

No. 54950*

**Spain
and
Qatar**

Agreement between the Kingdom of Spain and the State of Qatar for the avoidance of double taxation and the prevention of fiscal evasion with respect to taxes on income (with protocol). Madrid, 10 September 2015

Entry into force: *6 February 2018, in accordance with article 27*

Authentic texts: *Arabic, English and Spanish*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Spain, 6 February 2018*

**No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.*

**Espagne
et
Qatar**

Accord entre le Royaume d'Espagne et l'État du Qatar tendant à éviter les doubles impositions et à prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu (avec protocole). Madrid, 10 septembre 2015

Entrée en vigueur : *6 février 2018, conformément à l'article 27*

Textes authentiques : *arabe, anglais et espagnol*

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : *Espagne, 6 février 2018*

**Aucun numéro de volume n'a encore été attribué à ce dossier. Les textes disponibles qui sont reproduits ci-dessous sont les textes originaux de l'accord ou de l'action tels que soumis pour enregistrement. Par souci de clarté, leurs pages ont été numérotées. Les traductions qui accompagnent ces textes ne sont pas définitives et sont fournies uniquement à titre d'information.*

وإشهاداً على ما تقدّم، وقع المفوضان أدناه، حسب الأصول المرعية، على هذا البروتوكول.
حرر هذا البروتوكول ووقع في مدينة مدريد بتاريخ 10 سبتمبر/أيلول 2015 من نسختين
أصليتين بكل من اللغات الإسبانية و العربية والإنجليزية، ولكل منهما ذات الحجية ، وفي حالة
الاختلاف في التفسير، سيتم حله وفقاً للإجراءات في المادة (24) في هذه الاتفاقية .

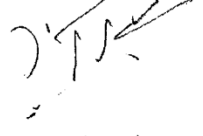
عن دولة قطر



السيد علي شريف العمادي

وزير المالية

عن مملكة إسبانيا



السيد كريستوبال مونتورو روميرو

وزير المالية والإدارات العمومية

من المفهوم أن الحق في التمتع بالأموال غير المنقولة المشار إليه في هذه البنود يعني الحقوق التي تمنح بموجب عقود المشاركة في الزمن والترتيبات المشابهة لها.

3- بالإشارة إلى البند (3) من المادة (7) :

تكون النفقات الإدارية العامة المشار إليها في المادة (7) البند (3) من هذه الاتفاقية، قابلة للخصم في أية حالة، مع مراعاة الشروط العامة للخصم والحدود الكمية المنصوص عليها في القوانين الداخلية للدولتين المتعاقبتين.

4- بالإشارة إلى البند (3) (ب) من المادة (10) :

من المفهوم أن أحكام هذا البند تنطبق على شركة قطر القابضة فقط طالما هي مملوكة بالكامل من قبل دولة قطر.

5- بالإشارة إلى البند (3) (ج) من المادة (10) :

في حالة إسبانيا، تعني بورصة الأوراق المالية "ميركادو سيكنداريو الرسمية".

6- بالإشارة إلى البند (4) من المادة (13) :

عند تحديد حصة (50%) المنصوص عليها في هذا البند، لا يجوز احتساب الأملاك غير المنقولة المستخدمة كمكاتب أو لأغراض الأنشطة الصناعية.

7- بالإشارة إلى البند (1) من المادة (22) :

الغرض من هذا البند هو السماح لمقيم في إسبانيا بتطبيق طريقة الإعفاء الضريبي المتعلقة بالإزدواج الضريبي كأحدى الطرق المتاحة وفقا لاتفاقية الإزدواج الضريبي نفسها والقوانين الداخلية الإسبانية.

8- بالإشارة إلى المادة (23) :

من المفهوم أن عدم فرض الضرائب على مواطني دولة قطر ومواطني بقية دول مجلس التعاون الخليجي (GCC) المقيمين في قطر لا يعتبر بمثابة تمييز بموجب المادة (23) من الاتفاقية.

بروتوكول

عند التوقيع على اتفاقية بين مملكة إسبانيا ودولة قطر بشأن تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل، اتفقا الموقعان عليها على الأحكام التالية والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية.

1- الحق في الانتفاع بهذه الاتفاقية :

(أ) تعلن الدولتان المتعاقدتان أن قواعدها وإجراءاتها المحلية فيما يتعلق بتجاوز القانون (بما في ذلك المعاهدات الضريبية) يجوز تطبيقها على التصدي لمثل هذه التجاوزات. وتطبق هذه القواعد والإجراءات بالخصوص على التجاوزات المتصلة بأحكام البند (3) (ب) من المادة (5) من هذا الاتفاقية.

(ب) من المفهوم أن المنافع بموجب هذه الاتفاقية، لا يجوز أن تمنح لمقيم في دولة متعاقدة، خلاف المالك المنتفع من عناصر الدخل الناتجة من الدولة المتعاقدة الأخرى.

(ج) لا تسري أحكام المواد (10) و(11) و(12) من هذه الاتفاقية، إذا كان الغرض الرئيسي أو أحد الأغراض الرئيسية لأي شخص معني بإنشاء الأسهم أو الحقوق الأخرى التي تدفع أرباح الأسهم من أجلها أو التنازل عنها، أو إنشاء مطالبات ديون التي تدفع الفائدة من أجلها أو التنازل عنها، أو إنشاء الحقوق التي تدفع الإتاوات من أجلها أو التنازل عنها، يتمثل في الاستفادة من هذه المواد بواسطة هذا الإنشاء أو هذا التنازل.

(د) على الرغم من أحكام أي مادة أخرى من هذا الاتفاقية، لا يجب أن ينتفع مقيم في دولة متعاقدة بأي تخفيض أو إعفاء من الضريبة منصوص عليه في هذه الاتفاقية من قبل الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كان الغرض الرئيسي أو أحد الأغراض الرئيسية لهذا المقيم أو لشخص على صلة بهذا المقيم الحصول على منافع من هذا الاتفاقية. ويجوز للسلطات المختصة التشاور فيما بينها لمنع أي شركة من استغلال هذا الاتفاقية.

2- بالإشارة إلى البند (4) من المادة (6)، والبند (5) من المادة (13) :

مادة (28)

إنهاء الاتفاقية

تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول حتى إنهائها من قبل دولة متعاقدة. ويجوز لأي من الدولتين المتعاقدين إنهاء هذه الاتفاقية، عن طريق القنوات الدبلوماسية، من خلال تقديم إخطار كتابي بالإنهاء للدولة المتعاقدة الأخرى قبل ستة (6) أشهر على الأقل من نهاية أية سنة ميلادية تلي انقضاء فترة (5) خمس سنوات من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ. وفي هذه الحالة، يتوقف سريان هذه الاتفاقية :

- (أ) فيما يتعلق بالضرائب التي تربط بصفة دورية، على الضرائب على الدخل المتعلقة بأي سنة ضريبية تبدأ في أو بعد اليوم الأول من شهر يناير من السنة الميلادية التالية مباشرة للسنة التي تم فيها تسليم الإخطار ، و
- (ب) فيما يتعلق بالضرائب الأخرى، في اليوم الأول من شهر يناير من السنة الميلادية التالية مباشرة للسنة التي تم فيها تسليم الإخطار.

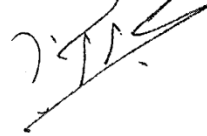
وإشهاداً على ما تقدم، وقع المفوضان أدناه، حسب الأصول المرعية، على هذه الاتفاقية. حررت هذه الاتفاقية ووقعت في مدينة مدريد بتاريخ 10 سبتمبر/أيلول 2015 من نسختين أصليتين بكل من اللغات الإسبانية و العربية والإنجليزية، ولكل منها ذات الحجية. وفي حالة الاختلاف في التفسير، سيتم حله وفقاً للإجراءات في المادة (24) في هذه الاتفاقية.

عن دولة قطر



السيد علي شريف العمادي
وزير المالية

عن مملكة إسبانيا



السيد كريستوبال مونثورو روميرو
وزير المالية والإدارات العمومية

3- ولا يجوز بأي حال تفسير أحكام البند(3) من هذه المادة ،على نحو يسمح لدولة متعاقدة بالامتناع عن تقديم المعلومات لمجرد أن تلك المعلومات بحوزة أحد البنوك،أو المؤسسات المالية الأخرى، أو شخص مرشح أو مسؤول في وكالة أو سلطة مالية، أو لكون تلك المعلومات ترتبط بمصالح ملكية شخص اعتباري.

مادة (26)

أعضاء البعثات الدبلوماسية والقنصلية

لا تؤثر أحكام هذه الاتفاقية على الامتيازات المالية بما فيها تلك الممنوحة لأعضاء المراكز القنصلية والمبينة في إطار القواعد العامة للقانون الدولي أو بموجب أحكام اتفاقيات خاصة.

مادة (27)

دخول الاتفاقية حيز النفاذ

- 1- يتعين على حكومتي الدولتين المتعاقدين بإخطار بعضهما البعض خطياً، من خلال القنوات الدبلوماسية، باستكمال الإجراءات القانونية الداخلية المطلوبة بموجب قوانينها الخاصة لدخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ.
- 2- تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بعد أجل ثلاثة(3) أشهر متتاليين آخر الإخطارين المشار إليهما بالبند (1) من هذه المادة وتسري أحكامها :
 - أ) فيما يتعلق بالضرائب التي تربط بصفة دورية، على الضرائب على الدخل المتعلقة بأي سنة ضريبية تبدأ فيأو بعد تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ،
 - ب) فيما يتعلق بالحالات الأخرى، في تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ

وبالرغم من الأحكام السابقة، يجوز استخدام المعلومات التي تحصل عليها دولة متعاقدة لأغراض أخري عندما يكون استخدام تلك المعلومات لتلك الأغراض مسموحاً به وفقاً لقوانين الدولة المتعاقدة التي تطلب الحصول عليها.

3- لا يجوز بأي حال تفسير أحكام البندين (1) و (2) من هذه الاتفاقية ، بحيث يلزم دولة متعاقدة بما يلي :

(أ) تنفيذ إجراءات إدارية تتعارض مع القوانين و الممارسات الإدارية في تلك الدولة أو في الدولة المتعاقدة الأخرى ،

(ب) تقديم معلومات لا يمكن الحصول عليها بموجب القوانين أو في إطار السير العادي للإدارة في تلك الدولة أو في الدولة المتعاقدة الأخرى ،

(ج) تقديم معلومات من شأنها إفشاء أسرار متعلقة بالتجارة أو الأعمال أو الصناعة أو المعاملات التجارية أو المهنية، أو أية معلومات يكون الكشف عنها مخالفاً للنظام العام.

(د) الحصول على معلومات أو تقديم معلومات من شأنها إفشاء اتصالات سرية بين موكل ومحامي، أو كاتب عدل أو أي ممثل قانوني معترف به عندما تكون تلك الاتصالات :

(1) منجزة لغرض الحصول على استشارة قانونية أو تقديمها، أو

(2) منجزة لغرض الاستخدام في إطار تبعات قانونية قائمة أو متوقعة.

4- إذا طلبت دولة متعاقدة الحصول على معلومات وفقاً لأحكام هذه المادة، فيجب على

الدولة المتعاقدة الأخرى استخدام الإجراءات المتعلقة بجمع المعلومات للحصول على

المعلومات المطلوبة، حتى لو كانت الدولة المتعاقدة الأخرى لا تحتاج إلى تلك

المعلومات لأغراض الضريبة الخاصة بها. ويخضع الواجب المذكور في الجملة السابقة

للضوابط الواردة في البنود (3) من هذه المادة، إلا أنهذه الضوابط لا يجب في أي حال أن

تفسر على نحو يسمح لدولة متعاقدة بالامتناع عن تقديم المعلومات لمجرد أن ليس لديها

مصلحة محلية في تلك المعلومات.

4- يجوز للسلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين التوصل فيما بينها بشكل مباشر، لغرض التوصل إلى اتفاق بالمعنى الوارد في البنود السابقة. وعندما يكون من الأفضل القيام بتبادل شفوي للأراء لغرض التوصل إلى اتفاق، يمكن أن يتم ذلك التبادل من خلال لجنة تتكون من ممثلين عن السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين.

مادة (25)

تبادل المعلومات

1- يعين على السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين تبادل المعلومات، كلما كان ذلك مفيداً، لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية أو لإدارة أو تطبيق القوانين المحلية للدولتين المتعاقدين المتعلقة بالضرائب بجميع أصنافها وتعريفها والتي تفرض نيابةً عن الدولتين المتعاقدين أو أحد أقسامها السياسية الفرعية أو إحدى سلطاتها المحلية، طالما أن فرض الضرائب بموجب تلك القوانين لا يتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية. ولا يقتصر تبادل المعلومات علنًا للمادتين (1) و (2) من هذه الاتفاقية.

2- يجب أن تعامل أية معلومات تتلقاها دولة متعاقدة بموجب البند (1) من هذه المادة، على أنها سرية، وبنفس الطريقة التي تعامل بها المعلومات التي يتم الحصول عليها بموجب القوانين المحلية لتلك الدولة المتعاقدة، ولا يجب أن يتم الكشف عنها إلا للأشخاص أو السلطات (بما فيها المحاكم والهيئات الإدارية) التي تعنى بربط أو تحصيل الضرائب، أو تطبيق القانون أو إصدار الأحكام، أو البت في الطعون المتعلقة بالضرائب المشار إليها في البند (1) من هذه المادة، أو جهات الإشراف على الأشخاص المذكورين أعلاه. ويجب على هؤلاء الأشخاص أو السلطات استخدام تلك المعلومات لهذه الأغراض دون سواها. ويمكنهما الكشف عن هذه المعلومات في إجراءات المحاكمة العلنية أو في الأحكام القضائية.

- الضرائب والمتطلبات المتعلقة بها التي تخضع لها، أو يمكن أن تخضع لها مشاريع مشابهة تابعة للدولة المتعاقدة المذكورة أولاً.
- 5- تطبيق أحكام هذه المادة، بالرغم من أحكام المادة (2) من هذه الاتفاقية ، على الضرائب بجميع أصنافها وتعريفها.

مادة (24)

إجراءات الاتفاق المشترك

- 1- إذا اعتبر شخص أن إجراءات إحدى الدولتين المتعاقدين أو كليهما تؤديان أو سوف تؤديان نسبة له إلى فرض ضريبة لا تتفق مع أحكام هذه الاتفاقية، فبإمكانه، بصرف النظر عن طرق الطعن المنصوص عليها في القوانين المحلية للدولتين، تقديم قضية إلى السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الذي يقيم فيها، أو إذا كانت حالتها تخضع لأحكام البند (1) من المادة (23)، إلى السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة التي هو من مواطنيها. ويجب أن تقدم القضية في غضون ثلاث سنوات من تاريخ أول إخطار بالإجراء الذي أدى إلى فرض ضريبة لا تتفق مع أحكام هذه الاتفاقية.
- 2- يجب على السلطة المختصة، إذا ارتأت أن الاعتراض له ما يبرره وإذا لم تكن هي نفسها قادرة على التوصل إلى حل مرضي، أن تسعى لحل القضية من خلال الاتفاق المتبادل مع السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى، وذلك بهدف تجنب فرض ضرائب لا تتفق مع هذه الاتفاقية. ويجب أن يتم تنفيذ أي اتفاق بغض النظر عن أية حدود زمنية في القانون المحلي للدولتين المتعاقدين.
- 3- يتعين على السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين أن تسعى إلى إيجاد حل عن طريق الاتفاق المتبادل لأية صعوبات أو غموض ناجمة عن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية. كما يجوز لها أيضاً أن تتشاور فيما بينها لإزالة الازدواج الضريبي في الحالات التي لم ترد في هذه الاتفاقية.

مادة (23)

عدم التمييز

- 1- لا يخضع الأشخاص المقيمين في دولة متعاقدة لأية ضرائب أو متطلبات مرتبطة بها في الدولة المتعاقدة الأخرى، تكون مختلفة أو يترتب عنها عبء أكبر من تلك الضرائب والطلبات التي يخضع لها، أو يمكن أن يخضع لها مواطنو تلك الدولة المتعاقدة الأخرى في نفس الظروف، وبالأخص فيما يتعلق بالإقامة. ويطبق هذا الحكم أيضاً، بالرغم من أحكام المادة (1) من هذه الاتفاقية، على الأشخاص غير المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقدين أو في كليهما.
- 2- لا يجوز فرض الضرائب على منشأة دائمة مملوكة لمشروع تابع لدولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى بطريقة أقل تفضيلاً من الضرائب التي تفرضها تلك الدولة المتعاقدة الأخرى على المشاريع التابعة لها والتي تزاوئ نفس الأنشطة. ولا يجوز أن يفسر هذا الحكم بحيث يلزم أي دولة متعاقدة بأن تمنح المقيمين في الدولة المتعاقدة الأخرى أية منح شخصية أو إعفاءات أو تخفيضات لأغراض الضريبة بسبب الحالة المدنية أو المسؤوليات العائلية التي يمنحها للمقيمين فيه.
- 3- باستثناء الحالات التي تنطبق عليها أحكام البند (1) من المادة (9)، أو البند (4) من المادة (11)، أو البند (4) من المادة (12) من هذه الاتفاقية، تكون الفائدة والإتاوات والمبالغ الأخرى التي يدفعها مشروع تابع لدولة متعاقدة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى، قابلة للخصم وفق نفس الشروط، لغرض تحديد أرباح ذلك المشروع الخاضع للضريبة، كما لو أنها دفعت إلى مقيم في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً.
- 4- لا يجوز أن تخضع المشاريع التابعة لدولة متعاقدة، والتي يكون رأس مالها مملوكة كلياً أو جزئياً أو يتحكم فيها، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، شخص واحد أو أكثر من المقيمين في الدولة المتعاقدة الأخرى، لأية ضرائب أو متطلبات مرتبطة بها في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً تكون مختلفة أو يترتب عنها عبء أكبر من تلك

مادة (22)

تجنب الازدواج الضريبي

1- في حالة دولة إسبانيا: يتم تجنب الازدواج الضريبي وفقاً لأحكام قوانينها الداخلية أو للأحكام الآتي ذكرها مع مراعاة القوانين الداخلية لإسبانيا:
 (أ) عندما يحقق مقيم في إسبانيا دخلاً يمكن، وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية، أن يخضع للضريبة في قطر، يجب أن تسمح إسبانيا :

- (1) بخصم مبلغ من الضريبة على دخل ذلك المقيم مساوياً للضريبة على الدخل المدفوعة في قطر ،
- (2) بخصم من الضريبة على الشركات المتصلة بذلك الدخل وفقاً للقوانين الداخلية لإسبانيا.

ومع ذلك، لا يجب أن يتجاوز الخصم ذلك الجزء من ضريبة الدخل، كما تم احتسابه قبل السماح بالخصم، والمتعلق حسب الحالة بالدخل الذي قد يخضع للضريبة في قطر .

ب) عندما يكون الدخل الذي يحققه مقيم في إسبانيا، معفاً من الضريبة في إسبانيا وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية، فإنه يجوز لإسبانيا عند احتساب مبلغ الضريبة على الدخل المتبقي لذلك المقيم أن تأخذ في الاعتبار الدخل المعفي.

2- في حالة دولة قطر: عندما يحقق مقيم في قطر دخلاً يكون، وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية، خاضعاً للضريبة في إسبانيا، تسمح قطر بخصم من الضريبة على دخل ذلك المقيم بقيمة مساوية لمبلغ الضريبة المدفوعة في إسبانيا، شريطة أن لا يتجاوز الخصم ذلك الجزء من الضريبة، كما تم احتسابه قبل السماح بالخصم، والمتعلق بالدخل المتأتي من إسبانيا.

2- لا تطبق أحكام البند (1) من هذه المادة ، على الدخل من الأبحاث إذا كانت هذه الأبحاث قد أجريت ليس للصالح العام ولكن أساساً لمصلحة خاصة لشخص أو أشخاص محددين.

مادة (20)

الطلبة والمدرّبون

المبالغ التي يحصل عليها طالب أو متدرّب مهني أو منتمن يكون، أو كان مباشرة قبل زيارته لدولة متعاقدة مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى، ويتواجد في الدولة المتعاقدة المذكورة أو لأفقط لغرض تلقي تعليم أو تدريب، ويحصل على تلك المبالغ لتغطية مصاريفه أو تعليمه أو تدريبه، لا تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة، شريطة أن تكون تلك المبالغ ناشئة من مصادر خارج تلك الدولة المتعاقدة.

مادة (21)

الدخل الآخر

- 1- تخضع عناصر دخل المقيم في دولة متعاقدة، حيثما نشأت، والتي لم تشملها المواد السابقة من هذه الاتفاقية، للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة.
- 2- لا تطبق أحكام البند (1) من هذه المادة ، على الدخل، باستثناء الدخل المتأتي من أموال الغير منقولة كما تم تعريفها في البند (2) من المادة (6) من هذه الاتفاقية، إذا كان المنتفع من هذا الدخل مقيماً بإحدى الدولتين المتعاقدين أو يزاول أعمالاً في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة موجودة فيها، وكان الحق أو الملكية التي يتم تحقيق الدخل بسببهم ترتبطاً ارتباطاً فعلياً بتلك المنشأة الدائمة. ففي هذه الحالة، تطبق أحكام المادة (7) من هذه الاتفاقية.

- 2- أ) على الرغم من أحكام البند (1) من هذه المادة، تخضع معاشات التقاعد والمكافآت المشابهة التي يتم دفعها من قبل، أو من أموال توفرها حكومة دولة متعاقد أو إحد أقسامها السياسية الفرعية أو إحدى سلطاتها المحلية لفائدة شخص مقابل خدمات أداها لتلك الدولة المتعاقدة أو القسم السياسي الفرعي أو السلطة المحلية، للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة.
- ب) ومع ذلك، فإن معاشات التقاعد والمكافآت المشابهة تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى، إذا كان الشخص الذي أدى الخدمات مقيماً في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى ومن مواطنيها.
- 3- تطبيق أحكام المواد (14) و(15) و(16) و(17) من هذه الاتفاقية، على الرواتب، والأجور والمكافآت المماثلة، المتصلة بالخدمات المقدمة في إطار أعمال تمت مزاولتها من قبل دولة متعاقدة أو أحد أقسامها السياسية الفرعية أو إحدى سلطاتها المحلية.

مادة (19)

الاساتذة والباحثون

- 1- الفرد الذي يكون مباشرة قبيل زيارته لدولة متعاقدة مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى وتواجد، بناءً على دعوة من حكومة الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً، أو من جامعة أو كلية أو مدرسة أو متحف، أو من أية مؤسسة ثقافية أخرى موجودة في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً، أو بمقتضى برنامج رسمي للتبادل الثقافي في تلك الدولة المتعاقدة لمدة لا تزيد عن سنتين متتاليتين فقط لغرض التدريس، وإلقاء المحاضرات أو إجراء بحوث في مثل تلك المؤسسة، يتم إعفاؤه من الضريبة عن دخله المتحقق من مثل هذا النشاط في تلك الدولة المتعاقدة شريطة أن يتم دفع المكافأة التي يحصل عليها من أموال خارج تلك الدولة المتعاقدة.

مادة (17)**المعاشات التقاعدية والمرتببات العمرية**

- 1- مع مراعاة أحكام البند(2) من المادة (18) من هذه الاتفاقية، لا تخضع المعاشات التقاعدية والمرتببات العمرية والمكافآت المماثلة الأخرى التي تدفع لمقيم في دولة متعاقدة مقابل وظيفة سابقة، للضريبة إلا في تلك الدولة المتعاقدة.
- 2- يعني مصطلح "مرتببات عمرية" مبلغاً محدداً يدفع دورياً في أوقات محددة خلال سنوات الحياة أو خلال فترة محددة أو قابلة للتحديد، بموجب التزام بتنفيذ تلك الدفعات مقابل تعويض كافٍ ووافٍ من المال أو ما يعادله.

مادة (18)**الخدمات المضافة للحكومة**

- 1- أ) الرواتب والأجور والمكافآت الأخرى المشابهة، المدفوعة من قبل دولة متعاقدة أو أحد أقسامها السياسية الفرعية أو إحدى سلطاتها المحلية لشخص مقابل خدمات قدمها لتلك الدولة المتعاقدة أو لأحد أقسامها السياسية الفرعية أو أحد سلطاتها المحلية، تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة.
- ب) ومع ذلك، فإن مثل هذه الرواتب والأجور والمكافآت المماثلة الأخرى تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى، إذا قدمت الخدمات في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى، وكان الشخص مقيماً فيها بصفته:
- (1) من مواطني تلك الدولة المتعاقدة الأخرى، أو
- (2) لم يصبح مقيماً في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى إلا لغرض تقديم الخدمات دون سواه.

مادة (15)**أتعاب المدراء**

يجوز أن تخضع أتعاب المدراء والمدفوعات المماثلة الأخرى التي يتقاضاها مقيم في دولة متعاقدة بصفته عضواً في مجلس إدارة تابع لشركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى، للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

مادة (16)**الفنانون والرياضيون**

- 1- بالرغم من أحكام المادتين (7) و(14) من هذه الاتفاقية، فإن الدخل الذي يحققه شخص مقيم في دولة متعاقدة مقابل قيامه بأنشطة ترفيه وتسلية، في مجالات مثل المسرح والسينما والإذاعة والتلفزيون، أو الموسيقى، أو بصفته رياضياً، مقابل أنشطته الشخصية التي يمارسها بهذه الصفة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن يخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
- 2- إذا كان الدخل المتأتمن أنشطة شخصية يزاولها فنان أو رياضي بصفته تلك لا يعود إلى الفنان أو الرياضي نفسه ولكن لشخص آخر، فإن ذلك الدخل، وبالرغم من أحكام المادتين (7) و(14) من هذه الاتفاقية، يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الذي يزاول فيها الفنان أو الرياضي أنشطته.
- 2- يعفى الدخل الذي يحققه مقيم في دولة متعاقدة مقابل أنشطة يمارسها في الدولة المتعاقدة الأخرى على النحو المبين في البندين (1) و(2) من هذه المادة، من الضريبة في تلك الدولة الأخرى إذا كانت زيارته إلى تلك الدولة المتعاقدة الأخرى مدعومة كلياً أو بشكل رئيسي عن طريق أموال إحدى الدولتين المتعاقدين أو إحداهما السياسية الفرعية أو إحدى سلطاتها المحلية، أو تتم في إطار اتفاقية ثقافية أو ترتيبات بين حكومتَي الدولتين المتعاقدين.

مادة (14)

الخدمات الشخصية غير المستقلة

- 1- مع مراعاة أحكام المواد (15) و(17) و(18) من هذه الاتفاقية، تخضع الرواتب والأجور والمكافآت المماثلة الأخرى التي يتقاضاها مقيم في دولة متعاقدة مقابل وظيفة، للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة، ما لم تتم ممارسة الوظيفة في الدولة المتعاقدة الأخرى. وإذا تمت ممارسة الوظيفة على هذا النحو، فإنه يجوز للدولة المتعاقدة الأخرى فرض الضريبة على المكافآت المحققة مقابل تلك الوظيفة.
- 2- على الرغم من أحكام البند (1) من هذه المادة، فإن المكافآت التي يتقاضاها شخص مقيم في دولة متعاقدة مقابل وظيفة يمارسها في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً ، وذلك وفقاً للشروط التالية:
 - أ) إذا كان المستفيد موجوداً في الدولة المتعاقدة الأخرى لمدة أو لمدد لا تتجاوز في مجموعها (183) مائة وثلاثة وثمانين يوماً خلال أي فترة (12) اثني عشر شهراً تبدأ أو تنتهي في السنة الميلادية المعنية، و
 - ب) تم دفع المكافآت من قبل، أو نيابة عن صاحب عمل غير مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى، و
 - ج) لا تتحمل المكافآت منشأة دائمة يملكها صاحب العمل في الدولة المتعاقدة الأخرى.
- 3- على الرغم من الأحكام السابقة من هذه المادة، فإن المكافآت المحققة من وظيفة تمارس على متن سفينة أو طائرة يتم تشغيلها في النقل الدولي من قبل مشروع دولة متعاقدة، يجوز أن تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مقر الإدارة الفعلي للمشروع.

مادة (13)

الأرباح الرأسمالية

- 1- يجوز أن تخضع الأرباح التي يحققها مقيم في دولة متعاقدة من نقل ملكية الأموال غير المنقولة المشار إليها في المادة (6) من هذه الاتفاقية، والموجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى، للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
- 2- الأرباح المتحققة من التصرف في الأموال المنقولة التي تشكل جزءاً من ممتلكات تجارية لمنشأة دائمة يملكها مشروع تابع لدولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى، بما في ذلك الأرباح المتأتية من التصرف في تلك المنشأة الدائمة (بمفردها أو مع المشروع ككل)، يجوز إخضاعها للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
- 3- الأرباح التي يحققها مشروع دولة متعاقدة من التصرف في سفن أو طائرات يتم تشغيلها في النقل الدولي أو في أموال المنقولة متعلقة بتشغيل تلك السفن أو الطائرات تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مقر الإدارة الفعلية للمشروع.
- 4- الأرباح التي يحققها شخص مقيم في إحدى الدولتين المتعاقدين من نقل ملكية أسهم أو حقوق مشابهة تستمد أكثر من (50%) من قيمتها بشكل مباشر أو غير مباشر من أملاك غير منقولة موجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
- 5- الأرباح المتحققة من نقل ملكية أسهم أو حقوق أخرى، والتي تخول بشكل مباشر أو غير مباشر لمالك تلك الأسهم أو حقوق الانتفاع بالأموال غير المنقولة الموجودة في دولة متعاقدة، يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة.
- 6- تخضع الأرباح المتحققة من نقل أي ملكية، غير تلك المشار إليها في البنود (1) و(2) و(3) و(4) و(5) من هذه المادة، للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها ناقل الملكية.

مادة (12)

الإتاوات

- 1- تخضع الإتاوات التي تنشأ في دولة متعاقدة وتدفع إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
- 2- يعني مصطلح "إتاوات" كما هو مستخدم في هذه المادة المدفوعات مهما كان نوعها والتي يتم تسلمها مقابل استخدام أو حق استخدام أية حقوق ملكية فنية أو أدبية أو عمل علمي (بما في ذلك الأفلام السينمائية والأفلام والأشرطة وأية وسيلة أخرى لإنتاج الصورة أو الصوت)، أو أية براءة اختراع أو علامة تجارية أو تصميم أو نموذج، أو مخطط، أو تركيبة أو عملية سرية، أو لاستخدام أو حق استخدام معدات صناعية أو تجارية أو علمية أو للحصول على المعلومات المتعلقة بالتجارب الصناعية، أو التجارية أو العلمية.
- 3- لا تطبق أحكام البند (1) من هذه المادة، إذا كان المالك المنتفع من الإتاوات مقيماً في دولة متعاقدة، ويزاول أعمالاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ فيها الإتاوات من خلال منشأة دائمة موجودة فيها، وكان الحق أو الملكية التي تدفع الإتاوات من أجلها مرتبطة ارتباطاً فعلياً مع هذه المنشأة الدائمة. ففي مثل هذه الحالة، تطبق أحكام المادة (7) من هذه الاتفاقية.
- 4- حيثما يتبين، بسبب علاقة خاصة بين الدافع و المالك المنتفع أو بين كليهما وبين شخص آخر، أن قيمة هذه الإتاوات، مع مراعاة الاستخدام أو الحق في استخدام المعلومات التي دفعت من أجلها، تتجاوز القيمة التي يتم الاتفاق عليها بين الدافع و المالك المنتفع في غياب مثل هذه العلاقة، فإن أحكام هذه المادة لا تطبق إلا على القيمة المذكورة أخيراً. وفي هذه الحالة، يظل الجزء الزائد من المدفوعات خاضعاً للضريبة طبقاً لقوانين كل دولة من الدولتين المتعاقدين، مع مراعاة بقية الأحكام الأخرى من هذه الاتفاقية.

مادة (11)

الفائدة

- 1- تخضع الفائدة التي تنشأ في دولة متعاقدة والتي تدفع لشخص مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
- 2- يعني مصطلح "الفائدة" كما هو مستخدم في هذه المادة ، الدخل المتأتي من مطالبات ديون مهما كان نوعها، سواء كانت مضمونة أو غير مضمونة برهن، ومقرنة أو غير مقرنة بحق في المشاركة في أرباح المدين، وعلى وجه الخصوص، الدخل المتأتي من الأوراق المالية الحكومية والدخل المتأتي من السندات أو من سندات المديونية، بما في ذلك علاوات الإصدار والحوافز المرتبطة بتلك الأوراق المالية الحكومية أو السندات أو سندات المديونية. ولا تعتبر الغرامات المرتبطة بالتأخير عن السداد فوائد لأغراض هذه المادة.
- 3- لا تطبق أحكام البند (1) من هذه المادة ، إذا كان المالك المنتفع من الفائدة مقيماً في دولة متعاقدة، ويزاول أعمالاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ فيها الفائدة، وذلك من خلال منشأة دائمة موجودة فيها، وكانت المطالبة بالدين التي تدفع الفائدة بموجبها مرتبطة ارتباطاً فعلياً بتلك المنشأة الدائمة. ففي مثل هذه الحالة، تطبق أحكام المادة (7) من هذه الاتفاقية.
- 4- حيثما يتبين، بسبب علاقة خاصة بين الدافع والمالك المنتفع أو بين كليهما وبين شخص آخر، أن مقدار الفائدة، مع مراعاة المطالبة بالدين التي دفعت الفائدة من أجلها، يتجاوز المبلغ الذي قد يتم الاتفاق عليه بين الدافع والمالك المنتفع في غياب مثل هذه العلاقة، فإن أحكام هذه المادة لا تطبق إلا على المبلغ المذكور أخيراً. وفي هذه الحالة، يظل الجزء الزائد من المدفوعات خاضعاً للضريبة طبقاً لقوانين كل دولة من الدولتين المتعاقدين، مع مراعاة بقية الأحكام الأخرى من هذه الاتفاقية.

لا تؤثر أحكام البند (2) وهذا البند على فرض الضريبة على الشركة فيما يتعلق بالأرباح التي تدفع منها أرباح الأسهم.

4- تعني عبارة "أرباح الأسهم" كما هي مستخدمة في هذه المادة، الدخل المتأتي من الأسهم أو الحقوق الأخرى، غير المطالبات بديون، والمشاركة في أرباح، وكذلك الدخل المتأتي من الحقوق الاعتبارية الأخرى الذي يخضع لنفس المعاملة الضريبية للدخل من الأسهم بموجب قوانين الدولة المتعاقدة التي تعتبر الشركة الموزعة للأرباح مقيمة فيها.

5- لا تطبق أحكام البنود (1) و(2) و(3) من هذه المادة، إذا كان المالك المنتفع من أرباح الأسهم مقيماً في دولة متعاقدة، ويزاول أعمالاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تعتبر الشركة الموزعة لأرباح الأسهم مقيمة فيها، وذلك من خلال منشأة دائمة موجودة فيها، وكانت الملكية التي تدفع أرباح الأسهم بموجبها مرتبطة ارتباطاً فعلياً بتلك المنشأة الدائمة. في مثل هذه الحالة، تطبق أحكام المادة (7) من هذه الاتفاقية.

6- حيثما تحصل شركة مقيمة في دولة متعاقدة على أرباح أو دخل من الدولة المتعاقدة الأخرى، لا يجوز للدولة المتعاقدة الأخرى أن تفرض أية ضريبة على أرباح الأسهم التي تدفعها الشركة، إلا إذا ما دفعت أرباح الأسهم إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى، أو إذا كانت الملكية التي تدفع أرباح الأسهم بموجبها مرتبطة ارتباطاً فعلياً بمنشأة دائمة موجودة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى، كما لا يجوز لها فرض أية ضريبة على أرباح الشركة غير الموزعة، حتى لو كانت أرباح الأسهم المدفوعة أو الأرباح غير الموزعة تتكون كلياً أو جزئياً من أرباح أو دخل ناشئ في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

مادة (10)

أرباح الأسهم

- 1- تخضع أرباح الأسهم التي تدفعها شركة مقيمة في دولة متعاقدة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
- 2- ومع ذلك، يمكن أن تخضع أرباح الأسهم للضريبة أيضاً في تلك الدولة التي تكون الشركة التي تدفع أرباح الأسهم مقيمة فيها ووفقاً لقوانين تلك الدولة، ولكن إذا كان المالك المنتفع من أرباح الأسهم مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى، فإن الضريبة المفروضة لا يجب أن تتجاوز (5%) من أرباح الأسهم.
- 3- على الرغم من أحكام البند (2) من هذه المادة، تخضع أرباح الأسهم التي تدفعها شركة مقيمة في دولة متعاقدة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى في حالة :
 - أ) كان المالك المنتفع من أرباح الأسهم شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى تملك مباشرة (10%) على الأقل من رأس مال الشركة التي تدفع أرباح الأسهم،
 - ب) كان المالك المنتفع من أرباح الأسهم هي الدولة المتعاقدة الأخرى، أو سلطة محلية أو كيان منشأ بقانون تابع لها أو كيان مملوك بالكامل لتلك الدولة أو السلطة، بما في ذلك، في حالة قطر، جهاز قطر للاستثمار و شركة قطر القابضة، شريطة أن تملك تلك الدولة أو السلطة أو الكيان مباشرة (5%) على الأقل من رأس مال الشركة التي تدفع أرباح الأسهم ، أو
 - ج) يتم دفع أرباح الأسهم من قبل شركة يتم تداول أسهمها بشكل رئيسي ومنظم في بورصة أوراق مالية في دولة متعاقدة ويكون المالك المنتفع من أرباح الأسهم مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تملك مباشرة (1%) على الأقل من رأس مال الشركة التي تدفع أرباح الأسهم.

مادة (9)

المشروعات المشتركة

- 1- حيثما :
- (أ) يساهم مشروع تابع لدولة متعاقدة بشكل مباشر أو غير مباشر في إدارة، أو مراقبة أو رأس مال مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى، أو
- (ب) يساهم نفس الأشخاص بشكل مباشر أو غير مباشر في إدارة أو مراقبة أو رأس مال مشروع تابع لدولة متعاقدة ومشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى، وفي أي من الحالتين، إذا وضعت أو فرضت شروط بين المشروعين في ما يخص علاقاتهما التجارية أو المالية تختلف عن تلك التي تطبق بين مشروعات مستقلة، فإن أية أرباح من شأنها أن تتحقق لأحد المشروعين، ولكن لم يتم تحقيقها بسبب تلك الشروط، يجوز ضمها إلى أرباح ذلك المشروع وإخضاعها للضريبة تبعاً لذلك.
- 2- إذا أدرجت دولة متعاقدة في أرباح مشروع تابع لتلك الدولة المتعاقدة، وفرضت ضرائب وفقاً لذلك، أرباح مشروعاتها للدولة الأخرى خضعت للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى وأقرت تلك الدولة المتعاقدة الأخرى بأن تلك الأرباح المدرجة ممكنة التحقيق في الدولة المتعاقدة الأولى إذا خضع للمشروعان لنفس الشروط القائمة بين مشروعين مستقلين، فإنه يجوز لتلك الدولة المتعاقدة الأخرى إجراء التعديل المناسب على مبلغ الضريبة المفروضة فيها على تلك الأرباح. وعند إجراء هذا التعديل، يتعين مراعاة الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية وقيام السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين بمشاورات متبادلة إذا اقتضى الأمر ذلك.

دولة متعاقدة إلى تلك المنشأة الدائمة الأرباح التي يحتمل أن تحققها فيما لو كانت مشروعاً مستقلاً ومنفصلاً يزاوئ نفس الأعمال أو أعمالاً مشابهة لها، في ظل نفس الظروف أو ظروف مشابهة لها، ويتعامل بشكل مستقل كلياً مع المشروع الذي يعتبر منشأة دائمة له.

- 3- عند تحديد أرباح منشأة دائمة، يسمح بخصم المصاريف التي تم تحملها لأغراض المنشأة الدائمة، بما في ذلك أعباء الإدارة والمصاريف الإدارية العامة التي أنفقت سواء في الدولة المتعاقدة التي توجد فيها المنشأة الدائمة أو في أي مكان آخر.
- 4- لا تنسب أية أرباح إلى منشأة دائمة، لمجرد قيام تلك المنشأة الدائمة بشراء سلع أو بضائع لفائدة المشروع.
- 5- لأغراض البنود السابقة من هذه المادة، تحدد الأرباح التي تنسب إلى منشأة دائمة بنفس الطريقة من سنة إلى أخرى، ما لم يكن هناك سبب قوي وكافيلتطبيق طريقة مختلفة.
- 6- إذا تضمنت الأرباح عناصر من الدخل تناولتها مواد أخرى منهذه الاتفاقية بصفة منفصلة، فإن أحكام تلك المواد لا تتأثر بأحكام هذه المادة.

مادة (8)

النقل البحري والجوي

- 1- تخضع الأرباح المتأتية من تشغيل السفن أو الطائرات في مجال النقل الدولي للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يوجد بها مقر الإدارة الفعلية للمشروع.
- 2- إذا كان مقر الإدارة الفعلية لمشروع نقل يوجد على متن سفينة فإن المقر يعتبر موجوداً في تلك الدولة المتعاقدة التي يوجد بها ميناء تسجيل للسفينة، وإن لم يكن هناك ميناء تسجيل في تلك الدولة المتعاقدة التي يكون مشغل السفينة مقيماً فيها.
- 3- تطبق أحكام البند (1) من هذه المادة، أيضاً على الأرباح المتأتية من الاشتراك في مجمع (Pool) أو شراكة أعمال أو وكالة تشغيل دولية.

والحقوق التي تنطبق عليها أحكام القانون العام المتصلة بملكية الأراضي، وحقوق الاستغلال المتعلقة بملكية العقارات، وحق الانتفاع بالأموال غير المنقولة والحق في الحصول على مدفوعات متغيرة أو ثابتة مقابل الاستغلال، أو الحق في استغلال الرواسب المعدنية والمناجم وغيرها من الموارد الطبيعية ، ولا تعد السفن والقوارب والطائرات من الأموال غير المنقولة.

- 3- تطبق أحكام البند (1) من هذه المادة، على الدخل المتأتي من الاستعمال المباشر للأموال غير المنقولة أو تأجيرها، أو استغلالها بأي شكل آخر.
- 4- حيثما تتيح ملكية أسهم أو حقوق أخرى ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، لمالك تلك الأسهم أو الحقوق الانتفاع بالأموال غير المنقولة، فإن الدخل المتأتي من الاستعمال المباشر أو التأجير أو الاستغلال بأي شكل آخر لحق الانتفاع يجوز أن يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي توجد فيها الأموال غير المنقولة.
- 5- تطبق أحكام البنود (1) و(3) و(4) من هذه المادة، أيضاً على الدخل المتأتي من الأموال غير المنقولة المتصلة بمشروع.

مادة (7)

أرباح الأعمال

- 1- تخضع أرباح مشروعات لدولة متعاقدة للضريبة فقط في تلك الدولة إلا إذا كان المشروع يزاول نشاطاً في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة كائنة فيها. فإذا زاول المشروع هذا النشاط على النحو السالف الذكر، فإنه يجوز أن تخضع أرباح المشروع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى، وذلك في حدود الجزء من تلك الأرباح المحقق من خلالها المنشأة الدائمة.
- 2- مع مراعاة أحكام البند (3) من هذه المادة، إذا كان مشروع تابع لدولة متعاقدة يزاول أعمالاً في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة كائنة فيها، تنسب كل

المشروع يحصل أقساط تأمين في إقليم الدولة المتعاقدة الأخرى، أو يؤمن ضد مخاطر كائنة فيهما من خلال شخص، خلاف الوكيل ذيالوضع المستقل الذي يخضع لأحكام البند (7) من هذه المادة.

7- لا يعتبر أن لمشروع تابع لدولة متعاقدة منشأة دائمة فيالدولة المتعاقدة الأخرى لمجرد أنه يزاول أعمالا في تلكالدولة المتعاقدة من خلال وسيط، أو وكيل عام بعمولة أو أي وكيل آخر ذي وضع مستقل، شريطة أن يكون هؤلاء الأشخاص يتصرفون في سياق أعمالهم العادية. ومع ذلك، عندما تكون أنشطة الوكيل مكرسة بصفة كلية أو شبه كلية لفائدة المشروع، وتخضع العلاقات التجارية والمالية بين الوكيل والمشروع لشروط تختلف عن تلك التي تطبق بين المشروعات المستقلة، فإنه لا يعتبر وكيلاً ذا وضع مستقل علمعنى هذا البند.

8- إذا كانت شركة مقيمة في دولة متعاقدة تتحكم في شركة مقيمة فيالدولة المتعاقدة الأخرى أو خاضعة لها، أو تزاول أعمالاً في الدولة المتعاقدة الأخرى (سواء من خلال منشأة دائمة أو غير ذلك)، فإن ذلك لايجعل في حد ذاتهاياً من الشركتين منشأة دائمة للشركة الأخرى.

مادة (6)

الدخل من الأموال غير المنقولة

1- يجوز أن يخضع الدخل الذي يكتسبه مقيم في دولة متعاقدة من الأموال غير المنقولة (بما في ذلك الدخل المتأتي من الزراعة أو من استغلال الغابات) كائنة في الدولة المتعاقدة الأخرى، للضريبة في تلكالدولة المتعاقدة الأخرى.

2- يكون لعبارة "الأموال غير المنقولة" نفس المعنى المقصود منها وفقاً لقانونالدولة المتعاقدة التي توجد بها الأموال المعنية. وفي جميع الحالات، تشمل هذه العبارة، الأموال الملحقة بالأموال غير المنقولة والمواشي والمعدات المستخدمة في الزراعة والغابات،

- (أ) استخدام مرافق فقط لأغراض تخزين أو عرض أو تسليم سلع أو بضائع مملوكة للمشروع ،
- (ب) الاحتفاظ بمخزون من سلع أو بضائع مملوكة للمشروع فقط لغرض التخزين أو العرض أو التسليم ،
- (ج) الاحتفاظ بمخزون من سلع أو بضائع مملوكة للمشروع فقط لغرض تصنيعها من قبل مشروع آخر ،
- (د) الاحتفاظ بمقر ثابت للأعمال فقط لغرض شراء سلع أو بضائع أو جمع معلومات لفائدة المشروع ،
- (هـ) الاحتفاظ بمقر ثابت للأعمال لغرض القيام بأي نشاط آخر ذي طبيعة تحضيرية أو مساندة لفائدة المشروع، أو
- (و) الاحتفاظ بمقر ثابت للأعمال لغرض الجمع بين أي من الأنشطة المذكورة في الفقرات الفرعية من (أ) إلى (هـ) من هذا البند، شريطة أن يكون مجمل نشاط مقر الأعمال الناتج عن هذا الجمعدا طبيعة تحضيرية أو مساندة.

5- على الرغم من أحكام البندين (1) و(2) من هذه المادة، عندما يتصرف شخص بخلاف الوكيل ذي الوضع المستقل الذي يطبق عليه أحكام البند(7) من هذه المادة، نيابة عن مشروع أو لديه سلطة لإبرام العقود بإسم المشروع ويمارس تلك السلطة بصفة معتادة في الدولة المتعاقدة، فإن هذا المشروع يعتبر أن لديه منشأة دائمة في تلك الدولة المتعاقدة في ما يتعلق بأية أنشطة يقوم بها ذلك الشخص لفائدة المشروع، إلا إذا اقتصر أنشطة ذلك الشخص على تلك المذكورة في البند (4) من هذه المادة، والتي إذا تمت ممارستها من خلال مقر ثابت لأعمال، لا تجعل من هذا المقر الثابت للأعمال منشأة دائمة بموجب أحكام ذلك البند.

6- على الرغم من الأحكام السابقة من هذه المادة، يعتبر أن لمشروع تأمين تابع لدولة متعاقدة منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى، باستثناء إعادة التأمين، إذا كان

مادة (5)

المنشأة الدائمة

- 1- لأغراض هذه الاتفاقية، يعني مصطلح "المنشأة الدائمة" المقر الثابت لأعمال الذي يتم من خلاله مزاوله عمل المشروع كلياً أو جزئياً.
- 2- يشمل مصطلح "المنشأة الدائمة" على وجه الخصوص:
 - (أ) مقرات الإدارة ،
 - (ب) فروع،
 - (ج) مكاتب،
 - (د) مصانع،
 - (هـ) ورشات عمل،
 - (و) مباني مستخدمة كمنافذ للمبيعات ،
 - (ز) مناجم، أو أبار بترول أو غاز، أو محاجر أو أي مكان آخر لاستكشاف أو استخراج أو استغلال الموارد الطبيعية.
- 3- ويشمل مصطلح "المنشأة الدائمة" أيضاً :
 - (أ) موقع بناء أو مشروع تشييد، أو تجميع أو تركيب أو أي نشاط مراقبة متعلق بمثل هذا الموقع أو المشروع، وذلك في حالة استمرار ذلك الموقع أو المشروع أو النشاط لمدة تزيد على تسعة (9) أشهر خلال أي فترة (12) اثني عشر شهراً، و
 - (ب) تقديم الخدمات بما فيها الخدمات الاستشارية عن طريق مشروع من خلال موظفين أو مستخدمين آخرين توظفهم الشركة لذلك الغرض، وذلك في حالة استمرار الأنشطة من هذا الصنف داخل الدولة المتعاقدة لمدة تزيد في مجموعها على ستة (6) أشهر خلال أي فترة اثني عشر (12) شهراً .
- 4- على الرغم من الأحكام السابقة من هذه المادة، فإن مصطلح "المنشأة الدائمة" لا يشمل ما يلي :

(ب) في حالة قطر، أي فرد لديه سكن دائم، أو مركز مصالحه الحيوية، أو مكان إقامته الأعتيادي في قطر، وأي شركة لها مقر إدارة فعلية في دولة قطر. ويشمل هذا المصطلح أيضاً دولة قطر وقسم من أقسامها السياسية الفرعية وأية سلطة محلية فيها أو أي كيان منشأ بقانون تابع لها.

2- عندما يكون فرد مامقياً في كلتا الدولتين المتعاقبتين، بمقتضى أحكام البند (1) من هذه المادة، فإن وضعه يتقرر على النحو التالي:

(أ) يعتبر مقيماً في الدولة المتعاقدة التي يملك فيها سكن دائم متاح له، وإذا كان يملك مسكناً دائماً تحت تصرفه في كلتا الدولتين المتعاقبتين، فإنه يعتبر مقيماً في الدولة المتعاقدة التي له فيها علاقات شخصية و اقتصادية أو ثق (مركز مصالحه الحيوية) ،

(ب) إذا تعذر تحديد الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مركز مصالحه الحيوية، أو إذا لم يكن له مسكن دائم تحت تصرفه في أي من الدولتين المتعاقبتين، فإنه يعتبر مقيماً في الدولة المتعاقدة التي يكون له فيها إقامة معتادة،

(ج) إذا كان له مقر إقامة معتادة في كلتا الدولتين المتعاقبتين أو لم يكن له في أي منهما إقامة معتادة، فإنه يعتبر مقيماً في الدولة المتعاقدة التي يكون من مواطنيها،

(د) إذا تعذر تحديد وضع إقامة فرد لأحكام البنود الفرعية (أ) و(ب) و(ج) أعلاه، عندئذ يتعين على السلطات المختصة في كلتا الدولتين المتعاقبتين تسوية الأمر باتفاق مشترك.

3- إذا كان شخص غير الفرد مقيماً في كلتا الدولتين المتعاقبتين، وفقاً لأحكام البند (1) من هذه المادة، عندئذ يعتبر مقيماً في الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مقر إدارته الفعلية.

(ل) تعني عبارة "السلطة المختصة":

(1) في حالة إسبانيا، وزير المالية والإدارات العامة أو من يمثله قانوناً،

(2) في حالة قطر، وزير المالية أو من يمثله قانوناً ،

(م) يعني مصطلح "مواطن":

(1) أي شخص يحمل جنسية دولة متعاقدة، و

(2) أي شخص اعتباري أو شراكة أو جمعية تستمد وضعها على ذلك النحو من القوانين النافذة في دولة متعاقدة،

(ن) يعني مصطلح "أعمال" القيام بأية خدمات مهنية أو أنشطة مستقلة أخرى.

2- عند تطبيق أحكام هذه الاتفاقية في أي وقت من الأوقات من قبل دولة متعاقدة، فإن أي مصطلح لم يرد له تعريف فيها، وما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك، يكون له نفس دلالة معناه في ذلك الوقت بمقتضى قانون تلك الدولة المتعاقدة فيما يتعلق بالضرائب التي تطبق عليها الاتفاقية، ويقدم أي معنى في ظل القوانين الضريبية المطبقة في تلك الدولة المتعاقدة على أي معنى آخر محدد لهذا المصطلح بموجب قوانين أخرى لتلك الدولة المتعاقدة.

مادة (4)

المقيم

1- لأغراض هذه الاتفاقية، فإن مصطلح "مقيم في دولة متعاقدة " يعني:

(أ) في حالة إسبانيا، أي شخص يكون خاضعاً للضريبة، وفقاً لقانون تلك الدولة، بسبب سكنه أو إقامته أو مقر إدارته أو أي معيار آخر ذي طبيعة ماثلة، ويشمل أيضاً تلك الدولة وأي قسم من أقسامها السياسية الفرعية وأية سلطة محلية فيها. ومع ذلك، فإن هذا المصطلح لا يشمل أي شخص يخضع للضريبة في مملكة إسبانيا فيما يتعلق فقط بالدخل المتأتي من مصادر في مملكة إسبانيا.

إسبانيا، وفقاً للقانون الدولي وتطبيقاً لتشريعها الداخلي، واختصاصها القضائي أو حقوقها السيادية فيما يتعلق بقاع البحر، وباطنه والمياه التي تعلوها ومواردها الطبيعية،

(ب) يعني مصطلح "قطر" دولة قطر، وعندما يستخدم بالمعنى الجغرافي يعني الأراضي والمياه الداخلية والإقليمية لدولة قطر بما في ذلك قاعها وباطنها، والفضاء الجوي الذي يعلوها، والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري، والتي تمارس عليها دولة قطر حقوقها السيادية واختصاصها القضائي وفقاً لأحكام القانون الدولي وقوانينها وأنظمتها الداخلية،

(ج) تعني عبارتا "الدولة المتعاقدة" و"الدولة المتعاقدة الأخرى" إسبانيا أو قطر حسبما يقتضيه سياق النص،

(د) يشمل مصطلح "شخص" أي فرد أو شركة فرعية أو أي كيان آخر من الأشخاص، ويشمل كذلك الدولة المتعاقدة وأي قسم من أقسامها السياسية الفرعية أو إحدى سلطاتها المحلية،

(هـ) يعني مصطلح "شركة" أي شخص اعتباري أو أي كيان يعامل كشخص اعتباري لأغراض الضريبة؛

(و) تعني عبارة "مشروع" مزاولة أي نشاط تجاري،

(ز) تعني عبارتا "مشروع دولة متعاقدة" و"مشروع الدولة المتعاقدة الأخرى" على التوالي مشروعاً يديره مقيم في دولة متعاقدة ومشروعاً يديره مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى،

(ك) تعني عبارة "النقل الدولي" أي نقل بواسطة سفينة أو طائرة يتولى تشغيلها مشروع يكون مقر إدارته الفعلية موجوداً في دولة متعاقدة، باستثناء الحالات التي يقتصر فيها تشغيل السفينة أو الطائرة على النقل بين أماكن في الدولة المتعاقدة الأخرى،

ملكية أموال منقولة أو غير منقولة، والضرائب المفروضة على إجمالي الأجور والرواتب التي تدفعها الشركات.

3- الضرائب الحالية التي تطبق عليها هذه الاتفاقية هي بشكل خاص مايلي:

(أ) في مملكة إسبانيا :

- ضريبة دخل على الأفراد،

- ضريبة الشركات،

- ضريبة دخل على غير المقيمين، و

- الضرائب المحلية على الدخل،

(يشار إليها فيما بعد بـ "الضريبة الإسبانية")،

(ب) في دولة قطر :

- الضرائب على الدخل،

(يشار إليها فيما بعد بـ "الضريبة القطرية").

4- تطبق هذه الاتفاقية أيضاً على أية ضرائب مماثلة أو مشابهة في جوهرها والتي تفرض بعد تاريخ توقيع هذه الاتفاقية بالإضافة إلى الضرائب الحالية أو بدلاً عنها. ويتعين على السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين أن تخطر كل منهما الأخرى بآلية تغييرات جوهرية يتم إدخالها على القوانين الضريبية لكل منهما.

مادة (3)

تعريف عامة

1- لأغراض هذه الاتفاقية، وما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك :

(أ) يعني مصطلح "إسبانيا" مملكة إسبانيا، وعندما يستخدم بالمعنى الجغرافي يعني إقليم مملكة إسبانيا، بما في ذلك المياه الداخلية، والفضاء الجوي، والمياه الإقليمية وأية منطقة خارج المياه الإقليمية والتي تمارس عليها أو يمكن أن تمارس عليها مستقبلاً مملكة

[ARABIC TEXT – TEXTE ARABE]

اتفاقية

بشأن تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي

فيما يتعلق بالضرائب على الدخل

بين

مملكة إسبانيا ودولة قطر

إن مملكة إسبانيا ،

ودولة قطر ،

رغبةً منهما في إبرام اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق

بالضرائب على الدخل ،

قد اتفقتا على ما يلي :

مادة (1)

الأشخاص الذين تنطبق عليهم الاتفاقية

تطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقبتين أو في كليهما.

مادة (2)

الضرائب المشمولة

1- تطبق هذه الاتفاقية على الضرائب المفروضة على الدخل نيابة عن دولة متعاقدة أو

أحد أقسامها السياسية الفرعية أو إحدى سلطاتها المحلية، بغض النظر عن الطريقة

التي تفرض بها تلك الضرائب.

2- تعتبر ضرائب على الدخل جميع الضرائب المفروضة على إجمالي الدخل أو

عناصر من الدخل، بما في ذلك الضرائب المفروضة على الأرباح المحققة من نقل

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

**AGREEMENT
BETWEEN
THE KINGDOM OF SPAIN
AND
THE STATE OF QATAR
FOR THE AVOIDANCE OF DOUBLE TAXATION
AND THE PREVENTION OF FISCAL EVASION
WITH RESPECT TO TAXES ON INCOME**

The Kingdom of Spain and the State of Qatar, desiring to conclude an Agreement for the Avoidance of Double Taxation and the Prevention of Fiscal Evasion with respect to Taxes on Income, have agreed as follows:

Article 1

PERSONS COVERED

This Agreement shall apply to persons who are residents of one or both of the Contracting States.

Article 2

TAXES COVERED

1. This Agreement shall apply to taxes on income imposed on behalf of a Contracting State or of its political subdivisions or local authorities, irrespective of the manner in which they are levied.
2. There shall be regarded as taxes on income all taxes imposed on total income, or on elements of income, including taxes on gains from the alienation of movable or immovable property, taxes on the total amounts of wages or salaries paid by enterprises.
3. The existing taxes to which the Agreement shall apply are in particular:
 - a) in the Kingdom of Spain:
 - i) the income tax on individuals;
 - ii) the corporation tax;
 - iii) the income tax on non residents; and

- iv) local taxes on income;
(hereinafter referred to as "Spanish Tax");

b) in the State of Qatar:

- the taxes on income;
(hereinafter referred to as "Qatari tax").

4. The Agreement shall apply also to any identical or substantially similar taxes which are imposed after the date of signature of the Agreement in addition to, or in place of, the existing taxes. The competent authorities of the Contracting States shall notify each other of any significant changes which have been made in their respective taxation laws.

Article 3

GENERAL DEFINITIONS

1. For the purposes of this Agreement, unless the context otherwise requires:
 - a) the term "Spain" means the Kingdom of Spain and, when used in a geographical sense, means the territory of the Kingdom of Spain, including inland waters, the air space, the territorial sea and any area outside the territorial sea upon which, in accordance with international law and on application of its domestic legislation, the Kingdom of Spain exercises or may exercise in the future jurisdiction or sovereign rights with respect to the seabed, its subsoil and superjacent waters, and their natural resources;
 - b) the term "Qatar" means the State of Qatar and, when used in the geographical sense, it means the State of Qatar's lands, internal waters, territorial sea including its bed and subsoil, the air space over them, the exclusive economic zone and the continental shelf, over which the State of Qatar exercises sovereign rights and jurisdiction in accordance with the provisions of International law and Qatar's national laws and regulations;
 - c) the terms "a Contracting State" and "the other Contracting State" mean Spain or Qatar as the context requires;
 - d) the term "person" includes an individual, a company and any other

- body of persons; and also includes a Contracting State and any political subdivision or local authority thereof;
- e) the term "company" means any body corporate or any entity that is treated as a body corporate for tax purposes;
 - f) the term "enterprise" applies to the carrying of any business;
 - g) the terms "enterprise of a Contracting State" and "enterprise of the other Contracting State" mean respectively an enterprise carried on by a resident of a Contracting State and an enterprise carried on by a resident of the other Contracting State;
 - h) the term "international traffic" means any transport by a ship or aircraft operated by an enterprise that has its place of effective management in a Contracting State, except when the ship or aircraft is operated solely between places in the other Contracting State;
 - i) the term "competent authority" means:
 - i) in the case of Spain: the Minister of Finance and Public Administrations or his authorised representative;
 - ii) in the case of Qatar: the Minister of Finance, or his authorized representative;
 - j) the term "national" means:
 - i) any individual possessing the nationality of a Contracting State; and
 - ii) any legal person, partnership or association deriving its status as such from the laws in force in a Contracting State;
 - k) the term "business" includes the performance of professional services and of other activities of an independent character.

2. As regards the application of the Agreement at any time by a Contracting State, any term not defined therein shall, unless the context otherwise requires, have the meaning that it has at that time under the law of that State for the purposes of the taxes to which the Agreement applies, any meaning under the applicable tax laws of that State prevailing over a meaning given to the term under other laws of that State.

Article 4

RESIDENT

1. For the purposes of this Agreement, the term "resident of a Contracting State" means:

- a) in the case of Spain, any person who, under the laws of Spain, is liable to tax therein by reason of his domicile, residence, place of management or any other criterion of a similar nature, and also includes Spain and any political subdivision or local authority thereof. This term, however, does not include any person who is liable to tax in Spain in respect only of income from sources in Spain;
- b) in the case of Qatar, any individual who has in Qatar a permanent home, his centre of vital interest, or habitual abode and any company having its place of effective management in Qatar. The term also includes the State of Qatar and any local authority, political subdivision or statutory body thereof.

2. Where by reason of the provisions of paragraph 1 an individual is a resident of both Contracting States, then his status shall be determined as follows:

- a) he shall be deemed to be a resident only of the State in which he has a permanent home available to him; if he has a permanent home available to him in both States, he shall be deemed to be a resident only of the State with which his personal and economic relations are closer (centre of vital interests);
- b) if the State in which he has his centre of vital interests cannot be determined, or if he has not a permanent home available to him in either State, he shall be deemed to be a resident only of the State in which he has an habitual abode;
- c) if he has an habitual abode in both States or in neither of them, he shall be deemed to be a resident only of the State of which he is a national;
- d) if the residence status of an individual cannot be determined in accordance with the provisions of subparagraphs (a), (b) and (c) above, then the competent authorities of the Contracting States shall settle this question by mutual agreement.

3. Where by reason of the provisions of paragraph 1 a person other than an individual is a resident of both Contracting States, then it shall be deemed to be a resident only of the State in which its place of effective management is situated.

Article 5

PERMANENT ESTABLISHMENT

1. For the purposes of this Agreement, the term "permanent establishment" means a fixed place of business through which the business of an enterprise is wholly or partly carried on.

2. The term "permanent establishment" includes especially:

- a) a place of management;
- b) a branch;
- c) an office;
- d) a factory;
- e) a workshop;
- f) premises used as sales outlet; and
- g) a mine, an oil or gas well, a quarry or any other place of exploration, extraction and exploitation of natural resources.

3. The term "permanent establishment" also encompasses:

a) A building site, a construction, assembly or installation project or any supervisory activity in connection with such site or project, but only where such site, project or activity continues for a period of more than (9) nine months in any twelve months period;

b) The furnishing of services, including consultancy services, by an enterprise through employees or other personnel engaged by the enterprise for such purpose, but only if activities of that nature continue within a Contracting State for a period or periods aggregating more than (6) six months within any twelve-month period.

4. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, the term "permanent establishment" shall be deemed not to include:

- a) the use of facilities solely for the purpose of storage, display or delivery of goods or merchandise belonging to the enterprise;
- b) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of storage, display or delivery;

- c) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of processing by another enterprise;
- d) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of purchasing goods or merchandise or of collecting information, for the enterprise;
- e) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of carrying on, for the enterprise, any other activity of a preparatory or auxiliary character;
- f) the maintenance of a fixed place of business solely for any combination of activities mentioned in subparagraphs (a) to (e) above, provided that the overall activity of the fixed place of business resulting from this combination is of a preparatory or auxiliary character.

5. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2, where a person - other than an agent of an independent status to whom paragraph 7 applies - is acting on behalf of an enterprise and has, and habitually exercises, in a Contracting State an authority to conclude contracts in the name of the enterprise, that enterprise shall be deemed to have a permanent establishment in that State in respect of any activities which that person undertakes for the enterprise, unless the activities of such person are limited to those mentioned in paragraph 4 which, if exercised through a fixed place of business, would not make this fixed place of business a permanent establishment under the provisions of that paragraph.

6. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, an insurance enterprise of a Contracting State except in regard to reinsurance, shall be deemed to have a permanent establishment in the other Contracting State if it collects premiums on the territory of that other Contracting State or insures risks situated therein through a person, other than an agent of an independent status to whom paragraph 7 applies.

7. An enterprise shall not be deemed to have a permanent establishment in a Contracting State merely because it carries on business in that State through a broker, general commission agent or any other agent of an independent status, provided that such persons are acting in the ordinary course of their business. However, when the activities of such an agent are devoted wholly or almost wholly on behalf of that enterprise, and conditions are made or imposed between that enterprise and the agent in their commercial and financial relations which differ from those which would have been made between independent enterprises, he will not be considered an agent of an independent status within the meaning of this paragraph.

8. The fact that a company which is a resident of a Contracting State controls or is controlled by a company which is a resident of the other Contracting State, or

which carries on business in that other State (whether through a permanent establishment or otherwise), shall not of itself constitute either company a permanent establishment of the other.

Article 6

INCOME FROM IMMOVABLE PROPERTY

1. Income derived by a resident of a Contracting State from immovable property (including income from agriculture or forestry) situated in the other Contracting State may be taxed in that other State.
2. The term "immovable property" shall have the meaning which it has under the law of the Contracting State in which the property in question is situated. The term shall in any case include property accessory to immovable property, livestock and equipment used in agriculture and forestry, rights to which the provisions of general law respecting landed property apply, usufruct of immovable property and rights to variable or fixed payments as consideration for the working of, or the right to work, mineral deposits, sources and other natural resources; ships and aircraft shall not be regarded as immovable property.
3. The provisions of paragraph 1 shall apply to income derived from the direct use, letting, or use in any other form of immovable property.
4. Where the ownership of shares or other rights directly or indirectly entitles the owner of such shares or rights to the enjoyment of immovable property, the income from the direct use, letting or use in any other form of such right to the enjoyment may be taxed in the Contracting State in which the immovable property is situated.
5. The provisions of paragraphs 1, 3 and 4 shall also apply to the income from immovable property of an enterprise.

Article 7

BUSINESS PROFITS

1. The profits of an enterprise of a Contracting State shall be taxable only in that State unless the enterprise carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein. If the enterprise carries on business as aforesaid, the profits of the enterprise may be taxed in the other State but only so much of them as is attributable to that permanent establishment.

2. Subject to the provisions of paragraph 3, where an enterprise of a Contracting State carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, there shall in each Contracting State be attributed to that permanent establishment the profits which it might be expected to make if it were a distinct and separate enterprise engaged in the same or similar activities under the same or similar conditions and dealing wholly independently with the enterprise of which it is a permanent establishment.

3. In determining the profits of a permanent establishment, there shall be allowed as deductions expenses which are incurred for the purposes of the permanent establishment, including executive and general administrative expenses so incurred, whether in the State in which the permanent establishment is situated or elsewhere.

4. No profits shall be attributed to a permanent establishment by reason of the mere purchase by that permanent establishment of goods or merchandise for the enterprise.

5. For the purposes of the preceding paragraphs, the profits to be attributed to the permanent establishment shall be determined by the same method year by year unless there is good and sufficient reason to the contrary.

6. Where profits include items of income which are dealt with separately in other Articles of this Agreement, then the provisions of those Articles shall not be affected by the provisions of this Article.

Article 8

SHIPPING AND AIR TRANSPORT

1. Profits from the operation of ships or aircraft in international traffic shall be taxable only in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.

2. If the place of effective management of a shipping enterprise is aboard a ship, then it shall be deemed to be situated in the Contracting State in which the home harbour of the ship is situated, or, if there is no such home harbour, in the Contracting State of which the operator of the ship is a resident.

3. The provisions of paragraph 1 shall also apply to profits from the participation in a pool, a joint business or an international operating agency.

Article 9

ASSOCIATED ENTERPRISES

1. Where

- a) an enterprise of a Contracting State participates directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of the other Contracting State, or
- b) the same persons participate directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of a Contracting State and an enterprise of the other Contracting State,

and in either case conditions are made or imposed between the two enterprises in their commercial or financial relations which differ from those which would be made between independent enterprises, then any profits which would, but for those conditions, have accrued to one of the enterprises, but, by reason of those conditions, have not so accrued, may be included in the profits of that enterprise and taxed accordingly.

2. Where a Contracting State includes in the profits of an enterprise of that State - and taxes accordingly - profits on which an enterprise of the other State has been charged to tax in that other Contracting State and that other State agrees that the profits so included are profits which would have accrued to the enterprise of the first-mentioned State if the conditions made between the two enterprises had been those which would have been made between independent enterprises, then that other State shall make an appropriate adjustment to the amount of the tax charged therein on those profits. In determining such adjustment, due regard shall be had to the other provisions of this Agreement and the competent authorities of the Contracting States shall if necessary consult each other.

Article 10

DIVIDENDS

1. Dividends paid by a company which is a resident of a Contracting State to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. However, such dividends may also be taxed in the Contracting State of which the company paying the dividends is a resident and according to the laws of that

State, but if the beneficial owner of the dividends is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed 5% of the dividends.

3. Notwithstanding the provisions of paragraph 2 of this Article, dividends paid by a company which is a resident of a Contracting State to a resident of the other Contracting State shall be taxable only in the other Contracting State if:

- a) the beneficial owner of the dividends is a company that is resident of the other Contracting State and that holds directly at least 10% of the capital of the company paying the dividends,
- b) the beneficial owner of the dividends is the other Contracting State, a political subdivision, a local authority or a statutory body thereof or an entity wholly owned by that State or authority, including, in the case of Qatar, Qatar Investment Authority and Qatar Holding, provided that such State, authority or entity holds directly at least 5% of the capital of the company paying the dividends; or
- c) the dividends are paid by a company the shares of which are substantially and regularly traded on a Stock Exchange of a Contracting State and the beneficial owner of the dividends is a resident of the other Contracting State that holds directly at least 1% of the capital of the company paying the dividends.

The provisions of paragraph 2 and this paragraph shall not affect the taxation of the company in respect of the profits out of which the dividends are paid.

4. The term "dividends" as used in this Article means income from shares or other rights, not being debt-claims, participating in profits, as well as income from other corporate rights which is subjected to the same taxation treatment as income from shares by the laws of the State of which the company making the distribution is a resident.

5. The provisions of paragraphs 1, 2 and 3 shall not apply if the beneficial owner of the dividends, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State of which the company paying the dividends is a resident, through a permanent establishment situated therein, and the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with such permanent establishment. In such case the provisions of Article 7 shall apply.

6. Where a company which is a resident of a Contracting State derives profits or income from the other Contracting State, that other State may not impose any tax on the dividends paid by the company, except insofar as such dividends are paid to a resident of that other State or insofar as the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with a permanent establishment situated in that other State, nor subject the company's undistributed profits to a tax on the company's undistributed profits, even if the dividends paid or the undistributed profits consist wholly or partly of profits or income arising in such other State.

Article 11

INTEREST

1. Interest arising in a Contracting State and beneficially owned by a resident of the other Contracting State shall be taxable only in that other Contracting State.

2. The term "interest" as used in this Article means income from debt claims of every kind, whether or not secured by mortgage and whether or not carrying a right to participate in the debtor's profits, and in particular, income from government securities and income from bonds or debentures, including premiums and prizes attaching to such securities, bonds or debentures. Penalty charges for late payment shall not be regarded as interest for the purpose of this Article.

3. The provisions of paragraph 1 shall not apply if the beneficial owner of the interest, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the interest arises, through a permanent establishment situated therein, and the debt-claim in respect of which the interest is paid is effectively connected with such permanent establishment. In such case the provisions of Article 7 shall apply.

4. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the interest, having regard to the debt-claim for which it is paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Agreement.

Article 12

ROYALTIES

1. Royalties arising in a Contracting State and beneficially owned by a resident of the other Contracting State shall be taxable only in that other Contracting State.

2. The term "royalties" as used in this Article means payments of any kind received as a consideration for the use of, or the right to use, any copyright of literary, artistic or scientific work including cinematographic films, or films, tapes and other means of image or sound reproduction, any patent, trade mark, design or model, plan, secret formula or process, or for the use of, or the right to use,

industrial, commercial or scientific equipment, or for information concerning industrial, commercial or scientific experience.

3. The provisions of paragraph 1 shall not apply if the beneficial owner of the royalties, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the royalties arise, through a permanent establishment situated therein and the right or property in respect of which the royalties are paid is effectively connected with such permanent establishment. In such case the provisions of article 7 shall apply.

4. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the royalties, having regard to the use, right or information for which they are paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Agreement.

Article 13

CAPITAL GAINS

1. Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of immovable property referred to in Article 6 and situated in the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. Gains from the alienation of movable property forming part of the business property of a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State, including such gains from the alienation of such a permanent establishment (alone or with the whole enterprise), may be taxed in that other Contracting State.

3. Gains from the alienation of ships or aircraft operated in international traffic or movable property pertaining to the operation of such ships or aircraft shall be taxable only in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.

4. Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of shares or comparable interests deriving more than 50% of their value directly or indirectly from immovable property situated in the other Contracting State may be taxed in that other State.

5. Gains from the alienation of shares or other rights, which directly or indirectly

entitle the owner of such shares or rights to the enjoyment of immovable property situated in a Contracting State, may be taxed in that State.

6. Gains from the alienation of any property other than that referred to in paragraphs 1, 2, 3, 4 and 5 shall be taxable only in the Contracting State of which the alienator is a resident.

Article 14

DEPENDENT PERSONAL SERVICES

1. Subject to the provisions of Articles 15, 17 and 18, salaries, wages and other similar remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment shall be taxable only in that State unless the employment is exercised in the other Contracting State. If the employment is so exercised, such remuneration as is derived therefrom may be taxed in that other State.

2. Notwithstanding the provisions of paragraph 1, remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment exercised in the other Contracting State shall be taxable only in the first-mentioned State if:

- a) the recipient is present in the other State for a period or periods not exceeding in the aggregate 183 days in any twelve month period commencing or ending in the calendar year concerned, and
- b) the remuneration is paid by, or on behalf of, an employer who is not a resident of the other State, and
- c) the remuneration is not borne by a permanent establishment which the employer has in the other State.

3. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, remuneration derived in respect of an employment exercised aboard a ship or aircraft operated in international traffic may be taxed in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.

Article 15

DIRECTORS' FEES

Directors' fees and other similar payments derived by a resident of a Contracting State in his capacity as a member of the board of directors of a

company which is a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

Article 16

ARTISTES AND SPORTSPERSONS

1. Notwithstanding the provisions of Articles 7 and 14, income derived by a resident of a Contracting State as an entertainer, such as a theatre, motion picture, radio or television artiste, or a musician, or as a sportsperson, from his personal activities as such exercised in the other Contracting State, may be taxed in that other State.

2. Where income in respect of personal activities exercised by an entertainer or a sportsperson in his capacity as such accrues not to the entertainer or sportsperson himself but to another person, that income may, notwithstanding the provisions of Articles 7 and 14, be taxed in the Contracting State in which the activities of the entertainer or sportsperson are exercised.

3. Income derived by a resident of a Contracting State from activities exercised in the other Contracting State as envisaged in paragraphs 1 and 2 of this Article, shall be exempted from tax in that other State if the visit to that other State is supported wholly or substantially by funds of either Contracting State, a political subdivision or a local authority thereof, or takes place under a cultural agreement or arrangement between the Contracting States.

Article 17

PENSIONS AND ANNUITIES

1. Subject to the provisions of paragraph 2 of Article 18, pensions and other similar remuneration and annuities paid to a resident of a Contracting State in consideration of past employment shall be taxable only in that State.

2. The term "annuity" means a stated sum payable periodically at stated times during life or during a specified or ascertainable period of time under an obligation to make the payments in return for adequate and full consideration in money or money's worth.

Article 18

GOVERNMENT SERVICE

1.
 - a) Salaries, wages and other similar remuneration paid by a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that State or subdivision or authority shall be taxable only in that State.
 - b) However, such salaries, wages and other similar remuneration shall be taxable only in the other Contracting State if the services are rendered in that other State and the individual is a resident of that other State who:
 - i) is a national of that other State; or
 - ii) did not become a resident of that other State solely for the purpose of rendering the services.
2.
 - a) Notwithstanding the provisions of paragraph 1, pensions and other similar remuneration paid by, or out of funds created by, a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that State or subdivision or authority shall be taxable only in that State.
 - b) However, such pensions and other similar remuneration shall be taxable only in the other Contracting State if the individual is a resident of, and a national of, that State.
3. The provisions of Articles 14, 15, 16 and 17 shall apply to salaries, wages, pensions, and other similar remuneration in respect of services rendered in connection with a business carried on by a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof.

ARTICLE 19

TEACHERS AND RESEARCHERS

1. An individual who is immediately before visiting a Contracting State a resident of the other Contracting State and who, at the invitation of the Government of the first-mentioned Contracting State or of a University, college, school, museum or other cultural institution in that first mentioned Contracting State or under an official

programme of cultural exchange, is present in that Contracting State for a period not exceeding two consecutive years solely for the purpose of teaching, giving lectures or carrying out research at such institution shall be exempted from tax in that Contracting State on his remuneration for such activity, provided that payment of such remuneration is derived by him from outside that Contracting State.

2. The provisions of paragraph 1 of this Article shall not apply to income from research if such research is undertaken not in the public interest but primarily for the private benefit of a specific person or persons.

Article 20

STUDENTS AND TRAINEES

Payments which a student or business apprentice or trainee who is or was immediately before visiting a Contracting State a resident of the other Contracting State and who is present in the first-mentioned State solely for the purpose of his education or training receives for the purpose of his maintenance, education or training shall not be taxed in that State, provided that such payments arise from sources outside that State.

Article 21

OTHER INCOME

1. Items of income of a resident of a Contracting State, wherever arising, not dealt with in the foregoing Articles of this Agreement shall be taxable only in that State.

2. The provisions of paragraph 1 shall not apply to income, other than income from immovable property as defined in paragraph 2 of Article 6, if the recipient of such income, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein and the right or property in respect of which the income is paid is effectively connected with such permanent establishment. In such case the provisions of Article 7 shall apply.

Article 22

ELIMINATION OF DOUBLE TAXATION

1. In Spain, double taxation shall be avoided following either the provisions of its internal legislation or the following provisions in accordance with the internal legislation of Spain:

a) Where a resident of Spain derives income which, in accordance with the provisions of this Agreement, may be taxed in Qatar, Spain shall allow:

- i) as a deduction from the tax on the income of that resident, an amount equal to the income tax paid in Qatar;
- ii) the deduction of the underlying corporation tax shall be given in accordance with the internal legislation of Spain.

Such deduction shall not, however, exceed that part of the income tax, as computed before the deduction is given, which is attributable, as the case may be, to the income which may be taxed in Qatar.

b) Where in accordance with any provision of the Agreement income derived by a resident of Spain is exempt from tax in Spain, Spain may nevertheless, in calculating the amount of tax on the remaining income of such resident, take into account the exempted income.

2. Where a resident of Qatar derives income which in accordance with the provisions of this Agreement, is taxable in Spain, then Qatar shall allow as a deduction from the tax on income of that resident an amount equal to the tax paid in Spain provided that such deduction shall not exceed that part of the tax, as computed before the deduction is given, which is attributable to the income derived from Spain.

Article 23

NON-DISCRIMINATION

1. Nationals of a Contracting State shall not be subjected in the other Contracting State to any taxation or any requirement connected therewith, which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which nationals of that other State in the same circumstances, in particular with respect to residence, are or may be subjected. This provision shall, notwithstanding the provisions of Article 1, also apply to persons who are not residents of one or both of the Contracting States.

2. The taxation on a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State shall not be less favourably levied in that other State than the taxation levied on enterprises of that other State carrying on the same activities. This provision shall not be construed as obliging a Contracting State to grant to residents of the other Contracting State any personal allowances, reliefs and reductions for taxation purposes on account of civil status or family responsibilities which it grants to its own residents.

3. Except where the provisions of paragraph 1 of Article 9, paragraph 4 of Article 11, or paragraph 4 of Article 12, apply, interest, royalties and other disbursements paid by an enterprise of a Contracting State to a resident of the other Contracting State shall, for the purpose of determining the taxable profits of such enterprise, be deductible under the same conditions as if they had been paid to a resident of the first-mentioned State.

4. Enterprises of a Contracting State, the capital of which is wholly or partly owned or controlled, directly or indirectly, by one or more residents of the other Contracting State, shall not be subjected in the first-mentioned State to any taxation or any requirement connected therewith which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which other similar enterprises of the first-mentioned State are or may be subjected.

5. The provisions of this Article shall, notwithstanding the provisions of Article 2, apply to taxes of every kind and description.

Article 24

MUTUAL AGREEMENT PROCEDURE

1. Where a person considers that the actions of one or both of the Contracting States result or will result for him in taxation not in accordance with the provisions of this Agreement, he may, irrespective of the remedies provided by the domestic law of those States present his case to the competent authority of the Contracting State of which he is a resident or, if his case comes under paragraph 1 of Article 23, to that of the Contracting State of which he is a national. The case must be presented within three years from the first notification of the action resulting in taxation not in accordance with the provisions of the Agreement.

2. The competent authority shall endeavour, if the objection appears to it to be justified and if it is not itself able to arrive at a satisfactory solution, to resolve the case by mutual agreement with the competent authority of the other Contracting State, with a view to the avoidance of taxation which is not in accordance with the

Agreement. Any agreement reached shall be implemented notwithstanding any time limits in the domestic law of the Contracting States.

3. The competent authorities of the Contracting States shall endeavour to resolve by mutual agreement any difficulties or doubts arising as to the interpretation or application of the Agreement. They may also consult together for the elimination of double taxation in cases not provided for in the Agreement.

4. The competent authorities of the Contracting States may communicate with each other directly for the purpose of reaching an agreement in the sense of the preceding paragraphs. When it seems advisable in order to reach agreement to have an oral exchange of opinions, such exchange may take place through a Commission consisting of representatives of the competent authorities of the Contracting States.

Article 25

EXCHANGE OF INFORMATION

1. The competent authorities of the Contracting States shall exchange such information as is foreseeably relevant for carrying out the provisions of this Agreement or to the administration or enforcement of the domestic laws concerning taxes of every kind and description imposed on behalf of the Contracting States, or of their political subdivisions or local authorities, insofar as the taxation thereunder is not contrary to the Agreement. The exchange of information is not restricted by Articles 1 and 2.

2. Any information received under paragraph 1 by a Contracting State shall be treated as secret in the same manner as information obtained under the domestic laws of that State and shall be disclosed only to persons or authorities (including courts and administrative bodies) concerned with the assessment or collection of, the enforcement or prosecution in respect of, the determination of appeals in relation to the taxes referred to in paragraph 1, or the oversight of the above. Such persons or authorities shall use the information only for such purposes. They may disclose the information in public court proceedings or in judicial decisions.

Notwithstanding the foregoing, information received by a Contracting State may be used for other purposes when such information may be used for such other purposes under the law of the requesting State.

3. In no case shall the provisions of paragraphs 1 and 2 be construed so as to impose on a Contracting State the obligation:

- a) to carry out administrative measures at variance with the laws and

administrative practice of that or of the other Contracting State;

b) to supply information which is not obtainable under the laws or in the normal course of the administration of that or of the other Contracting State;

c) to supply information which would disclose any trade, business, industrial, commercial or professional secret or trade process, or information the disclosure of which would be contrary to public policy (ordre public);

d) to obtain or provide information which would reveal confidential communications between a client and an attorney, solicitor or other admitted legal representative where such communications are:

- i) produced for the purposes of seeking or providing legal advice or
- ii) produced for the purposes of use in existing or contemplated legal proceedings.

4. If information is requested by a Contracting State in accordance with this Article, the other Contracting State shall use its information gathering measures to obtain the requested information, even though that other State may not need such information for its own tax purposes. The obligation contained in the preceding sentence is subject to the limitations of paragraph 3 but in no case shall such limitations be construed to permit a Contracting State to decline to supply information solely because it has no domestic interest in such information.

5. In no case shall the provisions of paragraph 3 be construed to permit a Contracting State to decline to supply information solely because the information is held by a bank, other financial institution, nominee or person acting in an agency or a fiduciary capacity or because it relates to ownership interests in a person.

Article 26

MEMBERS OF DIPLOMATIC MISSIONS AND CONSULAR POSTS

Nothing in this Agreement shall affect the fiscal privileges of members of diplomatic missions or consular posts under the general rules of international law or under the provisions of special agreements.

Article 27

ENTRY INTO FORCE

1. The Governments of the Contracting States shall notify each other, through diplomatic channels that the internal procedures required by each Contracting State for the entry into force of this Agreement have been complied with.

2. The Agreement shall enter into force after the period of three months following the date of receipt of the later of the notifications referred to in paragraph 1 and its provisions shall have effect:

- a) regarding taxes periodically assessed, in respect of taxes on income relating to any taxable year beginning on or after the date on which the Agreement enters into force;
- b) regarding all other cases, the date on which the Agreement enters into force.

Article 28

TERMINATION

This Agreement shall remain in force until terminated by a Contracting State. Either Contracting State may terminate the Agreement, through diplomatic channels, by giving written notice of termination at least six months before the end of any calendar year beginning on or after the expiration of a period of five years from the date of its entry into force. In such event, the Agreement shall cease to have effect:

- a) regarding taxes periodically assessed, in respect of taxes on income relating to any taxable year beginning on or after the first day of January in the calendar year following that in which the notice is given;
- b) regarding all other cases, the first day of January in the calendar year following that in which the notice is given.

In witness whereof the undersigned, duly authorised thereto, have signed this Agreement.

Done in duplicate in Madrid on the 10th day of September 2015, in the Spanish, Arabic and English languages, all the texts being equally authentic. In case of divergence between any of the texts, it shall be resolved in accordance with the procedure regulated under Article 24 of this Agreement.

For the Kingdom of Spain



Cristóbal Montoro Romero
Minister for Finance
and Public Administrations

For the State of Qatar



Ali Shareef Al Emadi
Minister of Finance

PROTOCOL

At the moment of signing the Agreement between the Kingdom of Spain and the State of Qatar for the Avoidance of Double Taxation and the Prevention of Fiscal Evasion with respect to Taxes on Income, the undersigned have agreed upon the following provisions which shall be an integral part of the Agreement.

I. Entitlement to treaty benefits:

a) The Contracting States declare that their domestic rules and procedures with respect to the abuses of law (including tax treaties) may be applied to the treatment of such abuses. Such rules and procedures apply in particular to abuses related to the provisions of Article 5 paragraph 3 (b) of the Agreement.

b) It is understood that the benefits under this Agreement shall not be granted to a resident of a Contracting State, which is not the beneficial owner of the items of income derived from the other Contracting State.

c) The provisions of Articles 10, 11 and 12 shall not apply if it was the main purpose or one of the main purposes of any person concerned with the creation or assignment of shares or other rights in respect of which the dividends are paid, the creation or assignment of the debt-claim in respect of which the interest is paid, the creation or assignment of rights in respect of which the royalties are paid to take advantage of these Articles by means of that creation or assignment.

d) Notwithstanding the provisions of any other Article of the Agreement, a resident of a Contracting State shall not receive the benefit of any reduction in or exemption from tax provided for in the Agreement by the other Contracting State if the main purpose or one of the main purposes of such resident or a person connected with such resident was to obtain the benefits of the Agreement. The competent authority may consult each other to prevent any company from abusing the Agreement.

II. Ad Article 6, paragraph 4 and Article 13, paragraph 5

It is understood that the right to the enjoyment of immovable property referred to in these paragraphs shall mean the rights that are entitled under time share contracts and similar arrangements.

III. Ad. Article 7, paragraph 3

The general administrative expenses referred to in Article 7.3 of this Agreement will be deductible in any case, subject to the general conditions of deduction and the quantitative limits provided for by the internal legislation of the Contracting States.

IV. Ad. Article 10, paragraph 3 (b)

It is understood that the provisions of this paragraph shall apply to Qatar Holding only as long as it is wholly owned by the State of Qatar.

V. Ad. Article 10, paragraph 3 (c)

In the case of Spain, Stock Exchange means "mercado secundario oficial".

VI. Ad. Article 13, paragraph 4

In determining the 50 per cent share provided for in this paragraph, immovable property used as offices or for the purposes for industrial activities shall not be taken into account.

VII. Ad. Article 22, paragraph 1

The purpose of this paragraph is to let a resident in Spain apply the double taxation relief method among the available ones according to the Double Taxation Agreement itself and the Spanish internal legislation.

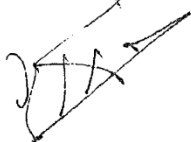
VIII. Ad. Article 23

It is understood that non taxation of Qatari and other Gulf Cooperation Council (GCC) nationals resident in Qatar shall not be regarded as a discrimination under Article 23 of the Agreement.

In witness whereof the undersigned, duly authorised thereto, have signed this Protocol.

Done in duplicate in Madrid on the 10th day of September 2015, in the Spanish, Arabic and English languages, all the texts being equally authentic. In case of divergence between any of the texts, it shall be resolved in accordance with the procedure regulated under Article 24 of this Agreement.

For the Kingdom of Spain
Cristóbal Montoro Romero



Minister for Finance
and Public Administrations

For the State of Qatar
Ali Shareef Al Emadi



Minister of Finance

[SPANISH TEXT – TEXTE ESPAGNOL]

CONVENIO

ENTRE

**EL REINO DE ESPAÑA
Y
EL ESTADO DE CATAR**

**PARA EVITAR LA DOBLE IMPOSICIÓN
Y PREVENIR LA EVASIÓN FISCAL
EN MATERIA DE IMPUESTOS SOBRE LA RENTA**

El Reino de España y el Estado de Catar, deseando concluir un Convenio para evitar la doble imposición y prevenir la evasión fiscal en materia de impuestos sobre la renta, han acordado lo siguiente:

Artículo 1

PERSONAS COMPRENDIDAS

Este Convenio se aplica a las personas residentes de uno o de ambos Estados contratantes.

Artículo 2

IMPUESTOS COMPRENDIDOS

1. Este Convenio se aplica a los impuestos sobre la renta exigibles por cada uno de los Estados contratantes, sus subdivisiones políticas o sus entidades locales, cualquiera que sea el sistema de su exacción.
2. Se consideran impuestos sobre la renta los que gravan la totalidad de la renta o elementos de la misma, incluidos los impuestos sobre las ganancias

derivadas de la enajenación de bienes muebles o inmuebles, los impuestos sobre el importe de sueldos o salarios pagados por las empresas.

3. Los impuestos actuales a los que se aplica este Convenio son, en particular:

a) en el Reino de España:

- i) el Impuesto sobre la Renta de las Personas Físicas;
- ii) el Impuesto sobre la renta de Sociedades;
- iii) el Impuesto sobre la Renta de no Residentes; y
- iv) los impuestos locales sobre la renta;

(denominados en lo sucesivo "impuesto español");

b) en el Estado de Catar:

- los impuestos sobre la renta;

(denominados en lo sucesivo "impuesto catari").

4. El Convenio se aplicará igualmente a los impuestos de naturaleza idéntica o análoga que se establezcan con posterioridad a la firma del mismo y que se añadan a los actuales o les sustituyan. Las autoridades competentes de los Estados contratantes se comunicarán mutuamente las modificaciones importantes que se hayan introducido en sus respectivas legislaciones fiscales.

Artículo 3

DEFINICIONES GENERALES

1. A los efectos de este Convenio, a menos que de su contexto se infiera una interpretación diferente:

- a) el término "España" significa el Reino de España y, utilizado en sentido geográfico, significa el territorio del Reino de España, incluyendo las aguas internas, el espacio aéreo, el mar territorial y las áreas exteriores al mar territorial en las que, con arreglo al derecho internacional y en virtud de su legislación interna, el Reino de España ejerza o pueda ejercer en el futuro jurisdicción o derechos de soberanía respecto del fondo marino, su subsuelo y aguas suprayacentes, y sus recursos naturales;
- b) el término "Catar" significa el Estado de Catar y, utilizado en sentido geográfico designa el territorio del Estado de Catar, las aguas

internas, el mar territorial, comprendidos el fondo y el subsuelo, el espacio aéreo que se extiende sobre ellos, la zona exclusiva económica y la plataforma continental, sobre los que el Estado de Catar ejerce derechos de soberanía y jurisdicción con arreglo a las disposiciones del derecho internacional y a la legislación interna catari;

- c) las expresiones "un Estado contratante" y "el otro Estado contratante" significan España o Catar, según el contexto;
- d) el término "persona" comprende las personas físicas, las sociedades y cualquier otra agrupación de personas; y comprende asimismo a los Estados contratantes, sus subdivisiones políticas o sus entidades locales;
- e) el término "sociedad" significa cualquier persona jurídica o cualquier entidad que se considere persona jurídica a efectos impositivos;
- f) el término "empresa" se aplica al ejercicio de toda actividad económica;
- g) las expresiones "empresa de un Estado contratante" y "empresa del otro Estado contratante" significan, respectivamente, una empresa explotada por un residente de un Estado contratante y una empresa explotada por un residente del otro Estado contratante;
- h) la expresión "tráfico internacional" significa todo transporte efectuado por un buque o aeronave explotado por una empresa cuya sede de dirección efectiva esté situada en un Estado contratante, salvo cuando el buque o aeronave se exploten únicamente entre puntos situados en el otro Estado contratante;
- i) la expresión "autoridad competente" significa:
 - i) en el caso de España, el Ministro de Hacienda y Administraciones Públicas o su representante autorizado;
 - ii) en el caso Catar, el Ministro de Hacienda o su representante autorizado;
- j) el término "nacional" significa:
 - i) una persona física que posea la nacionalidad de un Estado contratante; y

- ii) una persona jurídica, sociedad de personas (*partnership*) o asociación constituida conforme a la legislación vigente en un Estado contratante;
- k) la expresión "actividad económica" incluye la prestación de servicios profesionales y la realización de otras actividades de carácter independiente.

2. Para la aplicación del Convenio en cualquier momento por un Estado contratante, cualquier término o expresión no definida en el mismo tendrá, a menos que de su contexto se infiera una interpretación diferente, el significado que en ese momento le atribuya la legislación de ese Estado relativa a los impuestos que son objeto del Convenio, prevaleciendo el significado atribuido por la legislación fiscal sobre el que resultaría de otras ramas del derecho de ese Estado.

Artículo 4

RESIDENTE

1. A los efectos de este Convenio, la expresión "residente de un Estado contratante" significa:

- a) en el caso de España, toda persona que, en virtud de la legislación española, esté sujeta a imposición en España por razón de su domicilio, residencia, sede de dirección o cualquier otro criterio de naturaleza análoga, incluyendo también al Estado, sus subdivisiones políticas o sus entidades locales. Esta expresión no incluye, sin embargo, a las personas que estén sujetas a imposición en España exclusivamente por la renta que obtengan de fuentes situadas en España;
- b) en el caso de Catar, toda persona física que tenga su vivienda permanente en Catar, su centro de intereses vitales o que resida allí habitualmente y toda sociedad que tenga su sede de dirección efectiva en Catar. El término incluye asimismo el Estado de Catar, sus entidades locales, subdivisiones políticas o las entidades públicas que de ellos dependen.

2. Cuando en virtud de lo dispuesto en el apartado 1 una persona física sea residente de ambos Estados contratantes, su situación se resolverá de la siguiente manera:

- a) se la considerará residente exclusivamente del Estado donde tenga una vivienda permanente a su disposición; si tuviera una vivienda permanente a su disposición en ambos Estados, se la considerará

residente exclusivamente del Estado con el que mantenga relaciones personales y económicas más estrechas (centro de intereses vitales);

- b) si no pudiera determinarse el Estado en el que dicha persona tiene su centro de intereses vitales, o si no tuviera una vivienda permanente a su disposición en ninguno de los Estados, se la considerará residente exclusivamente del Estado donde viva habitualmente;
- c) si viviera habitualmente en ambos Estados, o no lo hiciera en ninguno de ellos, se la considerará residente exclusivamente del Estado del que sea nacional;
- d) si la condición de residente de una persona física no pudiera determinarse conforme a las disposiciones de los subapartados (a), (b) y (c) anteriores, las autoridades competentes de los Estados contratantes resolverán el caso mediante acuerdo amistoso.

3. Cuando en virtud de lo dispuesto en el apartado 1 una persona que no sea una persona física sea residente de ambos Estados contratantes, se la considerará residente exclusivamente del Estado en que se encuentre su sede de dirección efectiva.

Artículo 5

ESTABLECIMIENTO PERMANENTE

1. A los efectos de este Convenio, la expresión "establecimiento permanente" significa un lugar fijo de negocios mediante el cual una empresa realiza toda o parte de su actividad.

2. La expresión "establecimiento permanente" comprende, en particular:

- a) las sedes de dirección;
- b) las sucursales;
- c) las oficinas;
- d) las fábricas;
- e) los talleres;
- f) los locales utilizados como almacenes detallistas; y
- g) las minas, los pozos de petróleo o de gas, las canteras o cualquier otro lugar de exploración, extracción y explotación de recursos naturales.

3. La expresión "establecimiento permanente" comprende asimismo:

- a) una obra, un proyecto de construcción, instalación o montaje o una actividad de inspección relacionada con dicha obra o proyecto, pero sólo si tal obra, proyecto o actividad duran más de nueve (9) meses en cualquier periodo de doce meses;
- b) la prestación de servicios por una empresa, incluidos los servicios de consultoría, por intermedio de sus empleados o de otro personal contratado por la empresa a tales efectos, pero sólo en el caso de que las actividades de tal naturaleza continúen en un Estado contratante, durante un período o períodos que en total excedan de seis (6) meses en cualquier periodo de doce meses;

4. No obstante las disposiciones anteriores de este artículo, se considera que la expresión "establecimiento permanente" no incluye:

- a) la utilización de instalaciones con el único fin de almacenar, exponer o entregar bienes o mercancías pertenecientes a la empresa;
- b) el mantenimiento de un depósito de bienes o mercancías pertenecientes a la empresa con el único fin de almacenarlas, exponerlas o entregarlas;
- c) el mantenimiento de un depósito de bienes o mercancías pertenecientes a la empresa con el único fin de que sean transformadas por otra empresa;
- d) el mantenimiento de un lugar fijo de negocios con el único fin de comprar bienes o mercancías, o de recoger información, para la empresa;
- e) el mantenimiento de un lugar fijo de negocios con el único fin de realizar para la empresa cualquier otra actividad de carácter auxiliar o preparatorio;
- f) el mantenimiento de un lugar fijo de negocios con el único fin de realizar cualquier combinación de las actividades mencionadas en los subapartados a) a e), con la condición de que el conjunto de la actividad del lugar fijo de negocios que resulte de esa combinación conserve su carácter auxiliar o preparatorio.

5. No obstante lo dispuesto en los apartados 1 y 2, cuando una persona, distinta de un agente independiente al que será aplicable el apartado 7, actúe por cuenta de una empresa y tenga y ejerza habitualmente en un Estado contratante poderes que la faculden para concluir contratos en nombre de la empresa, se considerará que esa empresa tiene un establecimiento permanente en ese Estado

respecto de las actividades que dicha persona realice para la empresa, a menos que las actividades de esa persona se limiten a las mencionadas en el apartado 4 que, de haber sido realizadas por medio de un lugar fijo de negocios, no hubieran determinado la consideración de dicho lugar fijo de negocios como un establecimiento permanente de acuerdo con las disposiciones de ese apartado.

6. No obstante las disposiciones anteriores de este artículo, se considerará que una empresa aseguradora de un Estado contratante, excepto por lo que respecta al reaseguro, dispone de un establecimiento permanente en el otro Estado contratante si recauda primas en el territorio de ese Estado contratante o si asegura riesgos situados en él a través de una persona distinta de un agente independiente al que será aplicable el apartado 7.

7. No se considera que una empresa tiene un establecimiento permanente en un Estado contratante por el mero hecho de que realice sus actividades en ese Estado por medio de un corredor, un comisionista general o cualquier otro agente independiente, siempre que dichas personas actúen dentro del marco ordinario de su actividad. No obstante, cuando ese agente realice todas o casi todas sus actividades en nombre de tal empresa, y esta y el agente estén unidos en sus relaciones comerciales o financieras por condiciones aceptadas o impuestas que difieran de las que serían acordadas por empresas independientes, no se le considerará como agente independiente en el sentido de este apartado.

8. El hecho de que una sociedad residente de un Estado contratante controle una sociedad residente del otro Estado contratante, o esté controlada por esta, o de que realice actividades empresariales en ese otro Estado (ya sea por medio de establecimiento permanente o de otra manera), no convierte por sí solo a cualquiera de estas sociedades en establecimiento permanente de la otra.

Artículo 6

RENTAS INMOBILIARIAS

1. Las rentas que un residente de un Estado contratante obtenga de bienes inmuebles (incluidas las rentas de explotaciones agrícolas o forestales) situados en el otro Estado contratante pueden someterse a imposición en ese otro Estado.

2. La expresión "bienes inmuebles" tendrá el significado que le atribuya el derecho del Estado contratante en el que estén situados los bienes. Dicha expresión comprende en todo caso los bienes accesorios a los bienes inmuebles, el ganado y el equipo utilizado en las explotaciones agrícolas y forestales, los derechos a los que sean aplicables las disposiciones de derecho privado relativas a los bienes raíces, el usufructo de bienes inmuebles y el derecho a percibir pagos fijos o variables en contraprestación por la explotación, o la concesión de la

explotación, de yacimientos minerales, fuentes y otros recursos naturales; los buques y aeronaves y no tendrán la consideración de bienes inmuebles.

3. Lo dispuesto en el apartado 1 es aplicable a los rendimientos derivados de la utilización directa, el arrendamiento o aparcería, así como de cualquier otra forma de explotación de los bienes inmuebles.

4. Cuando la propiedad de acciones o participaciones u otros derechos atribuyan directa o indirectamente a su propietario el derecho al disfrute de bienes inmuebles, las rentas derivadas de la utilización directa, arrendamiento o aparcería, o uso en cualquier otra forma de tal derecho de disfrute, pueden someterse a imposición en el Estado contratante en el que esté situado el bien inmueble.

5. Las disposiciones de los apartados 1, 3 y 4 se aplicarán igualmente a las rentas derivadas de los bienes inmuebles de una empresa.

Artículo 7

BENEFICIOS EMPRESARIALES

1. Los beneficios de una empresa de un Estado contratante serán gravables exclusivamente en ese Estado, a no ser que la empresa realice su actividad en el otro Estado contratante por medio de un establecimiento permanente situado en él. Si la empresa realiza su actividad de dicha manera, los beneficios de la empresa pueden someterse a imposición en el otro Estado, pero sólo en la medida en que sean atribuibles a ese establecimiento permanente.

2. Sin perjuicio de lo dispuesto en el apartado 3, cuando una empresa de un Estado contratante realice su actividad en el otro Estado contratante por medio de un establecimiento permanente situado en él, en cada Estado contratante se atribuirán a dicho establecimiento permanente los beneficios que el mismo hubiera podido obtener de ser una empresa distinta e independiente que realizase las mismas o similares actividades, en las mismas o similares condiciones y tratase con total independencia con la empresa de la que es establecimiento permanente.

3. Para la determinación del beneficio del establecimiento permanente se permitirá la deducción de los gastos realizados para los fines del establecimiento permanente, comprendidos los gastos de dirección y generales de administración para los mismos fines, tanto si se efectúan en el Estado contratante en el que se encuentra el establecimiento permanente como en otra parte.

4. No se atribuirán beneficios a un establecimiento permanente por razón de la simple compra de bienes o mercancías por ese establecimiento permanente para la empresa.

5. A los efectos de los apartados anteriores, los beneficios atribuibles al establecimiento permanente se determinarán cada año por el mismo método, a no ser que existan motivos válidos y suficientes para proceder de otra forma.

6. Cuando los beneficios comprendan rentas reguladas separadamente en otros artículos de este Convenio, las disposiciones de aquéllos no quedarán afectadas por las de este artículo.

Artículo 8

TRANSPORTE MARÍTIMO Y AÉREO

1. Los beneficios procedentes de la explotación de buques o aeronaves en tráfico internacional serán gravables exclusivamente en el Estado contratante en que esté situada la sede de dirección efectiva de la empresa.

2. Si la sede de dirección efectiva de una empresa de transporte marítimo estuviera a bordo de un buque, se considerará situada en el Estado contratante donde esté el puerto base del buque, o si no existiera tal puerto base, en el Estado contratante del que sea residente la persona que explota el buque.

3. Las disposiciones del apartado 1 se aplican también a los beneficios procedentes de la participación en un "pool", en una explotación en común o en un organismo de explotación internacional.

Artículo 9

EMPRESAS ASOCIADAS

1. Cuando

- a) una empresa de un Estado contratante participe directa o indirectamente en la dirección, el control o el capital de una empresa del otro Estado contratante, o
- b) unas mismas personas participen directa o indirectamente en la dirección, el control o el capital de una empresa de un Estado contratante y de una empresa del otro Estado contratante,

y en uno y otro caso las dos empresas estén, en sus relaciones comerciales o financieras, unidas por condiciones aceptadas o impuestas que difieran de las que serían acordadas por empresas independientes, los beneficios que habrían sido

obtenidos por una de las empresas de no existir dichas condiciones, y que de hecho no se han realizado a causa de las mismas, podrán incluirse en los beneficios de esa empresa y, en consecuencia, someterse a imposición.

2. Cuando un Estado contratante incluya en los beneficios de una empresa de ese Estado –y, en consecuencia, grave- los de una empresa del otro Estado contratante que ya han sido sometidos a imposición en ese otro Estado contratante, y ese otro Estado reconozca que los beneficios así incluidos son beneficios que habrían sido realizados por la empresa del Estado mencionado en primer lugar si las condiciones convenidas entre las dos empresas hubieran sido las que hubieran convenido empresas independientes, ese otro Estado practicará el ajuste que proceda a la cuantía del impuesto que ha gravado esos beneficios. Para determinar dicho ajuste se tendrán en cuenta las demás disposiciones de este Convenio y las autoridades competentes de los Estados contratantes se consultarán en caso necesario.

Artículo 10

DIVIDENDOS

1. Los dividendos pagados por una sociedad residente de un Estado contratante a un residente del otro Estado contratante pueden someterse a imposición en ese otro Estado.

2. Sin embargo, dichos dividendos pueden someterse también a imposición en el Estado contratante en que resida la sociedad que paga los dividendos y según la legislación de ese Estado, pero si el beneficiario efectivo de los dividendos es un residente del otro Estado contratante, el impuesto así exigido no podrá exceder del 5 por ciento de los dividendos.

3. No obstante lo dispuesto en el apartado 2 de este artículo, los dividendos pagados por una sociedad residente de un Estado contratante a un residente del otro Estado contratante serán gravables exclusivamente en ese otro Estado contratante si:

- a) el beneficiario efectivo de los dividendos es una sociedad residente del otro Estado contratante que posea directamente al menos el 10 por ciento del capital de la sociedad que paga los dividendos,
- b) el beneficiario efectivo de los dividendos es el otro Estado contratante, una de sus subdivisiones políticas, entidades locales o una de las entidades públicas que de ellos dependen, o una entidad totalmente participada por ese Estado o autoridad, incluyendo, en el caso de Catar, la *Qatar Investment Authority*, y el *Qatar Holding*, siempre que

- dicho Estado, autoridad o entidad posea directamente al menos el 5 por ciento del capital de la sociedad que paga los dividendos; o
- c) la pagadora de los dividendos es una sociedad cuyas acciones se negocian sustancial y regularmente en un mercado de valores de un Estado contratante y el beneficiario efectivo de los dividendos es un residente del otro Estado contratante que posee directamente al menos el 1 por ciento de la sociedad que paga los dividendos.

Lo dispuesto en el apartado 2 y en este apartado no afecta a la imposición de la sociedad respecto de los beneficios con cargo a los que se pagan los dividendos.

4. El término "dividendos" en el sentido de este artículo significa los rendimientos de las acciones u otros derechos que permitan participar en los beneficios, excepto los de crédito, así como otros rendimientos procedentes de otros derechos societarios sujetos al mismo régimen fiscal que los rendimientos de las acciones por la legislación del Estado del que la sociedad que realiza la distribución sea residente.

5. Las disposiciones de los apartados 1, 2 y 3 no son aplicables si el beneficiario efectivo de los dividendos, residente de un Estado contratante, realiza en el otro Estado contratante, del que es residente la sociedad que paga los dividendos, una actividad económica a través de un establecimiento permanente situado allí, y la participación que genera los dividendos está vinculada efectivamente a dicho establecimiento permanente. En tal caso, se aplicarán las disposiciones del artículo 7.

6. Cuando una sociedad residente de un Estado contratante obtenga beneficios o rentas procedentes del otro Estado contratante, ese otro Estado no podrá exigir ningún impuesto sobre los dividendos pagados por la sociedad, salvo en la medida en que esos dividendos se paguen a un residente de ese otro Estado o la participación que genera los dividendos esté vinculada efectivamente a un establecimiento permanente situado en ese otro Estado, ni someter los beneficios no distribuidos de la sociedad a un impuesto sobre los mismos, aunque los dividendos pagados o los beneficios no distribuidos consistan, total o parcialmente, en beneficios o rentas procedentes de ese otro Estado.

Artículo 11

INTERESES

1. Los intereses procedentes de un Estado contratante cuyo beneficiario efectivo sea un residente del otro Estado contratante serán gravables exclusivamente en ese otro Estado contratante.

2. El termino "intereses" en el sentido de este artículo significa los rendimientos de créditos de cualquier naturaleza, con o sin garantía hipotecaria o cláusula de participación en los beneficios del deudor, y en particular, los rendimientos de valores públicos y los rendimientos de bonos u obligaciones, incluidas las primas y lotes unidos a esos valores, bonos u obligaciones. A efectos de este artículo, las penalizaciones por mora en el pago no se consideran intereses.

3. Las disposiciones del apartado 1 no son aplicables si el beneficiario efectivo de los intereses, residente de un Estado contratante, realiza en el otro Estado contratante, del que proceden los intereses, una actividad económica por medio de un establecimiento permanente situado en ese otro Estado, y el crédito que genera los intereses está vinculado efectivamente a dicho establecimiento permanente. En tal caso se aplicarán las disposiciones del artículo 7.

4. Cuando, por razón de las relaciones especiales existentes entre el deudor y el beneficiario efectivo, o de las que uno y otro mantengan con terceros, el importe de los intereses, habida cuenta del crédito por el que se paguen, exceda del que hubieran convenido el deudor y el beneficiario efectivo en ausencia de tales relaciones, las disposiciones de este artículo no se aplicarán más que a este último importe. En tal caso, la cuantía en exceso podrá someterse a imposición de acuerdo con la legislación de cada Estado contratante, teniendo en cuenta las demás disposiciones de este Convenio.

Artículo 12

CÁNONES

1. Los cánones procedentes de un Estado contratante cuyo beneficiario efectivo sea un residente del otro Estado contratante serán gravables exclusivamente en ese otro Estado contratante.

2. El término "cánones" empleado en este artículo, significa las cantidades de cualquier clase pagadas por el uso o la concesión de uso de derechos de autor sobre obras literarias, artísticas o científicas, incluidas las películas cinematográficas o las películas, cintas y otros medios de reproducción de la imagen y el sonido, de patentes, marcas de fábrica o de comercio, dibujos o modelos, planos, fórmulas o procedimientos secretos, o por el uso, o la concesión de uso, de equipos industriales, comerciales o científicos, o por información relativa a experiencias industriales, comerciales o científicas.

3. Las disposiciones del apartado 1 no son aplicables si el beneficiario efectivo de los cánones, residente de un Estado contratante, realiza en el otro Estado contratante, del que proceden los cánones, una actividad económica por medio de un establecimiento permanente situado en ese otro Estado, y el derecho o bien por

el que se pagan los cánones está vinculado efectivamente a dicho establecimiento permanente. En tal caso se aplicarán las disposiciones del artículo 7.

4. Cuando por razón de las relaciones especiales existentes entre el deudor y el beneficiario efectivo, o de las que uno y otro mantengan con terceros, el importe de los cánones, habida cuenta del uso, derecho o información por los que se pagan, exceda del que habrían convenido el deudor y el beneficiario efectivo en ausencia de tales relaciones, las disposiciones de este artículo no se aplicarán más que a este último importe. En tal caso, la cuantía en exceso podrá someterse a imposición de acuerdo con la legislación de cada Estado contratante, teniendo en cuenta las demás disposiciones de este Convenio.

Artículo 13

GANANCIAS DE CAPITAL

1. Las ganancias que un residente de un Estado contratante obtenga de la enajenación de bienes inmuebles tal como se definen en el artículo 6, situados en el otro Estado contratante, pueden someterse a imposición en ese otro Estado.

2. Las ganancias procedentes de la enajenación de bienes muebles que formen parte del activo de un establecimiento permanente que una empresa de un Estado contratante tenga en el otro Estado contratante, comprendidas las ganancias derivadas de la enajenación de dicho establecimiento permanente (sólo o con el conjunto de la empresa), pueden someterse a imposición en ese otro Estado contratante.

3. Las ganancias procedentes de la enajenación de buques o aeronaves explotados en tráfico internacional o de bienes muebles afectos a la explotación de tales buques o aeronaves, serán gravables exclusivamente en el Estado contratante en que esté situada la sede de dirección efectiva de la empresa.

4. Las ganancias obtenidas por un residente de un Estado contratante de la enajenación de acciones o participaciones, o derechos similares, cuyo valor proceda en más de un 50 por ciento, directa o indirectamente, de bienes inmuebles situados en el otro Estado contratante, pueden someterse a imposición en ese otro Estado.

5. Las ganancias procedentes de la enajenación de acciones o participaciones u otros derechos que, directa o indirectamente, otorguen al propietario de dichas acciones, participaciones o derechos, el derecho al disfrute de bienes inmuebles situados en un Estado contratante, pueden someterse a imposición en ese Estado.

6. Las ganancias procedentes de la enajenación de cualquier otro bien distinto de los mencionados en los apartados 1, 2, 3, 4 y 5 serán gravables exclusivamente en el Estado contratante en que resida el transmitente.

Artículo 14

TRABAJO DEPENDIENTE

1. Sin perjuicio de lo dispuesto en los artículos 15, 17 y 18, los sueldos, salarios y otras remuneraciones similares obtenidos por un residente de un Estado contratante por razón de un empleo serán gravables exclusivamente en ese Estado a no ser que el empleo se realice en el otro Estado contratante. Si el empleo se realiza de esa forma, las remuneraciones derivadas del mismo pueden someterse a imposición en ese otro Estado.

2. No obstante lo dispuesto en el apartado 1, las remuneraciones obtenidas por un residente de un Estado contratante por razón de un empleo ejercido en el otro Estado contratante serán gravables exclusivamente en el Estado mencionado en primer lugar cuando:

- a) el perceptor permanezca en el otro Estado durante un período o períodos cuya duración no exceda en conjunto de 183 días en cualquier período de doce meses que comience o termine en el año fiscal considerado, y
- b) las remuneraciones las pague un empleador que no sea residente del otro Estado, o se paguen en su nombre, y
- c) las remuneraciones no las soporte un establecimiento permanente que el empleador tenga en el otro Estado.

3. No obstante las disposiciones precedentes de este artículo, las remuneraciones obtenidas por razón de un empleo ejercido a bordo de un buque o aeronave explotado en tráfico internacional, pueden someterse a imposición en el Estado contratante en que esté situada la sede de dirección efectiva de la empresa.

Artículo 15

PARTICIPACIONES DE CONSEJEROS

Las participaciones y otras retribuciones similares que un residente de un Estado contratante obtenga como miembro de un consejo de administración de una

sociedad residente del otro Estado contratante pueden someterse a imposición en ese otro Estado.

Artículo 16

ARTISTAS Y DEPORTISTAS

1. No obstante las disposiciones de los artículos 7 y 14, las rentas que un residente de un Estado contratante obtenga del ejercicio de su actividad personal en el otro Estado contratante en calidad de artista, de actor de teatro, cine, radio o televisión, o en calidad de músico, o como deportista, pueden someterse a imposición en ese otro Estado.

2. No obstante las disposiciones de los artículos 7 y 14, cuando las rentas derivadas de las actividades realizadas por un artista o deportista personalmente y en esa calidad se atribuyan no al propio artista o deportista sino a otra persona, tales rentas pueden someterse a imposición en el Estado contratante en el que se realicen las actividades del artista o deportista.

3. Las rentas que un residente de un Estado contratante obtenga del ejercicio de actividades en el otro Estado contratante como se recoge en los apartados 1 y 2 de este artículo, estarán exentas de imposición en ese otro Estado si la visita a ese otro Estado se financia, total o principalmente, con fondos de cualquiera de los Estados contratantes o de una de sus subdivisiones políticas o entidades locales; o si dichas actividades se realizan al amparo de un convenio o acuerdo cultural celebrado entre los Estados contratantes.

Artículo 17

PENSIONES Y ANUALIDADES

1. Sin perjuicio de lo dispuesto en el apartado 2 del artículo 18, las pensiones y otras remuneraciones análogas y las anualidades pagadas a un residente de un Estado contratante por razón de un empleo anterior serán gravables exclusivamente en ese Estado.

2. El término "anualidad" significa una cantidad determinada pagadera periódicamente en plazos preestablecidos, con carácter vitalicio o durante un período de tiempo determinado o determinable, en virtud de una obligación de efectuar los pagos en compensación de una prestación suficiente en dinero o susceptible de valoración en dinero.

Artículo 18

FUNCIÓN PÚBLICA

1.
 - a) Los sueldos, salarios y otras remuneraciones similares pagados por un Estado contratante o por una de sus subdivisiones políticas o entidades locales a una persona física por razón de servicios prestados a ese Estado, subdivisión o entidad, serán gravables exclusivamente en ese Estado.
 - b) Sin embargo, dichos sueldos, salarios y remuneraciones similares serán gravables exclusivamente en el otro Estado contratante cuando los servicios se presten en ese otro Estado y la persona física sea un residente de ese otro Estado que:
 - i) sea nacional de ese Estado; o
 - ii) no haya adquirido la condición de residente de ese otro Estado solamente para prestar los servicios.
2.
 - a) No obstante lo dispuesto en el apartado 1, las pensiones y otras remuneraciones similares pagadas por un Estado contratante o por una de sus subdivisiones políticas o entidades locales, bien directamente o con cargo a fondos constituidos, a una persona física por razón de servicios prestados a ese Estado, subdivisión o entidad, serán gravables exclusivamente en ese Estado.
 - b) Sin embargo, dichas pensiones y remuneraciones similares serán gravables exclusivamente en el otro Estado contratante cuando la persona física sea residente y nacional de ese Estado.
3. Lo dispuesto en los artículos 14, 15, 16 y 17 se aplica a los sueldos, salarios, pensiones y otras remuneraciones similares, pagados por razón de servicios prestados en el marco de una actividad económica realizada por un Estado contratante o por una de sus subdivisiones políticas o de sus entidades locales.

Artículo 19

PROFESORES E INVESTIGADORES

1. Una persona física que, inmediatamente antes de visitar un Estado contratante, sea residente del otro Estado contratante y que, por invitación del Gobierno del Estado contratante mencionado en primer lugar, o de una universidad,

facultad, escuela universitaria, museo u otra institución cultural de ese Estado contratante mencionado en primer lugar, o en virtud de un programa oficial de intercambio cultural, permanezca en ese Estado contratante por un período que no exceda de dos años consecutivos con el único fin de ejercer como docente, conferenciante o investigador en dicha institución, estará exenta de imposición en ese Estado contratante en relación con la remuneración que perciba de dicha actividad, siempre que el pago de la remuneración provenga de fuentes situadas fuera de ese Estado contratante.

2. Lo dispuesto en el apartado 1 de este artículo no se aplica a las rentas procedentes de la investigación cuando esta no se ejerza en aras del interés público sino principalmente para el beneficio particular de una persona o personas concretas.

Artículo 20

ESTUDIANTES Y PERSONAS EN PRÁCTICAS

Las cantidades que reciba para cubrir sus gastos de mantenimiento, estudios o formación práctica un estudiante o una persona en prácticas que sea o haya sido inmediatamente antes de llegar a un Estado contratante residente del otro Estado contratante, y que se encuentre en el Estado mencionado en primer lugar con el único fin de proseguir sus estudios o formación práctica, no pueden someterse a imposición en ese Estado, siempre que dichas cantidades provengan de fuentes situadas fuera del mismo.

Artículo 21

OTRAS RENTAS

1. Las rentas de un residente de un Estado contratante, con independencia de su procedencia, no mencionadas en los anteriores artículos de este Convenio, serán gravables exclusivamente en ese Estado.

2. Lo dispuesto en el apartado 1 no se aplica a las rentas, distintas de las derivadas de bienes inmuebles en el sentido del apartado 2 del artículo 6, cuando el beneficiario de dichas rentas, residente de un Estado contratante, realice en el otro Estado contratante una actividad económica por medio de un establecimiento permanente situado en ese otro Estado, y el derecho o bien por el que se pagan las rentas esté vinculado efectivamente con dicho establecimiento permanente. En tal caso se aplicarán las disposiciones del artículo 7.

Artículo 22

ELIMINACIÓN DE LA DOBLE IMPOSICIÓN

1. En España, la doble imposición se evitará bien de conformidad con las disposiciones de su legislación interna o de acuerdo con las siguientes disposiciones, de conformidad con la legislación interna española:

- a) Cuando un residente de España obtenga rentas que, con arreglo a las disposiciones de este Convenio, puedan someterse a imposición en Catar, España permitirá:
 - i) la deducción del impuesto sobre la renta de ese residente por un importe igual al impuesto sobre la renta pagado en Catar;
 - ii) la deducción del impuesto sobre sociedades efectivamente pagado por la sociedad que reparte los dividendos, correspondiente a los beneficios con cargo a los cuales dichos dividendos se pagan, de acuerdo con la legislación interna de España.

Sin embargo, dicha deducción no podrá exceder de la parte del impuesto sobre la renta, calculado antes de la deducción, correspondiente a la renta que pueda someterse a imposición en Catar.

- b) Cuando con arreglo a cualquier disposición del Convenio las rentas obtenidas por un residente de España estén exentas de impuestos en España, España podrá, no obstante, tomar en consideración las rentas exentas para calcular el impuesto sobre el resto de las rentas de ese residente.

2. Cuando un residente de Catar obtenga rentas que, con arreglo a las disposiciones de este Convenio, puedan someterse a imposición en España, Catar permitirá la deducción del impuesto sobre la renta de ese residente por un importe igual al impuesto pagado en España, con la condición de que dicha deducción no podrá exceder de la parte del impuesto, calculado antes de la deducción, correspondiente a la renta obtenida de fuente española.

Artículo 23

NO DISCRIMINACIÓN

1. Los nacionales de un Estado contratante no estarán sometidos en el otro Estado contratante a ningún impuesto ni obligación relativa al mismo que no se exijan o que sean más gravosos que aquellos a los que estén o puedan estar sometidos los nacionales de ese otro Estado que se encuentren en las mismas condiciones, en particular con respecto a la residencia. No obstante lo dispuesto en el artículo 1, esta disposición se aplicará también a las personas que no sean residentes de uno o de ambos Estados contratantes.

2. Los establecimientos permanentes que una empresa de un Estado contratante tenga en el otro Estado contratante no estarán sometidos a imposición en ese Estado de manera menos favorable que las empresas de ese otro Estado que realicen las mismas actividades. Esta disposición no podrá interpretarse en el sentido de obligar a un Estado contratante a conceder a los residentes del otro Estado contratante las deducciones personales, desgravaciones y reducciones impositivas que otorgue a sus propios residentes en consideración a su estado civil o cargas familiares.

3. A menos que se apliquen las disposiciones del apartado 1 del artículo 9, del apartado 4 del artículo 11, del apartado 4 del artículo 12, los intereses, cánones y demás gastos pagados por una empresa de un Estado contratante a un residente del otro Estado contratante serán deducibles para determinar los beneficios sujetos a imposición de dicha empresa, en las mismas condiciones que si se hubieran pagado a un residente del Estado mencionado en primer lugar.

4. Las empresas de un Estado contratante cuyo capital esté, total o parcialmente, poseído o controlado, directa o indirectamente, por uno o más residentes del otro Estado contratante, no se someterán en el Estado mencionado en primer lugar a ningún impuesto u obligación relativa al mismo que no se exijan o que sean más gravosos que aquellos a los que estén o puedan estar sometidas otras empresas similares del Estado mencionado en primer lugar.

5. No obstante lo dispuesto en el artículo 2, las disposiciones de este artículo se aplican a todos los impuestos cualquiera que sea su naturaleza o denominación.

Artículo 24

PROCEDIMIENTO AMISTOSO

1. Cuando una persona considere que las medidas adoptadas por uno o por ambos Estados contratantes implican o pueden implicar para ella una imposición

que no esté conforme con las disposiciones de este Convenio, con independencia de los recursos previstos por el derecho interno de esos Estados, podrá someter su caso a la autoridad competente del Estado contratante del que sea residente o, si fuera aplicable el apartado 1 del artículo 23, a la del Estado contratante del que sea nacional. El caso deberá plantearse dentro de los tres años siguientes a la primera notificación de la medida que implique una imposición no conforme a las disposiciones del Convenio.

2. La autoridad competente, si la reclamación le parece fundada y si no puede por sí misma llegar a una solución satisfactoria, hará lo posible por resolver la cuestión mediante un acuerdo amistoso con la autoridad competente del otro Estado contratante, a fin de evitar una imposición que no se ajuste a este Convenio. El acuerdo será aplicable independientemente de los plazos previstos por el derecho interno de los Estados contratantes.

3. Las autoridades competentes de los Estados contratantes harán lo posible por resolver las dificultades o las dudas que plantee la interpretación o aplicación del Convenio mediante un acuerdo amistoso. También podrán ponerse de acuerdo para tratar de evitar la doble imposición en los casos no previstos en el Convenio.

4. Las autoridades competentes de los Estados contratantes podrán comunicarse directamente entre sí a fin de llegar a un acuerdo en el sentido de los apartados anteriores. Cuando se considere que este acuerdo puede facilitarse mediante un intercambio verbal de opiniones, este podrá realizarse a través de una comisión integrada por representantes de las autoridades competentes de los Estados contratantes.

Artículo 25

INTERCAMBIO DE INFORMACIÓN

1. Las autoridades competentes de los Estados contratantes intercambiarán la información que previsiblemente pueda resultar de interés para aplicar lo dispuesto en este Convenio o para la administración o la aplicación del derecho interno relativo a los impuestos de cualquier naturaleza o denominación exigibles por los Estados contratantes, sus subdivisiones políticas o sus entidades locales, en la medida en que la imposición así exigida no sea contraria al Convenio. El intercambio de información no está limitado por los artículos 1 y 2.

2. La información recibida por un Estado contratante en virtud del apartado 1 se mantendrá en secreto del mismo modo que la información obtenida en virtud del derecho interno de ese Estado y sólo se comunicará a las personas o autoridades (incluidos los tribunales y órganos administrativos) encargadas de la determinación o recaudación de los impuestos a los que se hace referencia en el apartado 1, de

su aplicación efectiva, de la persecución del incumplimiento relativo a dichos impuestos, de la resolución de los recursos relativos a los mismos, o de la supervisión de tales actividades. Dichas personas o autoridades sólo utilizarán esta información para dichos fines. Podrán revelar la información en las audiencias públicas de los tribunales o en las sentencias judiciales.

No obstante lo anterior, la información recibida por un Estado contratante puede utilizarse para otros fines cuando conforme al Derecho del Estado requirente pueda utilizarse para dichos otros fines.

3. En ningún caso las disposiciones de los apartados 1 y 2 pueden interpretarse en el sentido de obligar a un Estado contratante a:

- a) adoptar medidas administrativas contrarias a su legislación y práctica administrativa, o a las del otro Estado contratante;
- b) suministrar información que no se pueda obtener sobre la base de su propia legislación o en el ejercicio de su práctica administrativa normal, o de las del otro Estado contratante;
- c) suministrar información que revele un secreto empresarial, industrial, comercial o profesional, o un procedimiento industrial, o información cuya comunicación sea contraria al orden público (ordre public);
- d) obtener o proporcionar información que pudiera revelar comunicaciones confidenciales entre un cliente y un abogado u otro representante legal reconocido, cuando dichas comunicaciones:
 - i) se produzcan con el fin de recabar o prestar asesoramiento jurídico; o
 - ii) se produzcan a efectos de su utilización en un procedimiento jurídico en curso o previsto.

4. Cuando un Estado contratante solicite información en virtud de este artículo, el otro Estado contratante utilizará las medidas para recabar información de que disponga con el fin de obtener la información solicitada, aun cuando este otro Estado contratante pueda no necesitar dicha información para sus propios fines tributarios. La obligación precedente está limitada por lo dispuesto en el apartado 3, pero en ningún caso los Estados contratantes podrán interpretar tales limitaciones como base para denegar el intercambio de información exclusivamente por la ausencia de interés nacional en la misma.

5. En ningún caso las disposiciones del apartado 3 se interpretarán en el sentido de permitir a un Estado contratante denegar el intercambio de información únicamente por que esta obre en poder de bancos, otras instituciones financieras o

de cualquier persona que actúe en calidad representativa o fiduciaria, incluidos los agentes designados, o porque esté relacionada con acciones o participaciones en una persona.

Artículo 26

MIEMBROS DE MISIONES DIPLOMÁTICAS Y DE OFICINAS CONSULARES

Las disposiciones de este Convenio no afectarán a los privilegios fiscales de que disfruten los miembros de las misiones diplomáticas o de las oficinas consulares de acuerdo con los principios generales del derecho internacional o en virtud de las disposiciones de acuerdos especiales.

Artículo 27

ENTRADA EN VIGOR

1. Los gobiernos de los Estados contratantes se notificarán mutuamente, por conducto diplomático, que se han cumplido los procedimientos internos exigidos en cada Estado contratante para la entrada en vigor de este Convenio.
2. El Convenio entrará en vigor transcurrido un plazo de tres meses a partir de la fecha de recepción de la última notificación a que se refiere el apartado 1 y sus disposiciones surtirán efecto:
 - a) en relación con los impuestos de devengo periódico, respecto de los impuestos sobre la renta correspondientes a cualquier ejercicio fiscal que comience a partir de la fecha en la que el Convenio entre en vigor;
 - b) en los restantes casos, en la fecha en la que el Convenio entre en vigor.

Artículo 28

DENUNCIA

Este Convenio permanecerá en vigor hasta su denuncia por uno de los Estados contratantes. Cualquiera de los Estados contratantes podrá denunciar el Convenio, por conducto diplomático, mediante notificación escrita remitida al efecto al menos con seis meses de antelación al final de cualquier año civil que comience

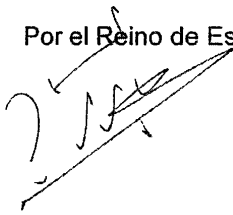
a partir de la expiración de un plazo de cinco años desde la fecha de su entrada en vigor. En tal caso, el Convenio dejará de surtir efecto:

- a) en relación con los impuestos de devengo periódico, respecto de los impuestos sobre la renta correspondientes a cualquier ejercicio fiscal que comience a partir del primer día de enero del año civil siguiente a aquel en el que se notifique la denuncia;
- b) en los restantes casos, el primer día de enero del año civil siguiente a aquel en el que se notifique la denuncia.

En fe de lo cual, los signatarios, debidamente autorizados al efecto, han firmado este Convenio.

Hecho por duplicado en Madrid el 10 de septiembre de 2015, en las lenguas española, árabe e inglesa, siendo todos los textos igualmente auténticos. En caso de divergencia de interpretación entre cualquiera de los textos, esta se resolverá conforme al procedimiento previsto en el artículo 24 de este Convenio.

Por el Reino de España



Cristóbal Montoro Romero
Ministro de Hacienda
y Administraciones Públicas

Por el Estado de Catar



Ali Shareef Al Emadi
Ministro de Hacienda

PROTOCOLO

En el momento de proceder a la firma del Convenio entre el Reino de España y el Estado de Catar para evitar la doble imposición y prevenir la evasión fiscal en materia de impuestos sobre la renta, los signatarios han convenido las siguientes disposiciones que forman parte integrante del Convenio:

I. *Derecho a acogerse a los beneficios del Convenio*

- a) Los Estados contratantes declaran que sus normas y procedimientos de derecho interno respecto a los abusos de la norma (comprendidos los convenios fiscales) son aplicables al tratamiento de tales abusos. En concreto, estas normas y procedimientos podrán aplicarse a los abusos relacionados con las disposiciones del artículo 5, apartado 3 (b) del Convenio.
- b) Se entenderá que los beneficios de este Convenio no se otorgarán a un residente de un Estado contratante que no sea el beneficiario efectivo de los elementos de renta procedentes del otro Estado contratante.
- c) Las disposiciones de los artículos 10, 11 y 12 no se aplican cuando el fin primordial o uno de los fines primordiales de cualquier persona relacionada con la creación o cesión de las acciones u otros derechos que generan los dividendos, la creación o cesión del crédito que genera los intereses, la creación o cesión del derecho que genera los cánones, sea el de conseguir el beneficio de dichos artículos mediante dicha creación o cesión.
- d) No obstante lo dispuesto en los restantes artículos del Convenio, un residente de un Estado contratante no podrá beneficiarse de las reducciones o exenciones impositivas previstas en el Convenio, otorgadas por el otro Estado contratante, cuando el fin primordial o uno de los fines primordiales de ese residente o de cualquier persona relacionada con dicho residente, sea el de conseguir los beneficios del Convenio. Las autoridades competentes podrán consultarse entre sí a fin de evitar el abuso del Convenio por parte de cualquier sociedad.

II. En relación con el artículo 6, apartado 4 y el artículo 13, apartado 5

Se entenderá que el derecho al disfrute de los bienes inmuebles a los que se refieren dichos apartados significa el derecho que otorgan los contratos de aprovechamiento por turno y acuerdos similares.

III. En relación con el artículo 7, apartado 3

Los gastos generales de administración a los que se refiere el artículo 7 apartado 3 de este Convenio serán deducibles en todo caso, con sujeción a las condiciones para la deducibilidad y a los límites cuantitativos previstos en la legislación interna de los Estados contratantes.

IV. En relación con el artículo 10, apartado 3 (b)

Se entenderá que las disposiciones de este apartado se aplican al *Qatar Holding* únicamente en tanto que esté íntegramente participado por el Estado de Catar.

V. En relación con el artículo 10, apartado 3 (c)

En el caso de España, “mercado de valores” significa el mercado secundario oficial.

VI. En relación con el artículo 13, apartado 4

Para la determinación de la participación del 50 por ciento prevista en este apartado no se tendrán en cuenta los bienes inmuebles utilizados como oficinas o a los efectos de actividades industriales.

VII. En relación con el artículo 22, apartado 1

La intención de este apartado es la de permitir aplicar a un residente en España un método para evitar la doble imposición de entre los disponibles de acuerdo con el propio Convenio para evitar la doble imposición y la legislación interna española.

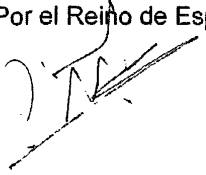
VIII. En relación con el artículo 23

La no imposición de los cataríes y otros nacionales del Consejo de Cooperación para los Estados Árabes del Golfo Pérsico residentes en Catar no se considerará discriminación conforme al artículo 23 del Convenio.

En fe de lo cual, los signatarios, debidamente autorizados al efecto, han firmado este Protocolo.

Hecho por duplicado en Madrid el 10 de septiembre de 2015, en las lenguas española, árabe e inglesa, siendo todos los textos igualmente auténticos. En caso de divergencia de interpretación entre cualquiera de los textos, esta se resolverá conforme al procedimiento previsto en el artículo 24 de este Convenio.

Por el Reino de España



Cristóbal Montoro Romero
Ministro de Hacienda
y Administraciones Públicas

Por el Estado de Catar



Ali Shareef Al Emadi
Ministro de Hacienda

[TRANSLATION – TRADUCTION]

ACCORD ENTRE LE ROYAUME D'ESPAGNE ET L'ÉTAT DU QATAR EN VUE D'ÉVITER LES DOUBLES IMPOSITIONS ET DE PRÉVENIR L'ÉVASION FISCALE EN MATIÈRE D'IMPÔTS SUR LE REVENU

Le Royaume d'Espagne et l'État du Qatar, désireux de conclure un Accord en vue d'éviter les doubles impositions et de prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu, sont convenus de ce qui suit :

Article premier. Personnes visées

Le présent Accord s'applique aux personnes qui sont résidentes de l'un des États contractants ou des deux.

Article 2. Impôts visés

1. Le présent Accord s'applique aux impôts sur le revenu prélevés pour le compte d'un État contractant, ou de ses subdivisions politiques ou collectivités locales, quel que soit le système de perception.

2. Sont considérés comme impôts sur le revenu les impôts prélevés sur le revenu total, ou sur des éléments du revenu, y compris les impôts sur les gains provenant de l'aliénation de biens mobiliers ou immobiliers, et les impôts sur le montant global des salaires versés par les entreprises.

3. Les impôts existants auxquels s'applique l'Accord sont notamment :

a) pour le Royaume d'Espagne :

i) l'impôt sur le revenu des particuliers ;

ii) l'impôt sur les sociétés ;

iii) l'impôt sur le revenu des non-résidents ;

iv) les impôts locaux sur le revenu ;

(ci-après dénommés l'« impôt espagnol ») ;

b) pour l'État du Qatar :

les impôts sur le revenu ;

(ci-après dénommés l'« impôt qatarien »).

4. L'Accord s'applique aussi aux impôts de nature identique ou sensiblement analogue qui seraient établis après la date de la signature du présent Accord et qui s'ajouteraient aux impôts existants ou qui les remplaceraient. Les autorités compétentes des États contractants se communiquent les modifications significatives apportées à leur législation fiscale respective.

Article 3. Définitions générales

1. Aux fins du présent Accord, à moins que le contexte n'exige une interprétation différente :

a) le terme « Espagne » désigne le Royaume d'Espagne et, lorsqu'il est employé dans un sens géographique, il désigne le territoire du Royaume d'Espagne, y compris les eaux intérieures, l'espace aérien, les eaux territoriales et toute zone située au-delà des eaux territoriales sur lesquels, conformément au droit international et en application de sa législation interne, le Royaume d'Espagne exerce, ou pourrait exercer à l'avenir, sa juridiction et des droits souverains en ce qui concerne les fonds marins, leur sous-sol et leurs eaux surjacentes, ainsi que les ressources naturelles qui s'y trouvent ;

b) le terme « Qatar » désigne l'État du Qatar et, lorsqu'il est employé dans un sens géographique, il désigne le territoire de l'État du Qatar, ses eaux intérieures et territoriales, y compris leurs fonds marins et le sous-sol de ceux-ci, l'espace aérien au-dessus de ceux-ci, la zone économique exclusive et le plateau continental sur lesquels l'État du Qatar exerce sa juridiction et des droits souverains conformément aux dispositions du droit international et aux lois et à la réglementation internes du Qatar ;

c) les termes « un État contractant » et « l'autre État contractant » désignent, selon le contexte, l'Espagne ou le Qatar ;

d) le terme « personne » comprend les personnes physiques, les sociétés et autres groupements de personnes, ainsi que les États contractants et leurs subdivisions politiques ou collectivités locales ;

e) le terme « société » désigne toute personne morale ou toute entité qui est considérée comme une personne morale aux fins d'imposition ;

f) le terme « entreprise » désigne toute activité commerciale ou industrielle ;

g) les termes « entreprise d'un État contractant » et « entreprise de l'autre État contractant » désignent respectivement une entreprise exploitée par un résident d'un État contractant et une entreprise exploitée par un résident de l'autre État contractant ;

h) le terme « trafic international » désigne tout transport effectué par un navire ou un aéronef exploité par une entreprise dont le siège de direction effective est situé dans un État contractant, sauf lorsque le navire ou l'aéronef n'est exploité qu'entre des points situés dans l'autre État contractant ;

i) le terme « autorité compétente » désigne :

i) en ce qui concerne l'Espagne, le Ministre des finances et de l'administration publique, ou son représentant autorisé ;

ii) en ce qui concerne le Qatar, le Ministre des finances, ou son représentant autorisé ;

j) le terme « ressortissant » désigne :

i) toute personne physique qui possède la nationalité ou la citoyenneté d'un État contractant ;

ii) toute personne morale, société de personnes ou association constituée conformément à la législation en vigueur dans un État contractant ;

k) le terme « activité » comprend l'exercice de professions libérales ou d'autres activités de caractère indépendant.

2. Pour l'application de l'Accord à un moment donné par un État contractant, tout terme ou expression qui n'y est pas défini a, sauf si le contexte exige une interprétation différente, le sens que lui attribue, à ce moment, le droit de cet État concernant les impôts auxquels s'applique l'Accord, le sens attribué à ce terme ou expression par le droit fiscal de cet État prévalant sur le sens que lui attribuent les autres branches du droit de cet État.

Article 4. Résident

1. Aux fins du présent Accord, le terme « résident d'un État contractant » désigne :

a) en ce concerne l'Espagne, toute personne qui, en vertu de la législation espagnole, est assujettie à l'impôt dans cet État, en raison de son domicile, de sa résidence, de son siège de direction ou de tout autre critère analogue, et comprend également l'Espagne ainsi que ses subdivisions politiques ou collectivités locales. Toutefois, ce terme ne comprend pas les personnes qui ne sont assujetties à l'impôt en Espagne que pour les revenus de sources situées dans cet État ;

b) en ce qui concerne le Qatar, toute personne qui a élu domicile dans cet État, y a ses intérêts vitaux ou y séjourne de façon habituelle, et toute société dont le siège de direction effective se situe au Qatar. Le terme comprend également l'État du Qatar, et toute collectivité locale, subdivision politique ou organisme officiel de celui-ci.

2. Lorsque, selon les dispositions du paragraphe 1, une personne physique est un résident des deux États contractants, sa situation est réglée de la manière suivante :

a) cette personne est considérée comme résidente seulement de l'État où elle dispose d'un foyer d'habitation permanent ; si elle dispose d'un foyer d'habitation permanent dans les deux États, elle est considérée comme résidente seulement de l'État avec lequel ses liens personnels et économiques sont les plus étroits (centre des intérêts vitaux) ;

b) si l'État où cette personne a ses intérêts vitaux ne peut pas être déterminé, ou si elle ne dispose d'un foyer d'habitation permanent dans aucun des États, elle est considérée comme résidente de l'État où elle séjourne de façon habituelle ;

c) si cette personne séjourne de façon habituelle dans les deux États ou si elle ne séjourne de façon habituelle dans aucun d'eux, elle est considérée comme résidente seulement de l'État dont elle possède la nationalité ;

d) si la situation de cette personne ne peut être réglée conformément aux dispositions des alinéas a, b et c précédents, les autorités compétentes des États contractants tranchent la question d'un commun accord.

3. Si, par application des dispositions du paragraphe 1, une personne autre qu'une personne physique est un résident des deux États contractants, elle est réputée être un résident de l'État où le siège de direction effective est situé.

Article 5. Établissement stable

1. Au sens du présent Accord, le terme « établissement stable » désigne une installation fixe d'affaires par l'intermédiaire de laquelle l'entreprise exerce tout ou partie de son activité.

2. Le terme « établissement stable » comprend notamment :

a) un siège de direction ;

b) une succursale ;

c) un bureau ;

d) une usine ;

e) un atelier ;

f) des locaux destinés à la vente ;

g) une mine, un puits de pétrole ou de gaz, une carrière ou tout autre lieu d'exploration, d'extraction, ou d'exploitation de ressources naturelles.

3. Un établissement stable peut aussi comprendre :

a) un chantier de construction, un projet de construction, de montage ou d'installation, ou des activités de supervision liées à ce chantier ou ce projet, mais seulement lorsque ce chantier, ce projet ou ces activités ont une durée de plus de neuf mois au cours de toute période de douze mois ;

b) la fourniture, par une entreprise, de services, y compris de services conseils, par l'intermédiaire d'employés ou d'autre personnel engagés par l'entreprise à cette fin, mais seulement si les activités de cette nature se poursuivent dans un État contractant pour une période ou des périodes totalisant plus de six mois au cours de toute période de douze mois.

4. Nonobstant les dispositions précédentes du présent article, on considère que le terme « établissement stable » ne comprend pas :

a) l'utilisation d'installations aux seules fins de stockage, d'exposition ou de livraison de biens ou de marchandises appartenant à l'entreprise ;

b) l'exploitation d'un stock de biens ou de marchandises appartenant à l'entreprise aux seules fins de stockage, d'exposition ou de livraison ;

c) l'exploitation d'un stock de biens ou de marchandises appartenant à l'entreprise aux seules fins de transformation par une autre entreprise ;

d) l'exploitation d'une installation fixe d'affaires aux seules fins d'acheter des marchandises ou de recueillir des renseignements pour l'entreprise ;

e) l'exploitation d'une installation fixe d'affaires aux seules fins d'exercer, pour l'entreprise, toute autre activité de caractère préparatoire ou auxiliaire ;

f) l'exploitation d'une installation fixe d'affaires aux seules fins d'exercice cumulé d'activités mentionnées aux alinéas a à e précédents, à condition que l'activité d'ensemble de l'installation fixe d'affaires résultant de ce cumul garde un caractère préparatoire ou auxiliaire.

5. Nonobstant les dispositions des paragraphes 1 et 2, lorsqu'une personne – autre qu'un agent jouissant d'un statut indépendant auquel s'applique le paragraphe 7 – agit pour une entreprise, et exerce habituellement, dans un État contractant, l'autorité de conclure des contrats au nom de cette entreprise, celle-ci est considérée comme ayant un établissement stable dans cet État pour toutes les activités que cette personne entreprend en son nom, à moins que les activités de cette personne ne soient limitées à celles qui sont énumérées au paragraphe 4 et qui, exercées par l'intermédiaire d'une installation fixe, ne feraient pas de cette installation fixe un établissement au sens dudit paragraphe.

6. Nonobstant les dispositions précédentes du présent article, une société d'assurances d'un État contractant est considérée, sauf en matière de réassurance, comme ayant un établissement stable dans l'autre État contractant si elle reçoit des primes dans le territoire de cet autre État contractant ou si elle assure contre des risques situés dans celui-ci par l'intermédiaire d'une personne autre qu'un agent jouissant d'un statut indépendant auquel s'applique le paragraphe 7.

7. Une entreprise n'est pas considérée comme ayant un établissement stable dans un État contractant du seul fait qu'elle y exerce son activité par l'entremise d'un courtier, d'un commissionnaire général ou de tout autre agent jouissant d'un statut indépendant, à condition que ces personnes agissent dans le cadre ordinaire de leur activité. Toutefois, lorsqu'elles agissent totalement ou presque totalement pour le compte de cette entreprise et qu'entre cette entreprise et ces personnes sont établies ou imposées, dans leurs relations commerciales et financières, des conditions qui diffèrent de celles qui auraient été établies entre des entreprises indépendantes, ces personnes ne sont pas considérées comme des agents jouissant d'un statut indépendant au sens du présent paragraphe.

8. Le fait qu'une société qui est résidente d'un État contractant contrôle ou est contrôlée par une société qui est résidente de l'autre État contractant ou qui y exerce son activité (que ce soit par l'intermédiaire d'un établissement stable ou non) ne suffit pas, en lui-même, à faire de l'une quelconque de ces sociétés un établissement stable de l'autre.

Accord entre le Royaume d'Espagne et l'État du Qatar en vue d'éviter les doubles impositions et de prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu

Le Royaume d'Espagne et l'État du Qatar, désireux de conclure un Accord en vue d'éviter les doubles impositions et de prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu, sont convenus de ce qui suit :

Article premier. Personnes visées

Le présent Accord s'applique aux personnes qui sont résidentes de l'un des États contractants ou des deux.

Article 2. Impôts visés

1. Le présent Accord s'applique aux impôts sur le revenu prélevés pour le compte d'un État contractant, ou de ses subdivisions politiques ou collectivités locales, quel que soit le système de perception.

2. Sont considérés comme impôts sur le revenu les impôts prélevés sur le revenu total, ou sur des éléments du revenu, y compris les impôts sur les gains provenant de l'aliénation de biens mobiliers ou immobiliers, et les impôts sur le montant global des salaires versés par les entreprises.

3. Les impôts existants auxquels s'applique l'Accord sont notamment :

a) pour le Royaume d'Espagne :

i) l'impôt sur le revenu des particuliers ;

ii) l'impôt sur les sociétés ;

iii) l'impôt sur le revenu des non-résidents ;

iv) les impôts locaux sur le revenu ;

(ci-après dénommés l'« impôt espagnol ») ;

b) pour l'État du Qatar :

les impôts sur le revenu ;

(ci-après dénommés l'« impôt qatarien »).

4. L'Accord s'applique aussi aux impôts de nature identique ou sensiblement analogue qui seraient établis après la date de la signature du présent Accord et qui s'ajouteraient aux impôts

existants ou qui les remplaceraient. Les autorités compétentes des États contractants se communiquent les modifications significatives apportées à leur législation fiscale respective.

Article 3. Définitions générales

1. Aux fins du présent Accord, à moins que le contexte n'exige une interprétation différente :

a) le terme « Espagne » désigne le Royaume d'Espagne et, lorsqu'il est employé dans un sens géographique, il désigne le territoire du Royaume d'Espagne, y compris les eaux intérieures, l'espace aérien, les eaux territoriales et toute zone située au-delà des eaux territoriales sur lesquels, conformément au droit international et en application de sa législation interne, le Royaume d'Espagne exerce, ou pourrait exercer à l'avenir, sa juridiction et des droits souverains en ce qui concerne les fonds marins, leur sous-sol et leurs eaux surjacentes, ainsi que les ressources naturelles qui s'y trouvent ;

b) le terme « Qatar » désigne l'État du Qatar et, lorsqu'il est employé dans un sens géographique, il désigne le territoire de l'État du Qatar, ses eaux intérieures et territoriales, y compris leurs fonds marins et le sous-sol de ceux-ci, l'espace aérien au-dessus de ceux-ci, la zone économique exclusive et le plateau continental sur lesquels l'État du Qatar exerce sa juridiction et des droits souverains conformément aux dispositions du droit international et aux lois et à la réglementation internes du Qatar ;

c) les termes « un État contractant » et « l'autre État contractant » désignent, selon le contexte, l'Espagne ou le Qatar ;

d) le terme « personne » comprend les personnes physiques, les sociétés et autres groupements de personnes, ainsi que les États contractants et leurs subdivisions politiques ou collectivités locales ;

e) le terme « société » désigne toute personne morale ou toute entité qui est considérée comme une personne morale aux fins d'imposition ;

f) le terme « entreprise » désigne toute activité commerciale ou industrielle ;

g) les termes « entreprise d'un État contractant » et « entreprise de l'autre État contractant » désignent respectivement une entreprise exploitée par un résident d'un État contractant et une entreprise exploitée par un résident de l'autre État contractant ;

h) le terme « trafic international » désigne tout transport effectué par un navire ou un aéronef exploité par une entreprise dont le siège de direction effective est situé dans un État contractant, sauf lorsque le navire ou l'aéronef n'est exploité qu'entre des points situés dans l'autre État contractant ;

i) le terme « autorité compétente » désigne :

i) en ce qui concerne l'Espagne, le Ministre des finances et de l'administration publique, ou son représentant autorisé ;

ii) en ce qui concerne le Qatar, le Ministre des finances, ou son représentant autorisé ;

j) le terme « ressortissant » désigne :

i) toute personne physique qui possède la nationalité ou la citoyenneté d'un État contractant ;

ii) toute personne morale, société de personnes ou association constituée conformément à la législation en vigueur dans un État contractant ;

k) le terme « activité » comprend l'exercice de professions libérales ou d'autres activités de caractère indépendant.

2. Pour l'application de l'Accord à un moment donné par un État contractant, tout terme ou expression qui n'y est pas défini a, sauf si le contexte exige une interprétation différente, le sens que lui attribue, à ce moment, le droit de cet État concernant les impôts auxquels s'applique l'Accord, le sens attribué à ce terme ou expression par le droit fiscal de cet État prévalant sur le sens que lui attribuent les autres branches du droit de cet État.

Article 4. Résident

1. Aux fins du présent Accord, le terme « résident d'un État contractant » désigne :

a) en ce qui concerne l'Espagne, toute personne qui, en vertu de la législation espagnole, est assujettie à l'impôt dans cet État, en raison de son domicile, de sa résidence, de son siège de direction ou de tout autre critère analogue, et comprend également l'Espagne ainsi que ses subdivisions politiques ou collectivités locales. Toutefois, ce terme ne comprend pas les personnes qui ne sont assujetties à l'impôt en Espagne que pour les revenus de sources situées dans cet État ;

b) en ce qui concerne le Qatar, toute personne qui a élu domicile dans cet État, y a ses intérêts vitaux ou y séjourne de façon habituelle, et toute société dont le siège de direction effective se situe au Qatar. Le terme comprend également l'État du Qatar, et toute collectivité locale, subdivision politique ou organisme officiel de celui-ci.

2. Lorsque, selon les dispositions du paragraphe 1, une personne physique est un résident des deux États contractants, sa situation est réglée de la manière suivante :

a) cette personne est considérée comme résidente seulement de l'État où elle dispose d'un foyer d'habitation permanent ; si elle dispose d'un foyer d'habitation permanent dans les deux États, elle est considérée comme résidente seulement de l'État avec lequel ses liens personnels et économiques sont les plus étroits (centre des intérêts vitaux) ;

b) si l'État où cette personne a ses intérêts vitaux ne peut pas être déterminé, ou si elle ne dispose d'un foyer d'habitation permanent dans aucun des États, elle est considérée comme résidente de l'État où elle séjourne de façon habituelle ;

c) si cette personne séjourne de façon habituelle dans les deux États ou si elle ne séjourne de façon habituelle dans aucun d'eux, elle est considérée comme résidente seulement de l'État dont elle possède la nationalité ;

d) si la situation de cette personne ne peut être réglée conformément aux dispositions des alinéas a, b et c précédents, les autorités compétentes des États contractants tranchent la question d'un commun accord.

3. Si, par application des dispositions du paragraphe 1, une personne autre qu'une personne physique est un résident des deux États contractants, elle est réputée être un résident de l'État où le siège de direction effective est situé.

Article 5. Établissement stable

1. Au sens du présent Accord, le terme « établissement stable » désigne une installation fixe d'affaires par l'intermédiaire de laquelle l'entreprise exerce tout ou partie de son activité.

2. Le terme « établissement stable » comprend notamment :

- a) un siège de direction ;
- b) une succursale ;
- c) un bureau ;
- d) une usine ;
- e) un atelier ;

f) des locaux destinés à la vente ;

g) une mine, un puits de pétrole ou de gaz, une carrière ou tout autre lieu d'exploration, d'extraction, ou d'exploitation de ressources naturelles.

3. Un établissement stable peut aussi comprendre :

a) un chantier de construction, un projet de construction, de montage ou d'installation, ou des activités de supervision liées à ce chantier ou ce projet, mais seulement lorsque ce chantier, ce projet ou ces activités ont une durée de plus de neuf mois au cours de toute période de douze mois ;

b) la fourniture, par une entreprise, de services, y compris de services conseils, par l'intermédiaire d'employés ou d'autre personnel engagés par l'entreprise à cette fin, mais seulement si les activités de cette nature se poursuivent dans un État contractant pour une période ou des périodes totalisant plus de six mois au cours de toute période de douze mois.

4. Nonobstant les dispositions précédentes du présent article, on considère que le terme « établissement stable » ne comprend pas :

a) l'utilisation d'installations aux seules fins de stockage, d'exposition ou de livraison de biens ou de marchandises appartenant à l'entreprise ;

b) l'exploitation d'un stock de biens ou de marchandises appartenant à l'entreprise aux seules fins de stockage, d'exposition ou de livraison ;

c) l'exploitation d'un stock de biens ou de marchandises appartenant à l'entreprise aux seules fins de transformation par une autre entreprise ;

d) l'exploitation d'une installation fixe d'affaires aux seules fins d'acheter des marchandises ou de recueillir des renseignements pour l'entreprise ;

e) l'exploitation d'une installation fixe d'affaires aux seules fins d'exercer, pour l'entreprise, toute autre activité de caractère préparatoire ou auxiliaire ;

f) l'exploitation d'une installation fixe d'affaires aux seules fins d'exercice cumulé d'activités mentionnées aux alinéas a à e précédents, à condition que l'activité d'ensemble de l'installation fixe d'affaires résultant de ce cumul garde un caractère préparatoire ou auxiliaire.

5. Nonobstant les dispositions des paragraphes 1 et 2, lorsqu'une personne — autre qu'un agent jouissant d'un statut indépendant auquel s'applique le paragraphe 7 — agit pour une entreprise, et exerce habituellement, dans un État contractant, l'autorité de conclure des contrats au nom de cette entreprise, celle-ci est considérée comme ayant un établissement stable dans cet État pour toutes les activités que cette personne entreprend en son nom, à moins que les activités de cette personne ne soient limitées à celles qui sont énumérées au paragraphe 4 et qui, exercées par l'intermédiaire d'une installation fixe, ne feraient pas de cette installation fixe un établissement au sens dudit paragraphe.

6. Nonobstant les dispositions précédentes du présent article, une société d'assurances d'un État contractant est considérée, sauf en matière de réassurance, comme ayant un établissement stable dans l'autre État contractant si elle reçoit des primes dans le territoire de cet autre État contractant ou si elle assure contre des risques situés dans celui-ci par l'intermédiaire d'une personne autre qu'un agent jouissant d'un statut indépendant auquel s'applique le paragraphe 7.

7. Une entreprise n'est pas considérée comme ayant un établissement stable dans un État contractant du seul fait qu'elle y exerce son activité par l'entremise d'un courtier, d'un commissionnaire général ou de tout autre agent jouissant d'un statut indépendant, à condition que ces personnes agissent dans le cadre ordinaire de leur activité. Toutefois, lorsqu'elles agissent

~~totalem^{ent} ou presque totalem^{ent} pour le compte de cette entreprise et qu'entre cette entreprise et ces personnes sont établies ou imposées, dans leurs relations commerciales et financières, des conditions qui diffèrent de celles qui auraient été établies entre des entreprises indépendantes, ces personnes ne sont pas considérées comme des agents jouissant d'un statut indépendant au sens du présent paragraphe.~~

~~8. Le fait qu'une société qui est résidente d'un État contractant contrôle ou est contrôlée par une société qui est résidente de l'autre État contractant ou qui y exerce son activité (que ce soit par l'intermédiaire d'un établissement stable ou non) ne suffit pas, en lui-même, à faire de l'une quelconque de ces sociétés un établissement stable de l'autre.~~

Article 6. Revenus immobiliers

1. Les revenus qu'un résident d'un État contractant tire de biens immobiliers (y compris les revenus des exploitations agricoles ou forestières) situés dans l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

2. Le terme « biens immobiliers » a le sens que lui attribue le droit de l'État contractant où les biens considérés sont situés. Le terme comprend en tout cas les accessoires, le cheptel mort ou vif des exploitations agricoles et forestières, les droits auxquels s'appliquent les dispositions du droit privé concernant la propriété foncière, l'usufruit des biens immobiliers et les droits à des paiements variables ou fixes pour l'exploitation ou la concession de l'exploitation de gisements minéraux, sources et autres ressources naturelles ; les navires et aéronefs ne sont pas considérés comme des biens immobiliers.

3. Les dispositions du paragraphe 1 s'appliquent aux revenus provenant de l'exploitation directe, de la location ou de l'affermage, ainsi que de toute autre forme d'exploitation de biens immobiliers.

4. Lorsque la propriété d'actions ou d'autres titres confère directement ou indirectement au propriétaire de ces actions ou de ces titres la jouissance des biens immobiliers, les revenus provenant de l'exploitation directe, de la location ou de l'affermage, ainsi que de toute autre forme d'exploitation de ce droit de jouissance sont imposables dans l'État contractant dans lequel les biens immobiliers sont situés.

5. Les dispositions des paragraphes 1, 3 et 4 s'appliquent également aux revenus provenant des biens immobiliers d'une entreprise.

Article 7. Bénéfices des entreprises

1. Les bénéfices d'une entreprise d'un État contractant ne sont imposables que dans cet État, sauf si l'entreprise exerce son activité dans l'autre État contractant par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé. Si l'entreprise exerce son activité d'une telle façon, les bénéfices de l'entreprise sont imposables dans l'autre État, mais uniquement dans la mesure où ils sont imputables audit établissement stable.

2. Sous réserve des dispositions du paragraphe 3, lorsqu'une entreprise d'un État contractant exerce son activité dans l'autre État contractant par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, on impute à cet établissement stable, dans chaque État contractant, les bénéfices qu'il aurait pu réaliser s'il avait constitué une entreprise distincte exerçant des activités identiques ou analogues dans des conditions identiques ou analogues et traitant en toute indépendance avec l'entreprise dont il constitue un établissement stable.

3. Pour déterminer les bénéfices d'un établissement stable, sont admises en déduction les dépenses relatives aux fins poursuivies par cet établissement stable, y compris les dépenses de direction et les frais généraux d'administration ainsi enregistrés, soit dans l'État où est situé cet établissement stable, soit ailleurs.

4. Aucun bénéfice n'est imputable à un établissement stable du seul fait que celui-ci a acheté des biens ou des marchandises pour l'entreprise.

5. Aux fins des paragraphes précédents, les bénéfices à imputer à l'établissement stable sont déterminés chaque année selon la même méthode, sauf s'il existe des motifs valables et suffisants de procéder autrement.

6. Lorsque les bénéfices comprennent des éléments de revenu traités séparément dans d'autres articles du présent Accord, les dispositions du présent article sont sans préjudice des dispositions de ces articles.

Article 8. Transport maritime et aérien

1. Les bénéfices provenant de l'exploitation, en trafic international, de navires ou d'aéronefs ne sont imposables que dans l'État contractant où le siège de direction effective de l'entreprise est situé.

2. Si le siège de direction effective d'une entreprise de transport maritime est à bord d'un navire ou d'un bateau, ce siège est considéré comme situé dans l'État contractant où se trouve le port d'attache de ce navire ou, à défaut de port d'attache, dans l'État contractant dont l'exploitant du navire est un résident.

3. Les dispositions du paragraphe 1 s'appliquent aussi aux bénéfices provenant de la participation à un consortium, une coentreprise ou un organisme international d'exploitation.

Article 9. Entreprises associées

1. Lorsque :

a) une entreprise d'un État contractant participe directement ou indirectement à la direction, au contrôle ou au capital d'une entreprise de l'autre État contractant ; ou que

b) les mêmes personnes participent directement ou indirectement à la direction, au contrôle ou au capital d'une entreprise d'un État contractant et d'une entreprise de l'autre État contractant,

et que, dans l'un et l'autre cas, les deux entreprises sont, dans leurs relations commerciales ou financières, liées par des conditions convenues ou imposées qui diffèrent de celles qui seraient convenues entre des entreprises indépendantes, les bénéfices qui, sans ces conditions, auraient été réalisés par l'une des entreprises mais n'ont pu l'être en fait à cause de ces conditions, peuvent être inclus dans les bénéfices de cette entreprise et imposés en conséquence.

2. Lorsqu'un État contractant inclut dans les bénéfices d'une entreprise de cet État – et impose en conséquence – des bénéfices sur lesquels une entreprise de l'autre État a été imposée dans cet autre État contractant, et que cet autre État convient que les bénéfices ainsi inclus sont des bénéfices qui auraient été réalisés par l'entreprise du premier État si les conditions convenues entre les deux entreprises avaient été celles qui auraient été convenues entre des entreprises indépendantes, alors cet autre État procède à un redressement approprié du montant de l'impôt qui y a été perçu sur ces bénéfices. Pour déterminer les modalités de ce redressement, il est tenu

compte des autres dispositions du présent Accord et, si c'est nécessaire, les autorités compétentes des États contractants se consultent.

Article 10. Dividendes

1. Les dividendes versés par une société résidente d'un État contractant à un résident de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

2. Toutefois, ces dividendes sont aussi imposables dans l'État contractant dont la société qui verse les dividendes est résidente et selon la législation de cet État ; mais si le bénéficiaire effectif des dividendes est un résident de l'autre État contractant, l'impôt ainsi établi ne peut excéder 5 % des dividendes.

3. Nonobstant les dispositions du paragraphe 2 du présent article, les dividendes versés par une société résidente d'un État contractant à un résident de l'autre État contractant ne sont imposables que dans l'autre État si :

a) le bénéficiaire effectif des dividendes est une société résidente de l'autre État contractant qui détient directement au moins 10 % du capital de la société distribuant les dividendes ;

b) le bénéficiaire effectif des dividendes est l'autre État contractant, ou une subdivision politique, une collectivité locale ou un organisme officiel de celui-ci, ou une personne morale entièrement détenue par cet État ou cette collectivité, y compris, en ce qui concerne le Qatar, l'Autorité d'investissement du Qatar et Qatar Holding, à condition que cet État, cet organisme ou cette personne morale détienne directement au moins 5 % du capital de la société distribuant les dividendes ;

c) les dividendes sont versés par une société dont les titres sont négociés sur les marchés boursiers d'un État contractant de manière importante et régulière, et que le bénéficiaire effectif des dividendes est un résident de l'autre État contractant qui détient directement au moins 1 % du capital de la société distribuant les dividendes.

Les dispositions du paragraphe 2 et du présent paragraphe sont sans préjudice de l'imposition des bénéfices de la société qui servent au paiement des dividendes.

4. Le terme « dividendes » employé dans le présent article désigne les revenus provenant d'actions ou d'autres parts bénéficiaires, à l'exception des créances, ainsi que les revenus d'autres parts sociales soumis au même régime fiscal que les revenus d'actions par la législation de l'État dont la société distributrice est un résident.

5. Les dispositions des paragraphes 1, 2 et 3 ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des dividendes, résident d'un État contractant, exerce, dans l'autre État contractant dont la société qui paie les dividendes est un résident, une activité commerciale ou industrielle par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé et que la participation génératrice des dividendes se rattache effectivement à cet établissement stable. Dans ce cas, les dispositions de l'article 7 sont applicables.

6. Lorsqu'une société qui est résidente d'un État contractant tire des bénéfices ou des revenus de l'autre État contractant, cet autre État ne peut prélever d'impôt ni sur les dividendes versés par la société, sauf dans la mesure où ces dividendes sont versés à un résident de cet autre État ou dans la mesure où la participation génératrice des dividendes se rattache effectivement à un établissement stable situé dans cet autre État, ni sur les bénéfices non distribués de la société au titre de l'impôt sur les bénéfices non distribués, même si les dividendes versés ou les bénéfices non distribués consistent en tout ou en partie en bénéfices ou revenus provenant de cet autre État.

Article 11. Intérêts

1. Les intérêts provenant d'un État contractant dont le bénéficiaire effectif est un résident de l'autre État contractant ne sont imposables que dans cet autre État contractant.

2. Le terme « intérêts » employé dans le présent article désigne les revenus des créances de toute nature, assorties ou non de garanties hypothécaires ou d'une clause de participation aux bénéfices du débiteur, et notamment les revenus des fonds publics et des obligations d'emprunts, y compris les primes et lots attachés à ces titres. Les pénalisations pour paiement tardif ne sont pas considérées comme des intérêts au sens du présent article.

3. Les dispositions du paragraphe 1 ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des intérêts, résident d'un État contractant, exerce, dans l'autre État contractant d'où proviennent les intérêts, une activité par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé et que la créance génératrice des intérêts s'y rattache effectivement. Dans ce cas, les dispositions de l'article 7 sont applicables.

4. Lorsque, en raison de relations spéciales existant entre le débiteur et le bénéficiaire effectif ou que l'un et l'autre entretiennent avec de tierces personnes, le montant des intérêts, compte tenu de la créance pour laquelle ils sont versés, excède celui dont seraient convenus le débiteur et le bénéficiaire effectif en l'absence de pareilles relations, les dispositions du présent article ne s'appliquent qu'à ce dernier montant. Dans ce cas, la partie excédentaire des paiements reste imposable selon la législation de chaque État contractant et compte tenu des autres dispositions du présent Accord.

Article 12. Redevances

1. Les redevances provenant d'un État contractant dont le bénéficiaire effectif est un résident de l'autre État contractant ne sont imposables que dans cet autre État contractant.

2. Le terme « redevances » employé dans le présent article désigne les rémunérations de toute nature versées pour l'usage ou la concession de l'usage d'un droit d'auteur sur une œuvre littéraire, artistique ou scientifique, y compris les films cinématographiques, ou les films, bandes et autres moyens de reproduction d'images ou de sons, d'un brevet, d'une marque de fabrique ou de commerce, d'un dessin ou d'un modèle, d'un plan, d'une formule ou d'un procédé secrets, ainsi que pour l'usage ou la concession de l'usage d'un équipement industriel, commercial ou scientifique et pour des informations ayant trait à une expérience acquise dans le domaine industriel, commercial ou scientifique.

3. Les dispositions du paragraphe 1 ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des redevances, résident d'un État contractant, exerce, dans l'autre État contractant d'où proviennent les redevances, une activité commerciale ou industrielle par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, et que le droit ou le bien générateur des intérêts s'y rattache effectivement. Dans ce cas, les dispositions de l'article 7 sont applicables.

4. Lorsque, en raison de relations spéciales existant entre le débiteur et le bénéficiaire effectif ou que l'un et l'autre entretiennent avec de tierces personnes, le montant des redevances, compte tenu de la prestation pour laquelle elles sont versées, excède celui dont seraient convenus le débiteur et le bénéficiaire effectif en l'absence de pareilles relations, les dispositions du présent article ne s'appliquent qu'à ce dernier montant. Dans ce cas, la partie excédentaire des paiements

reste imposable selon la législation de chaque État contractant et compte tenu des autres dispositions du présent Accord.

Article 13. Gains en capital

1. Les gains qu'un résident d'un État contractant tire de l'aliénation de biens immobiliers visés à l'article 6 et situés dans l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

2. Les gains issus de l'aliénation de biens meubles qui font partie de l'actif d'un établissement stable qu'une entreprise d'un État contractant a dans l'autre État contractant, y compris de tels gains dégagés par l'aliénation de cet établissement stable (seul ou avec l'ensemble de l'entreprise), sont imposables dans cet autre État contractant.

3. Les gains issus de l'aliénation de navires ou d'aéronefs exploités en trafic international, ou de biens meubles affectés à l'exploitation de ces navires ou aéronefs, ne sont imposables que dans l'État contractant où le siège de direction effective de l'entreprise est situé.

4. Les gains qu'un résident d'un État contractant tire de l'aliénation d'actions ou de participations comparables dont plus de 50 % de la valeur provient directement ou indirectement de biens immobiliers situés dans l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

5. Les gains provenant de l'aliénation d'actions ou de titres qui autorisent directement ou indirectement leur bénéficiaire à jouir de biens immobiliers situés dans un État contractant peuvent être imposés par cet État.

6. Les gains provenant de l'aliénation de tous biens autres que ceux visés aux paragraphes 1 à 5 ne sont imposables que dans l'État contractant dont le cédant est un résident.

1. Les revenus qu'un résident d'un État contractant tire de biens immobiliers (y compris les revenus des exploitations agricoles ou forestières) situés dans l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

2. Le terme « biens immobiliers » a le sens que lui attribue le droit de l'État contractant où les biens considérés sont situés. Le terme comprend en tout cas les accessoires, le cheptel mort ou vif des exploitations agricoles et forestières, les droits auxquels s'appliquent les dispositions du droit privé concernant la propriété foncière, l'usufruit des biens immobiliers et les droits à des paiements variables ou fixes pour l'exploitation ou la concession de l'exploitation de gisements minéraux, sources et autres ressources naturelles ; les navires et aéronefs ne sont pas considérés comme des biens immobiliers.

3. Les dispositions du paragraphe 1 s'appliquent aux revenus provenant de l'exploitation directe, de la location ou de l'affermage, ainsi que de toute autre forme d'exploitation de biens immobiliers.

4. Lorsque la propriété d'actions ou d'autres titres confère directement ou indirectement au propriétaire de ces actions ou de ces titres la jouissance des biens immobiliers, les revenus provenant de l'exploitation directe, de la location ou de l'affermage, ainsi que de toute autre forme d'exploitation de ce droit de jouissance sont imposables dans l'État contractant dans lequel les biens immobiliers sont situés.

5. Les dispositions des paragraphes 1, 3 et 4 s'appliquent également aux revenus provenant des biens immobiliers d'une entreprise.

Article 7. Bénéfices des entreprises

1. Les bénéfices d'une entreprise d'un État contractant ne sont imposables que dans cet État, sauf si l'entreprise exerce son activité dans l'autre État contractant par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé. Si l'entreprise exerce son activité d'une telle façon, les bénéfices de l'entreprise sont imposables dans l'autre État, mais uniquement dans la mesure où ils sont imputables audit établissement stable.

2. Sous réserve des dispositions du paragraphe 3, lorsqu'une entreprise d'un État contractant exerce son activité dans l'autre État contractant par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, on impute à cet établissement stable, dans chaque État contractant, les bénéfices qu'il aurait pu réaliser s'il avait constitué une entreprise distincte exerçant des activités identiques ou analogues dans des conditions identiques ou analogues et traitant en toute indépendance avec l'entreprise dont il constitue un établissement stable.

3. Pour déterminer les bénéfices d'un établissement stable, sont admises en déduction les dépenses relatives aux fins poursuivies par cet établissement stable, y compris les dépenses de direction et les frais généraux d'administration ainsi enregistrés, soit dans l'État où est situé cet établissement stable, soit ailleurs.

4. Aucun bénéfice n'est imputable à un établissement stable du seul fait que celui-ci a acheté des biens ou des marchandises pour l'entreprise.

5. Aux fins des paragraphes précédents, les bénéfices à imputer à l'établissement stable sont déterminés chaque année selon la même méthode, sauf s'il existe des motifs valables et suffisants de procéder autrement.

6. Lorsque les bénéfices comprennent des éléments de revenu traités séparément dans d'autres articles du présent Accord, les dispositions du présent article sont sans préjudice des dispositions de ces articles.

Article 8. Transport maritime et aérien

1. Les bénéfices provenant de l'exploitation, en trafic international, de navires ou d'aéronefs ne sont imposables que dans l'État contractant où le siège de direction effective de l'entreprise est situé.

2. Si le siège de direction effective d'une entreprise de transport maritime est à bord d'un navire ou d'un bateau, ce siège est considéré comme situé dans l'État contractant où se trouve le port d'attache de ce navire ou, à défaut de port d'attache, dans l'État contractant dont l'exploitant du navire est un résident.

3. Les dispositions du paragraphe 1 s'appliquent aussi aux bénéfices provenant de la participation à un consortium, une coentreprise ou un organisme international d'exploitation.

Article 9. Entreprises associées

1. Lorsque :

a) une entreprise d'un État contractant participe directement ou indirectement à la direction, au contrôle ou au capital d'une entreprise de l'autre État contractant ; ou que

b) les mêmes personnes participent directement ou indirectement à la direction, au contrôle ou au capital d'une entreprise d'un État contractant et d'une entreprise de l'autre État contractant,

et que, dans l'un et l'autre cas, les deux entreprises sont, dans leurs relations commerciales ou financières, liées par des conditions convenues ou imposées qui diffèrent de celles qui seraient convenues entre des entreprises indépendantes, les bénéfices qui, sans ces conditions, auraient été

réalisés par l'une des entreprises mais n'ont pu l'être en fait à cause de ces conditions, peuvent être inclus dans les bénéfices de cette entreprise et imposés en conséquence.

2. Lorsqu'un État contractant inclut dans les bénéfices d'une entreprise de cet État — et impose en conséquence — des bénéfices sur lesquels une entreprise de l'autre État a été imposée dans cet autre État contractant, et que cet autre État convient que les bénéfices ainsi inclus sont des bénéfices qui auraient été réalisés par l'entreprise du premier État si les conditions convenues entre les deux entreprises avaient été celles qui auraient été convenues entre des entreprises indépendantes, alors cet autre État procède à un redressement approprié du montant de l'impôt qui y a été perçu sur ces bénéfices. Pour déterminer les modalités de ce redressement, il est tenu compte des autres dispositions du présent Accord et, si c'est nécessaire, les autorités compétentes des États contractants se consultent.

Article 10. Dividendes

1. Les dividendes versés par une société résidente d'un État contractant à un résident de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

2. Toutefois, ces dividendes sont aussi imposables dans l'État contractant dont la société qui verse les dividendes est résidente et selon la législation de cet État ; mais si le bénéficiaire effectif des dividendes est un résident de l'autre État contractant, l'impôt ainsi établi ne peut excéder 5 % des dividendes.

3. Nonobstant les dispositions du paragraphe 2 du présent article, les dividendes versés par une société résidente d'un État contractant à un résident de l'autre État contractant ne sont imposables que dans l'autre État si :

a) le bénéficiaire effectif des dividendes est une société résidente de l'autre État contractant qui détient directement au moins 10 % du capital de la société distribuant les dividendes ;

b) le bénéficiaire effectif des dividendes est l'autre État contractant, ou une subdivision politique, une collectivité locale ou un organisme officiel de celui-ci, ou une personne morale entièrement détenue par cet État ou cette collectivité, y compris, en ce qui concerne le Qatar, l'Autorité d'investissement du Qatar et Qatar Holding, à condition que cet État, cet organisme ou cette personne morale détienne directement au moins 5 % du capital de la société distribuant les dividendes ;

c) les dividendes sont versés par une société dont les titres sont négociés sur les marchés boursiers d'un État contractant de manière importante et régulière, et que le bénéficiaire effectif des dividendes est un résident de l'autre État contractant qui détient directement au moins 1 % du capital de la société distribuant les dividendes.

Les dispositions du paragraphe 2 et du présent paragraphe sont sans préjudice de l'imposition des bénéfices de la société qui servent au paiement des dividendes.

4. Le terme « dividendes » employé dans le présent article désigne les revenus provenant d'actions ou d'autres parts bénéficiaires, à l'exception des créances, ainsi que les revenus d'autres parts sociales soumis au même régime fiscal que les revenus d'actions par la législation de l'État dont la société distributrice est un résident.

5. Les dispositions des paragraphes 1, 2 et 3 ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des dividendes, résident d'un État contractant, exerce, dans l'autre État contractant dont la société qui paie les dividendes est un résident, une activité commerciale ou industrielle par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé et que la participation génératrice des

dividendes se rattache effectivement à cet établissement stable. Dans ce cas, les dispositions de l'article 7 sont applicables.

6. Lorsqu'une société qui est résidente d'un État contractant tire des bénéfices ou des revenus de l'autre État contractant, cet autre État ne peut prélever d'impôt ni sur les dividendes versés par la société, sauf dans la mesure où ces dividendes sont versés à un résident de cet autre État ou dans la mesure où la participation génératrice des dividendes se rattache effectivement à un établissement stable situé dans cet autre État, ni sur les bénéfices non distribués de la société au titre de l'impôt sur les bénéfices non distribués, même si les dividendes versés ou les bénéfices non distribués consistent en tout ou en partie en bénéfices ou revenus provenant de cet autre État.

Article 11. Intérêts

1. Les intérêts provenant d'un État contractant dont le bénéficiaire effectif est un résident de l'autre État contractant ne sont imposables que dans cet autre État contractant.

2. Le terme « intérêts » employé dans le présent article désigne les revenus des créances de toute nature, assorties ou non de garanties hypothécaires ou d'une clause de participation aux bénéfices du débiteur, et notamment les revenus des fonds publics et des obligations d'emprunts, y compris les primes et lots attachés à ces titres. Les pénalisations pour paiement tardif ne sont pas considérées comme des intérêts au sens du présent article.

3. Les dispositions du paragraphe 1 ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des intérêts, résident d'un État contractant, exerce, dans l'autre État contractant d'où proviennent les intérêts, une activité par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé et que la créance génératrice des intérêts s'y rattache effectivement. Dans ce cas, les dispositions de l'article 7 sont applicables.

4. Lorsque, en raison de relations spéciales existant entre le débiteur et le bénéficiaire effectif ou que l'un et l'autre entretiennent avec de tierces personnes, le montant des intérêts, compte tenu de la créance pour laquelle ils sont versés, excède celui dont seraient convenus le débiteur et le bénéficiaire effectif en l'absence de pareilles relations, les dispositions du présent article ne s'appliquent qu'à ce dernier montant. Dans ce cas, la partie excédentaire des paiements reste imposable selon la législation de chaque État contractant et compte tenu des autres dispositions du présent Accord.

Article 12. Redevances

1. Les redevances provenant d'un État contractant dont le bénéficiaire effectif est un résident de l'autre État contractant ne sont imposables que dans cet autre État contractant.

2. Le terme « redevances » employé dans le présent article désigne les rémunérations de toute nature versées pour l'usage ou la concession de l'usage d'un droit d'auteur sur une œuvre littéraire, artistique ou scientifique, y compris les films cinématographiques, ou les films, bandes et autres moyens de reproduction d'images ou de sons, d'un brevet, d'une marque de fabrique ou de commerce, d'un dessin ou d'un modèle, d'un plan, d'une formule ou d'un procédé secrets, ainsi que pour l'usage ou la concession de l'usage d'un équipement industriel, commercial ou scientifique et pour des informations ayant trait à une expérience acquise dans le domaine industriel, commercial ou scientifique.

3. Les dispositions du paragraphe 1 ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des redevances, résident d'un État contractant, exerce, dans l'autre État contractant d'où proviennent les redevances, une activité commerciale ou industrielle par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, et que le droit ou le bien générateur des intérêts s'y rattache effectivement. Dans ce cas, les dispositions de l'article 7 sont applicables.

4. Lorsque, en raison de relations spéciales existant entre le débiteur et le bénéficiaire effectif ou que l'un et l'autre entretiennent avec de tierces personnes, le montant des redevances, compte tenu de la prestation pour laquelle elles sont versées, excède celui dont seraient convenus le débiteur et le bénéficiaire effectif en l'absence de pareilles relations, les dispositions du présent article ne s'appliquent qu'à ce dernier montant. Dans ce cas, la partie excédentaire des paiements reste imposable selon la législation de chaque État contractant et compte tenu des autres dispositions du présent Accord.

Article 13. Gains en capital

1. Les gains qu'un résident d'un État contractant tire de l'aliénation de biens immobiliers visés à l'article 6 et situés dans l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

2. Les gains issus de l'aliénation de biens meubles qui font partie de l'actif d'un établissement stable qu'une entreprise d'un État contractant a dans l'autre État contractant, y compris de tels gains dégagés par l'aliénation de cet établissement stable (seul ou avec l'ensemble de l'entreprise), sont imposables dans cet autre État contractant.

3. Les gains issus de l'aliénation de navires ou d'aéronefs exploités en trafic international, ou de biens meubles affectés à l'exploitation de ces navires ou aéronefs, ne sont imposables que dans l'État contractant où le siège de direction effective de l'entreprise est situé.

4. Les gains qu'un résident d'un État contractant tire de l'aliénation d'actions ou de participations comparables dont plus de 50 % de la valeur provient directement ou indirectement de biens immobiliers situés dans l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

5. Les gains provenant de l'aliénation d'actions ou de titres qui autorisent directement ou indirectement leur bénéficiaire à jouir de biens immobiliers situés dans un État contractant peuvent être imposés par cet État.

6. Les gains provenant de l'aliénation de tous biens autres que ceux visés aux paragraphes 1 à 5 ne sont imposables que dans l'État contractant dont le cédant est un résident.

Article 14. Professions dépendantes

1. Sous réserve des dispositions des articles 15, 17 et 18, les salaires, traitements et autres rémunérations similaires qu'un résident d'un État contractant reçoit au titre d'un emploi salarié ne sont imposables que dans cet État, à moins que l'emploi ne soit exercé dans l'autre État contractant. Si l'emploi y est exercé, les rémunérations reçues à ce titre sont imposables dans cet autre État.

2. Nonobstant les dispositions du paragraphe 1, les rémunérations qu'un résident d'un État contractant reçoit au titre d'un emploi salarié exercé dans l'autre État contractant ne sont imposables que dans le premier État si :

a) le bénéficiaire séjourne dans l'autre État pendant une période ou des périodes n'excédant pas au total cent quatre-vingt-trois jours au cours d'une période de douze mois commençant ou s'achevant pendant l'année civile considérée ;

b) les rémunérations sont versées par un employeur ou pour le compte d'un employeur qui n'est pas un résident de l'autre État ;

c) la charge des rémunérations n'est pas supportée par un établissement stable que l'employeur a dans l'autre État.

3. Nonobstant les dispositions précédentes du présent article, les rémunérations reçues au titre d'un emploi salarié exercé à bord d'un navire ou d'un aéronef exploité en trafic international sont imposables dans l'État contractant où le siège de direction effective de l'entreprise est situé.

Article 15. Tantièmes et rémunérations du personnel de direction de haut niveau

Les tantièmes, jetons de présence et autre rémunération qu'un résident d'un État contractant reçoit en sa qualité de membre du conseil d'administration d'une société qui est résidente de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

Article 16. Artistes du spectacle et athlètes

1. Nonobstant les dispositions des articles 7 et 14, les revenus qu'un résident d'un État contractant tire de ses activités personnelles exercées dans l'autre État contractant en tant qu'artiste du spectacle – artiste de théâtre, de cinéma, de la radio ou de la télévision ou musicien – ou en tant qu'athlète sont imposables dans cet autre État.

2. Lorsque les revenus d'activités qu'un (une) artiste du spectacle ou un (une) athlète exerce personnellement et en cette qualité sont attribués non pas à l'artiste du spectacle ou à l'athlète lui-même (elle-même) mais à une autre personne, ces revenus sont, nonobstant les dispositions des articles 7 et 14, imposables dans l'État contractant où les activités de l'artiste du spectacle ou de l'athlète sont exercées.

3. Les revenus qu'un résident d'un État contractant tire des activités exercées dans l'autre État contractant tel que prévu aux paragraphes 1 et 2 du présent article sont exonérés d'impôt dans cet autre État si le séjour dans cet État est financé entièrement ou principalement par l'un quelconque des États contractants, une subdivision politique ou une collectivité locale de celui-ci, ou a lieu dans le cadre d'un accord ou d'un arrangement culturel entre les États contractant.

Article 17. Pensions et rentes

1. Sous réserve des dispositions du paragraphe 2 de l'article 18, les pensions et autres émoluments de cette nature ainsi que les rentes versés à un résident d'un État contractant au titre d'un emploi antérieur ne sont imposables que dans cet État.

2. Le terme « rente » désigne une somme déterminée payable périodiquement à échéances fixes, à titre viager ou temporaire, dont la période peut auquel cas être déterminée, en vertu d'un engagement à effectuer des paiements en échange d'une contrepartie pleine et suffisante versée en argent ou évaluable en argent.

Article 18. Fonction publique

1. ___

a) Les traitements, salaires et autres rémunérations analogues versés par un État contractant ou l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales à une personne physique, au titre de services fournis à cet État ou à cette subdivision ou collectivité, ne sont imposables que dans cet État.

b) Toutefois, ces traitements, salaires et autres rémunérations analogues sont imposables uniquement dans l'autre État contractant si les services sont fournis dans cet autre État et si la personne physique qui est résidente de cet autre État :

i) possède la nationalité de cet autre État ;

ii) n'est pas devenue résidente de cet autre État à seule fin d'exécuter les services en question.

2.

a) Nonobstant les dispositions du paragraphe 1, les pensions et autres rémunérations de nature analogue versées par un État contractant ou l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales, soit directement soit par prélèvement sur des fonds qu'ils ont constitués, à une personne physique au titre de services fournis à cet État ou à cette subdivision ou collectivité, ne sont imposables que dans cet État.

b) Toutefois, ces pensions et autres rémunérations de nature analogue ne sont imposables que dans l'autre État contractant si la personne physique est résidente de cet État et en possède la nationalité.

3. Les dispositions des articles 14, 15, 16 et 17 s'appliquent aux salaires, traitements, pensions et autres rémunérations versés au titre de services fournis dans le cadre d'une activité industrielle ou commerciale exercée par un État contractant ou l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales.

Article 19. Enseignants et chercheurs

1. Une personne physique qui est, immédiatement avant de se rendre dans un État contractant, un résident de l'autre État contractant et qui, sur invitation du Gouvernement du premier État contractant ou d'une université, d'un lycée, d'un collège, d'une école, d'un musée ou de toute autre institution culturelle de ce premier État contractant, ou dans le cadre d'un programme d'échange culturel, séjourne dans cet État contractant pour une période ne dépassant pas deux années consécutives aux seules fins d'y enseigner, d'y donner des conférences ou d'y mener des recherches, est exemptée d'impôt dans cet État contractant sur la rémunération qu'elle reçoit pour une telle activité, à condition que cette rémunération provienne de sources situées à l'extérieur de cet État contractant.

2. Les dispositions du paragraphe 1 du présent article ne s'appliquent pas aux revenus provenant de travaux de recherche effectués non dans l'intérêt général mais essentiellement pour servir les intérêts particuliers d'une ou de plusieurs personnes spécifiques.

Article 20. Étudiants et stagiaires

Les sommes que les étudiants, apprentis en entreprise ou stagiaires, qui sont ou qui étaient, immédiatement avant d'aller vivre dans un État contractant, des résidents de l'autre État contractant et qui séjournent dans le premier État dans le seul but d'y poursuivre leurs études ou leur formation, reçoivent pour couvrir leurs frais d'entretien, d'études ou de formation ne sont pas imposables dans cet État, à condition qu'elles proviennent de sources situées à l'extérieur de cet État.

Article 21. Autres revenus

1. Les éléments du revenu d'un résident d'un État contractant, d'où qu'ils proviennent, qui ne sont pas traités dans les articles précédents du présent Accord ne sont imposables que dans cet État.

2. Les dispositions du paragraphe 1 ne s'appliquent pas aux revenus autres que les revenus provenant de biens immobiliers, tels qu'ils sont définis au paragraphe 2 de l'article 6, lorsque le bénéficiaire de tels revenus, résident d'un État contractant, exerce dans l'autre État contractant une activité industrielle ou commerciale par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, et que le droit ou le bien générateur des revenus se rattache effectivement à cet établissement stable. Dans ce cas, les dispositions de l'article 7 sont applicables.

Article 22. Élimination des doubles impositions

1. En Espagne, les doubles impositions sont évitées conformément aux dispositions de la législation interne ou par application des dispositions suivantes de la façon prévue par la législation interne :

a) Lorsqu'un résident d'Espagne reçoit des revenus qui, conformément aux dispositions du présent Accord, sont imposables au Qatar, l'Espagne accorde :

i) sur l'impôt qu'elle perçoit sur les revenus de ce résident, une déduction d'un montant égal à l'impôt sur le revenu acquitté au Qatar ;

ii) la déduction de l'impôt sur les sociétés sous-jacent conformément à la législation interne de l'Espagne.

Cette déduction ne peut toutefois excéder la fraction de l'impôt sur le revenu, calculé avant déduction, correspondant selon le cas aux revenus imposables au Qatar.

b) Lorsque, conformément à une disposition quelconque du présent Accord, les revenus qu'un résident d'Espagne reçoit sont exonérés d'impôt dans cet État, l'Espagne peut néanmoins, pour calculer le montant de l'impôt sur le reste des revenus de ce résident, tenir compte des revenus exonérés.

2. Lorsqu'un résident du Qatar reçoit des revenus qui, conformément aux dispositions du présent Accord, sont imposables en Espagne, le Qatar accorde, sur l'impôt qu'il perçoit sur les revenus de ce résident, une déduction d'un montant égal à l'impôt sur le revenu acquitté en Espagne, pour autant que cette déduction n'excède pas la fraction de l'impôt sur le revenu, calculé avant déduction, correspondant aux revenus reçus d'Espagne.

Article 23. Non-discrimination

1. Les ressortissants d'un État contractant ne sont soumis dans l'autre État contractant à aucune imposition ou obligation correspondante, qui est autre ou plus lourde que celles auxquelles sont ou pourront être assujettis les ressortissants de cet autre État qui se trouvent dans la même situation. La présente disposition s'applique aussi, nonobstant les dispositions de l'article premier, aux personnes qui ne sont pas des résidents d'un État contractant ou des deux États contractants.

2. L'imposition d'un établissement stable qu'une entreprise d'un État contractant a dans l'autre État contractant n'est pas établie dans cet autre État d'une façon moins favorable que l'imposition des entreprises de cet autre État qui exercent la même activité. La présente disposition ne peut être interprétée comme obligeant un État contractant à accorder aux résidents de l'autre État contractant les déductions personnelles, abattements et réductions d'impôt en fonction de la situation ou des charges de famille qu'il accorde à ses propres résidents.

3. À moins que les dispositions du paragraphe 1 de l'article 9, du paragraphe 4 de l'article 11 ou du paragraphe 4 de l'article 12 ne soient applicables, les intérêts, redevances et autres

montants versés par une entreprise d'un État contractant à un résident de l'autre État contractant sont déductibles pour la détermination des bénéfices imposables de cette entreprise, dans les mêmes conditions que s'ils avaient été versés à un résident du premier État.

4. Les entreprises d'un État contractant dont le capital est en totalité ou en partie, directement ou indirectement, détenu ou contrôlé par un ou plusieurs résidents de l'autre État contractant, ne sont soumises dans le premier État à aucune imposition ou obligation correspondante, qui est autre ou plus lourde que celles auxquelles sont ou pourront être assujetties les autres entreprises similaires du premier État.

5. Les dispositions du présent article s'appliquent, nonobstant les dispositions de l'article 2, aux impôts de toute nature ou dénomination.

Article 24. Procédure amiable

1. Lorsqu'une personne estime que les mesures prises par un État contractant ou par les deux États contractants entraînent ou entraîneront pour elle une imposition non conforme aux dispositions du présent Accord, elle peut, indépendamment des recours prévus par le droit interne de ces États, soumettre son cas à l'autorité compétente de l'État contractant dont elle est un résident ou, si son cas relève du paragraphe 1 de l'article 23, à celle de l'État contractant dont elle possède la nationalité. Le cas doit être soumis dans un délai de trois ans à partir de la première notification des mesures qui entraînent une imposition non conforme aux dispositions de l'Accord.

2. L'autorité compétente s'efforce, si la réclamation lui paraît fondée et si elle n'est pas elle-même en mesure d'y apporter une solution satisfaisante, de résoudre le cas par voie amiable avec l'autorité compétente de l'autre État contractant, en vue d'éviter une imposition non conforme à l'Accord. L'accord ainsi conclu est appliqué quels que soient les délais prévus par le droit interne des États contractants.

3. Les autorités compétentes des États contractants s'efforcent, par voie d'accord amiable, de résoudre les difficultés ou de dissiper les doutes auxquels peuvent donner lieu l'interprétation ou l'application du présent Accord. Elles peuvent aussi se concerter en vue d'éliminer les doubles impositions dans les cas non prévus par l'Accord.

4. Les autorités compétentes des États contractants communiquent directement entre elles en vue de parvenir à un accord au sens des paragraphes précédents. S'il est souhaitable, pour parvenir à un accord, de procéder à un échange verbal d'opinions, cet échange peut avoir lieu par l'intermédiaire d'une commission composée de représentants des autorités compétences des États contractants.

1. Sous réserve des dispositions des articles 15, 17 et 18, les salaires, traitements et autres rémunérations similaires qu'un résident d'un État contractant reçoit au titre d'un emploi salarié ne sont imposables que dans cet État, à moins que l'emploi ne soit exercé dans l'autre État contractant. Si l'emploi y est exercé, les rémunérations reçues à ce titre sont imposables dans cet autre État.

2. Nonobstant les dispositions du paragraphe 1, les rémunérations qu'un résident d'un État contractant reçoit au titre d'un emploi salarié exercé dans l'autre État contractant ne sont imposables que dans le premier État si :

a) le bénéficiaire séjourne dans l'autre État pendant une période ou des périodes n'excédant pas au total cent quatre-vingt-trois jours au cours d'une période de douze mois commençant ou s'achevant pendant l'année civile considérée ;

b) les rémunérations sont versées par un employeur ou pour le compte d'un employeur qui n'est pas un résident de l'autre État ;

c) la charge des rémunérations n'est pas supportée par un établissement stable que l'employeur a dans l'autre État.

3. Nonobstant les dispositions précédentes du présent article, les rémunérations reçues au titre d'un emploi salarié exercé à bord d'un navire ou d'un aéronef exploité en trafic international sont imposables dans l'État contractant où le siège de direction effective de l'entreprise est situé.

Article 15. Tantièmes et rémunérations du personnel de direction de haut niveau

Les tantièmes, jetons de présence et autre rémunération qu'un résident d'un État contractant reçoit en sa qualité de membre du conseil d'administration d'une société qui est résidente de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

Article 16. Artistes du spectacle et athlètes

1. Nonobstant les dispositions des articles 7 et 14, les revenus qu'un résident d'un État contractant tire de ses activités personnelles exercées dans l'autre État contractant en tant qu'artiste du spectacle — artiste de théâtre, de cinéma, de la radio ou de la télévision ou musicien — ou en tant qu'athlète sont imposables dans cet autre État.

2. Lorsque les revenus d'activités qu'un (une) artiste du spectacle ou un (une) athlète exerce personnellement et en cette qualité sont attribués non pas à l'artiste du spectacle ou à l'athlète lui-même (elle-même) mais à une autre personne, ces revenus sont, nonobstant les dispositions des articles 7 et 14, imposables dans l'État contractant où les activités de l'artiste du spectacle ou de l'athlète sont exercées.

3. Les revenus qu'un résident d'un État contractant tire des activités exercées dans l'autre État contractant tel que prévu aux paragraphes 1 et 2 du présent article sont exonérés d'impôt dans cet autre État si le séjour dans cet État est financé entièrement ou principalement par l'un quelconque des États contractants, une subdivision politique ou une collectivité locale de celui-ci, ou a lieu dans le cadre d'un accord ou d'un arrangement culturel entre les États contractant.

Article 17. Pensions et rentes

1. Sous réserve des dispositions du paragraphe 2 de l'article 18, les pensions et autres émoluments de cette nature ainsi que les rentes versés à un résident d'un État contractant au titre d'un emploi antérieur ne sont imposables que dans cet État.

2. Le terme « rente » désigne une somme déterminée payable périodiquement à échéances fixes, à titre viager ou temporaire, dont la période peut auquel cas être déterminée, en vertu d'un engagement à effectuer des paiements en échange d'une contrepartie pleine et suffisante versée en argent ou évaluable en argent.

Article 18. Fonction publique

1.

a) Les traitements, salaires et autres rémunérations analogues versés par un État contractant ou l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales à une personne physique, au titre de services fournis à cet État ou à cette subdivision ou collectivité, ne sont imposables que dans cet État.

b) Toutefois, ces traitements, salaires et autres rémunérations analogues sont imposables uniquement dans l'autre État contractant si les services sont fournis dans cet autre État et si la personne physique qui est résidente de cet autre État :

i) possède la nationalité de cet autre État ;

ii) n'est pas devenue résidente de cet autre État à seule fin d'exécuter les services en question.

2.

a) Nonobstant les dispositions du paragraphe 1, les pensions et autres rémunérations de nature analogue versées par un État contractant ou l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales, soit directement soit par prélèvement sur des fonds qu'ils ont constitués, à une personne physique au titre de services fournis à cet État ou à cette subdivision ou collectivité, ne sont imposables que dans cet État.

b) Toutefois, ces pensions et autres rémunérations de nature analogue ne sont imposables que dans l'autre État contractant si la personne physique est résidente de cet État et en possède la nationalité.

3. Les dispositions des articles 14, 15, 16 et 17 s'appliquent aux salaires, traitements, pensions et autres rémunérations versés au titre de services fournis dans le cadre d'une activité industrielle ou commerciale exercée par un État contractant ou l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales.

Article 19. Enseignants et chercheurs

1. Une personne physique qui est, immédiatement avant de se rendre dans un État contractant, un résident de l'autre État contractant et qui, sur invitation du Gouvernement du premier État contractant ou d'une université, d'un lycée, d'un collège, d'une école, d'un musée ou de toute autre institution culturelle de ce premier État contractant, ou dans le cadre d'un programme d'échange culturel, séjourne dans cet État contractant pour une période ne dépassant pas deux années consécutives aux seules fins d'y enseigner, d'y donner des conférences ou d'y mener des recherches, est exemptée d'impôt dans cet État contractant sur la rémunération qu'elle reçoit pour une telle activité, à condition que cette rémunération provienne de sources situées à l'extérieur de cet État contractant.

2. Les dispositions du paragraphe 1 du présent article ne s'appliquent pas aux revenus provenant de travaux de recherche effectués non dans l'intérêt général mais essentiellement pour servir les intérêts particuliers d'une ou de plusieurs personnes spécifiques.

Article 20. Étudiants et stagiaires

Les sommes que les étudiants, apprentis en entreprise ou stagiaires, qui sont ou qui étaient, immédiatement avant d'aller vivre dans un État contractant, des résidents de l'autre État contractant et qui séjournent dans le premier État dans le seul but d'y poursuivre leurs études ou leur formation, reçoivent pour couvrir leurs frais d'entretien, d'études ou de formation ne sont pas imposables dans cet État, à condition qu'elles proviennent de sources situées à l'extérieur de cet État.

Article 21. Autres revenus

1. Les éléments du revenu d'un résident d'un État contractant, d'où qu'ils proviennent, qui ne sont pas traités dans les articles précédents du présent Accord ne sont imposables que dans cet État.

2. Les dispositions du paragraphe 1 ne s'appliquent pas aux revenus autres que les revenus provenant de biens immobiliers, tels qu'ils sont définis au paragraphe 2 de l'article 6, lorsque le

bénéficiaire de tels revenus, résident d'un État contractant, exerce dans l'autre État contractant une activité industrielle ou commerciale par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, et que le droit ou le bien générateur des revenus se rattache effectivement à cet établissement stable. Dans ce cas, les dispositions de l'article 7 sont applicables.

Article 22. Élimination des doubles impositions

1. En Espagne, les doubles impositions sont évitées conformément aux dispositions de la législation interne ou par application des dispositions suivantes de la façon prévue par la législation interne :

a) Lorsqu'un résident d'Espagne reçoit des revenus qui, conformément aux dispositions du présent Accord, sont imposables au Qatar, l'Espagne accorde :

i) sur l'impôt qu'elle perçoit sur les revenus de ce résident, une déduction d'un montant égal à l'impôt sur le revenu acquitté au Qatar ;

ii) la déduction de l'impôt sur les sociétés sous-jacent conformément à la législation interne de l'Espagne.

Cette déduction ne peut toutefois excéder la fraction de l'impôt sur le revenu, calculé avant déduction, correspondant selon le cas aux revenus imposables au Qatar.

b) Lorsque, conformément à une disposition quelconque du présent Accord, les revenus qu'un résident d'Espagne reçoit sont exonérés d'impôt dans cet État, l'Espagne peut néanmoins, pour calculer le montant de l'impôt sur le reste des revenus de ce résident, tenir compte des revenus exonérés.

2. Lorsqu'un résident du Qatar reçoit des revenus qui, conformément aux dispositions du présent Accord, sont imposables en Espagne, le Qatar accorde, sur l'impôt qu'il perçoit sur les revenus de ce résident, une déduction d'un montant égal à l'impôt sur le revenu acquitté en Espagne, pour autant que cette déduction n'exécède pas la fraction de l'impôt sur le revenu, calculé avant déduction, correspondant aux revenus reçus d'Espagne.

Article 23. Non-discrimination

1. Les ressortissants d'un État contractant ne sont soumis dans l'autre État contractant à aucune imposition ou obligation correspondante, qui est autre ou plus lourde que celles auxquelles sont ou pourront être assujettis les ressortissants de cet autre État qui se trouvent dans la même situation. La présente disposition s'applique aussi, nonobstant les dispositions de l'article premier, aux personnes qui ne sont pas des résidents d'un État contractant ou des deux États contractants.

2. L'imposition d'un établissement stable qu'une entreprise d'un État contractant a dans l'autre État contractant n'est pas établie dans cet autre État d'une façon moins favorable que l'imposition des entreprises de cet autre État qui exercent la même activité. La présente disposition ne peut être interprétée comme obligeant un État contractant à accorder aux résidents de l'autre État contractant les déductions personnelles, abattements et réductions d'impôt en fonction de la situation ou des charges de famille qu'il accorde à ses propres résidents.

3. À moins que les dispositions du paragraphe 1 de l'article 9, du paragraphe 4 de l'article 11 ou du paragraphe 4 de l'article 12 ne soient applicables, les intérêts, redevances et autres montants versés par une entreprise d'un État contractant à un résident de l'autre État contractant sont déductibles pour la détermination des bénéfices imposables de cette entreprise, dans les mêmes conditions que s'ils avaient été versés à un résident du premier État.

4. Les entreprises d'un État contractant dont le capital est en totalité ou en partie, directement ou indirectement, détenu ou contrôlé par un ou plusieurs résidents de l'autre État contractant, ne

~~sont soumises dans le premier État à aucune imposition ou obligation correspondante, qui est autre ou plus lourde que celles auxquelles sont ou pourront être assujetties les autres entreprises similaires du premier État.~~

~~5. Les dispositions du présent article s'appliquent, nonobstant les dispositions de l'article 2, aux impôts de toute nature ou dénomination.~~

~~Article 24. Procédure amiable~~

~~1. Lorsqu'une personne estime que les mesures prises par un État contractant ou par les deux États contractants entraînent ou entraîneront pour elle une imposition non conforme aux dispositions du présent Accord, elle peut, indépendamment des recours prévus par le droit interne de ces États, soumettre son cas à l'autorité compétente de l'État contractant dont elle est un résident ou, si son cas relève du paragraphe 1 de l'article 23, à celle de l'État contractant dont elle possède la nationalité. Le cas doit être soumis dans un délai de trois ans à partir de la première notification des mesures qui entraînent une imposition non conforme aux dispositions de l'Accord.~~

~~2. L'autorité compétente s'efforce, si la réclamation lui paraît fondée et si elle n'est pas elle-même en mesure d'y apporter une solution satisfaisante, de résoudre le cas par voie amiable avec l'autorité compétente de l'autre État contractant, en vue d'éviter une imposition non conforme à l'Accord. L'accord ainsi conclu est appliqué quels que soient les délais prévus par le droit interne des États contractants.~~

~~3. Les autorités compétentes des États contractants s'efforcent, par voie d'accord amiable, de résoudre les difficultés ou de dissiper les doutes auxquels peuvent donner lieu l'interprétation ou l'application du présent Accord. Elles peuvent aussi se concerter en vue d'éliminer les doubles impositions dans les cas non prévus par l'Accord.~~

~~4. Les autorités compétentes des États contractants communiquent directement entre elles en vue de parvenir à un accord au sens des paragraphes précédents. S'il est souhaitable, pour parvenir à un accord, de procéder à un échange verbal d'opinions, cet échange peut avoir lieu par l'intermédiaire d'une commission composée de représentants des autorités compétences des États contractants.~~

~~Article 25. Échange de renseignements~~

~~1. Les autorités compétentes des États contractants échangent les renseignements nécessaires pour appliquer les dispositions du présent Accord ou celles de la législation interne des États contractants relative aux impôts de toute nature et de toute dénomination perçus pour le compte des États contractants, de leurs subdivisions politiques ou de leurs collectivités locales, dans la mesure où l'imposition prévue n'est pas contraire au présent Accord. L'échange de renseignements n'est pas restreint par l'article premier et l'article 2.~~

~~2. Les renseignements reçus par un État contractant au titre du paragraphe 1 sont tenus secrets de la même manière que les renseignements obtenus en application de la législation interne de cet État, et ne sont communiqués qu'aux personnes ou autorités (y compris les tribunaux et organes administratifs) concernés par l'établissement ou le recouvrement des impôts visés au paragraphe 1, par les procédures ou poursuites concernant ces impôts, par les décisions sur les recours relatifs à ces impôts, ou par le contrôle des procédures susmentionnées. Ces personnes ou autorités n'utilisent ces renseignements qu'à ces fins, mais peuvent faire état de ces renseignements au cours d'audiences publiques de tribunaux ou dans des jugements.~~

~~Nonobstant ce qui précède, les renseignements reçus par un État contractant peuvent être utilisés à d'autres fins si la législation de l'État requérant le prévoit.~~

3. Les dispositions des paragraphes 1 et 2 ne peuvent en aucun cas être interprétées comme imposant à un État contractant l'obligation :

a) de prendre des mesures administratives incompatibles avec sa législation et sa pratique administrative, ou avec celles de l'autre État contractant ;

b) de fournir des renseignements qui ne pourraient être obtenus dans le respect de la législation ou dans le cadre de la pratique administrative usuelle des États contractants ;

c) de fournir des renseignements qui révéleraient un secret commercial, industriel, professionnel ou un procédé commercial ou des renseignements dont la communication serait contraire à l'ordre public.

d) d'obtenir ou de fournir des renseignements qui dévoileraient le contenu de communications confidentielles entre un client et un avocat, un notaire ou tout autre représentant légal autorisé lorsque ces communications :

i) ont pour but de solliciter ou de fournir un avis juridique ; ou

ii) sont destinées à être utilisées dans le cadre de procédures judiciaires en cours ou prévues.

4. Si des renseignements sont demandés par un État contractant conformément au présent article, l'autre État contractant utilise ses mesures de collecte de renseignements pour obtenir les renseignements demandés quand bien même cet autre État contractant n'aurait pas besoin de ces renseignements à ses propres fins fiscales. L'obligation contenue dans la phrase précédente est subordonnée aux limitations du paragraphe 3, mais en aucun cas ces limitations ne doivent être interprétées comme autorisant un État contractant à refuser de fournir des renseignements pour la seule raison qu'il ne détient aucun intérêt national dans de tels renseignements.

5. Les dispositions du paragraphe 3 ne doivent en aucun cas être interprétées comme autorisant un État contractant à refuser de fournir des renseignements pour la seule raison que les renseignements sont tenus par une banque, une autre institution financière, un mandataire ou une personne agissant en qualité d'agent ou à titre fiduciaire ou parce que cela concerne les intérêts fonciers d'une personne.

Article 26. Membres de missions diplomatiques et de postes consulaires

Rien dans le présent Accord ne porte atteinte aux privilèges fiscaux dont bénéficient les agents diplomatiques ou les fonctionnaires consulaires en vertu soit des règles générales du droit des gens, soit des dispositions d'accords particuliers.

Article 27. Entrée en vigueur

1. Les Gouvernements des États contractants s'informent mutuellement, par la voie diplomatique, de l'accomplissement des procédures internes requises par chaque État contractant pour l'entrée en vigueur du présent Accord.

2. L'Accord entre en vigueur après une période de trois mois suivant la date de réception de la dernière des notifications visées au paragraphe 1, et ses dispositions sont applicables :

a) en ce qui concerne les impôts perçus à échéances fixes, aux impôts sur le revenu se rapportant à tout exercice fiscal commençant à partir de la date d'entrée en vigueur de l'Accord ;

b) dans tous les autres cas, à la date d'entrée en vigueur de l'Accord.

Article 28. Dénonciation

Le présent Accord demeure en vigueur tant qu'il n'a pas été dénoncé par un État contractant. Chaque État contractant peut le dénoncer par la voie diplomatique moyennant un préavis écrit d'au moins six mois avant la fin de toute année civile qui suit, de manière immédiate ou différée, l'expiration d'une période de cinq ans à compter de son entrée en vigueur. Dans ce cas, l'Accord cesse de produire ses effets :

a) en ce qui concerne les impôts perçus à échéances fixes, aux impôts sur le revenu se rapportant à tout exercice fiscal commençant à partir du 1^{er} janvier de l'année civile suivant celle au cours de laquelle la notification est faite ;

b) dans tous les autres cas, au 1^{er} janvier de l'année civile suivant celle au cours de laquelle la notification est faite.

EN FOI DE QUOI, les soussignés, à ce dûment autorisés, ont signé le présent Accord.

FAIT en double exemplaire, à Madrid, le 10 septembre 2015, en langues espagnole, arabe et anglaise, tous les textes faisant également foi. Toute éventuelle divergence entre les textes est résolue conformément à la procédure prévue à l'article 24 du présent Accord.

Pour le Royaume d'Espagne :

CRISTÓBAL MONTORO ROMERO

Ministre des finances et de l'administration publique

Pour l'État du Qatar :

ALI SHAREEF AL EMADI

Ministre des finances

~~1. LES AUTORITÉS COMPÉTENTES DES ÉTATS CONTRACTANTS ÉCHANGENT LES RENSEIGNEMENTS NÉCESSAIRES POUR APPLIQUER LES DISPOSITIONS DU PRÉSENT ACCORD OU CELLES DE LA LÉGISLATION INTERNE DES ÉTATS CONTRACTANTS RELATIVE AUX IMPÔTS DE TOUTE NATURE ET DE TOUTE DÉNOMINATION PERÇUS POUR LE COMPTE DES ÉTATS CONTRACTANTS, DE LEURS SUBDIVISIONS POLITIQUES OU DE LEURS COLLECTIVITÉS LOCALES, DANS LA MESURE OÙ L'IMPOSITION PRÉVUE N'EST PAS CONTRAIRE AU PRÉSENT ACCORD. L'ÉCHANGE DE RENSEIGNEMENTS N'EST PAS RESTREINT PAR LES L'ARTICLES PREMIER ET L'ARTICLE 2.~~

~~2. LES RENSEIGNEMENTS REÇUS PAR UN ÉTAT CONTRACTANT AU TITRE DU PARAGRAPHE 1 SONT TENUS SECRETS DE LA MÊME MANIÈRE QUE LES RENSEIGNEMENTS OBTENUS EN APPLICATION DE LA LÉGISLATION INTERNE DE CET ÉTAT, ET NE SONT COMMUNIQUÉS QU' AUX PERSONNES OU AUTORITÉS (Y COMPRIS LES TRIBUNAUX ET ORGANES ADMINISTRATIFS) CONCERNÉS PAR L'ÉTABLISSEMENT OU LE RECOUVREMENT DES IMPÔTS VISÉS AU PARAGRAPHE 1, PAR LES PROCÉDURES OU POURSUITES CONCERNANT CES IMPÔTS, PAR LES DÉCISIONS SUR LES RECOURS RELATIFS À CES IMPÔTS, OU PAR LE CONTRÔLE DES PROCÉDURES SUSMENTIONNÉES. CES PERSONNES OU AUTORITÉS N'UTILISENT CES RENSEIGNEMENTS QU' À CES FINS, MAIS PEUVENT FAIRE ÉTAT DE CES RENSEIGNEMENTS AU COURS D'AUDIENCES PUBLIQUES DE TRIBUNAUX OU DANS DES JUGEMENTS.~~

~~NONOBTANT CE QUI PRÉCÈDE, LES RENSEIGNEMENTS REÇUS PAR UN ÉTAT CONTRACTANT PEUVENT ÊTRE UTILISÉS À D' AUTRES FINS SI LA LÉGISLATION DE L'ÉTAT REQUÉRANT LE PRÉVOIT.~~

~~3. LES DISPOSITIONS DES PARAGRAPHES 1 ET 2 NE PEUVENT EN AUCUN CAS ÊTRE INTERPRÉTÉES COMME IMPOSANT À UN ÉTAT CONTRACTANT L'OBLIGATION:~~

~~A) DE PRENDRE DES MESURES ADMINISTRATIVES INCOMPATIBLES AVEC SA LÉGISLATION ET SA PRATIQUE ADMINISTRATIVE, OU AVEC CELLES DE L' AUTRE ÉTAT CONTRACTANT ;~~

~~B) DE FOURNIR DES RENSEIGNEMENTS QUI NE POURRAIENT ÊTRE OBTENUS DANS LE RESPECT DE LA LÉGISLATION OU DANS LE CADRE DE LA PRATIQUE ADMINISTRATIVE USUELLE DES ÉTATS CONTRACTANTS ;~~

~~C) DE FOURNIR DES RENSEIGNEMENTS QUI RÉVÉLERAIENT UN SECRET COMMERCIAL, INDUSTRIEL, PROFESSIONNEL OU UN PROCÉDÉ COMMERCIAL OU DES RENSEIGNEMENTS DONT LA COMMUNICATION SERAIT CONTRAIRE À L'ORDRE PUBLIC.~~

~~D) D'OBTENIR OU DE FOURNIR DES RENSEIGNEMENTS QUI DÉVOILERAIENT LE CONTENU DE COMMUNICATIONS CONFIDENTIELLES ENTRE UN CLIENT ET UN AVOCAT, UN NOTAIRE OU TOUT AUTRE REPRÉSENTANT LÉGAL AUTORISÉ LORSQUE CES COMMUNICATIONS :~~

~~I) ONT POUR BUT DE SOLLICITER OU DE FOURNIR UN AVIS JURIDIQUE ; OU
H) SONT DESTINÉES À ÊTRE UTILISÉES DANS LE CADRE DE PROCÉDURES
JUDICIAIRES EN COURS OU PRÉVUES.~~

~~4. SI DES RENSEIGNEMENTS SONT DEMANDÉS PAR UN ÉTAT
CONTRACTANT CONFORMÉMENT AU PRÉSENT ARTICLE, L'AUTRE ÉTAT
CONTRACTANT UTILISE SES MESURES DE COLLECTE DE
RENSEIGNEMENTS POUR OBTENIR LES RENSEIGNEMENTS DEMANDÉS
QUAND BIEN MÊME CET AUTRE ÉTAT CONTRACTANT N'AUerait PAS
BESOIN DE CES RENSEIGNEMENTS À SES PROPRES FINS FISCALES.~~

~~L'OBLIGATION CONTENUE DANS LA PHRASE PRÉCÉDENTE EST
SUBORDONNÉE AUX LIMITATIONS DU PARAGRAPHE 3, MAIS EN AUCUN
CAS CES LIMITATIONS NE DOIVENT ÊTRE INTERPRÉTÉES COMME
AUTORISANT UN ÉTAT CONTRACTANT À REFUSER DE FOURNIR DES
RENSEIGNEMENTS POUR LA SEULE RAISON QU'IL NE DÉTIENT AUCUN
INTÉRÊT NATIONAL DANS DE TELS RENSEIGNEMENTS.~~

~~5. LES DISPOSITIONS DU PARAGRAPHE 3 NE DOIVENT EN AUCUN CAS ÊTRE
INTERPRÉTÉES COMME AUTORISANT UN ÉTAT CONTRACTANT À REFUSER
DE FOURNIR DES RENSEIGNEMENTS POUR LA SEULE RAISON QUE LES
RENSEIGNEMENTS SONT TENUS PAR UNE BANQUE, UNE AUTRE
INSTITUTION FINANCIÈRE, UN MANDATAIRE OU UNE PERSONNE AGISSANT
EN QUALITÉ D'AGENT OU À TITRE FIDUCIAIRE OU PARCE QUE CELA
CONCERNE LES INTÉRÊTS FONCIERS D'UNE PERSONNE.~~

~~ARTICLE 26. MEMBRES DE MISSIONS DIPLOMATIQUES ET DE POSTES CONSULAIRES~~

~~RIEN DANS LE PRÉSENT ACCORD NE PORTE ATTEINTE AUX PRIVILÈGES
FISCAUX DONT BÉNÉFICIENT LES AGENTS DIPLOMATIQUES OU LES
FONCTIONNAIRES CONSULAIRES EN VERTU SOIT DES RÈGLES GÉNÉRALES
DU DROIT DES GENS, SOIT DES DISPOSITIONS D'ACCORDS PARTICULIERS.~~

~~ARTICLE 27. ENTRÉE EN VIGUEUR~~

~~1. LES GOUVERNEMENTS DES ÉTATS CONTRACTANTS S'INFORMENT
MUTUELLEMENT, PAR LA VOIE DIPLOMATIQUE, DE L'ACCOMPLISSEMENT
DES PROCÉDURES INTERNES REQUISES PAR CHAQUE ÉTAT CONTRACTANT
POUR L'ENTRÉE EN VIGUEUR DU PRÉSENT ACCORD.~~

~~2. L'ACCORD ENTRE EN VIGUEUR APRÈS UNE PÉRIODE DE TROIS MOIS
SUIVANT LA DATE DE RÉCEPTION DE LA DERNIÈRE DES NOTIFICATIONS
VISÉES AU PARAGRAPHE 1, ET SES DISPOSITIONS SONT APPLICABLES :~~

~~A) EN CE QUI CONCERNE LES IMPÔTS PERÇUS À ÉCHÉANCES FIXES, AUX
IMPÔTS SUR LE REVENU SE RAPPORTANT À TOUT EXERCICE FISCAL
COMMENÇANT À PARTIR DE LA DATE D'ENTRÉE EN VIGUEUR DE
L'ACCORD ;~~

~~B) DANS TOUS LES AUTRES CAS, À LA DATE D'ENTRÉE EN VIGUEUR DE
L'ACCORD.~~

~~ARTICLE 28. DÉNONCIATION~~

~~LE PRÉSENT ACCORD DEMEURE EN VIGUEUR TANT QU'IL N'A PAS ÉTÉ DÉNONCÉ PAR UN ÉTAT CONTRACTANT. CHAQUE ÉTAT CONTRACTANT PEUT LE DÉNONCER PAR LA VOIE DIPLOMATIQUE MOYENNANT UN PRÉAVIS ÉCRIT D'AU MOINS SIX MOIS AVANT LA FIN DE TOUTE ANNÉE CIVILE QUI SUIT, DE MANIÈRE IMMÉDIATE OU DIFFÉRÉE, L'EXPIRATION D'UNE PÉRIODE DE CINQ ANS À COMPTER DE SON ENTRÉE EN VIGUEUR.~~

~~DANS CE CAS, L'ACCORD CESSE DE PRODUIRE SES EFFETS :~~

~~A) EN CE QUI CONCERNE LES IMPÔTS PERÇUS À ÉCHÉANCES FIXES, AUX IMPÔTS SUR LE REVENU SE RAPPORTANT À TOUT EXERCICE FISCAL COMMENÇANT À PARTIR DU 1ER JANVIER DE L'ANNÉE CIVILE SUIVANT CELLE AU COURS DE LAQUELLE LA NOTIFICATION EST FAITE ;~~

~~B) DANS TOUS LES AUTRES CAS, AU 1ER JANVIER DE L'ANNÉE CIVILE SUIVANT CELLE AU COURS DE LAQUELLE LA NOTIFICATION EST FAITE. EN FOI DE QUOI, LES SOUSSIGNÉS, À CE DÛMENT AUTORISÉS, ONT SIGNÉ LE PRÉSENT ACCORD.~~

~~FAIT EN DOUBLE EXEMPLAIRE, À MADRID, LE 10 SEPTEMBRE 2015, EN LANGUES ESPAGNOLE, ARABE ET ANGLAISE, TOUS LES TEXTES FAISANT ÉGALEMENT FOI. TOUTE ÉVENTUELLE DIVERGENCE ENTRE LES TEXTES EST RÉSOLUE CONFORMÉMENT À LA PROCÉDURE PRÉVUE À L'ARTICLE 24 DU PRÉSENT ACCORD.~~

~~POUR LE ROYAUME D'ESPAGNE
CRISTÓBAL MONTORO ROMERO
MINISTRE DES FINANCES ET DE L'ADMINISTRATION PUBLIQUE
POUR L'ÉTAT DU QATAR
ALI SHAREEF AL EMADI
MINISTRE DES FINANCES~~

PROTOCOLE

À l'occasion de la signature de l'Accord entre le Royaume d'Espagne et l'État du Qatar en vue d'éviter les doubles impositions et de prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu, les soussignés sont convenus des dispositions ci-après qui font partie intégrante de l'Accord :

I. Droit aux avantages découlant de l'Accord

a) Les États contractants déclarent que leurs règles et procédures internes relatives aux abus de droit (y compris les conventions fiscales) sont applicables au traitement de ces abus. Ces règles et procédures s'appliquent en particulier aux abus liés aux dispositions de l'alinéa b du paragraphe 3 de l'article 5 de l'Accord.

b) Il est entendu que les avantages découlant du présent Accord ne peuvent être accordés à un résident d'un État contractant autre que le bénéficiaire effectif des éléments de revenu provenant de l'autre État contractant.

c) Les dispositions des articles 10, 11 et 12 ne s'appliquent pas lorsque le principal objectif ou l'un des principaux objectifs de toute personne concernée par la création ou la cession d'actions ou d'autres titres à l'égard desquels les dividendes sont versés, la création ou la cession de la créance à l'égard de laquelle les intérêts sont versés, ou la création ou la cession des droits à l'égard desquels les redevances sont versées consisterait à tirer profit des dispositions de ces articles au moyen de cette création ou de cette cession.

d) Nonobstant les dispositions de tout autre article de l'Accord, un résident d'un État contractant ne bénéficie d'aucune réduction ou exonération d'impôt prévue dans l'Accord par l'autre État contractant si l'objectif principal ou l'un des objectifs principaux de ce résident ou de toute personne qui lui est associée est de tirer profit des avantages découlant de l'Accord. Les autorités compétentes peuvent se consulter pour empêcher toute société de tirer parti abusivement de l'Accord.

II. En ce qui concerne le paragraphe 4 de l'article 6 et le paragraphe 5 de l'article 13

Il est entendu que le droit à la jouissance des biens immobiliers visé aux paragraphes précités s'entend des droits qui sont octroyés en vertu de contrats d'utilisation de biens à temps partagé et d'arrangements similaires.

III. En ce qui concerne le paragraphe 3 de l'article 7

Les frais généraux d'administration visés au paragraphe 3 de l'article 7 du présent Accord sont déductibles dans tous les cas, conformément aux conditions générales de dégrèvement et des limites quantitatives prévues par la législation interne des États contractants.

IV. En ce qui concerne l'alinéa b du paragraphe 3 de l'article 10

Il est entendu que les dispositions du paragraphe précité s'appliqueront à Qatar Holding tant que la société sera entièrement détenue par l'État du Qatar.

V. En ce qui concerne l'alinéa c du paragraphe 3 de l'article 10

En ce qui concerne l'Espagne, le terme « marchés boursiers » désigne un marché secondaire officiel (mercado secundario oficial).

VI. En ce qui concerne le paragraphe 4 de l'article 13

Pour déterminer la part de 50 % prévue au paragraphe précité, les biens immobiliers utilisés comme bureaux ou à des fins industrielles ne sont pas pris en compte.

VII. En ce qui concerne le paragraphe 1 de l'article 22

La finalité de ce paragraphe est de permettre à un résident d'Espagne d'appliquer la méthode d'élimination des doubles impositions parmi les méthodes disponibles conformément dans le cadre de l'Accord sur les doubles impositions lui-même et de la législation espagnole.

VIII. En ce qui concerne l'article 23

Il est entendu que la non-imposition des ressortissants qatariens et des autres ressortissants du Conseil de coopération du Golfe résidant au Qatar ne sera pas considérée comme une discrimination au sens de l'article 23 de l'Accord.

EN FOI DE QUOI, les soussignés, à ce dûment autorisés, ont signé le présent Protocole.

FAIT en double exemplaire, à Madrid, le 10 septembre 2015, en langues espagnole, arabe et anglaise, tous les textes faisant également foi. Toute éventuelle divergence entre les textes est résolue conformément à la procédure prévue à l'article 24 du présent Accord.

Pour le Royaume d'Espagne :

CRISTÓBAL MONTORO ROMERO

Ministre des finances et de l'administration publique

Pour l'État du Qatar :

ALI SHAREEF AL EMADI

Ministre des finances

À l'occasion de la signature de l'Accord entre le Royaume d'Espagne et l'État du Qatar en vue d'éviter les doubles impositions et de prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu, les soussignés sont convenus des dispositions ci-après qui font partie intégrante de l'Accord :

I. Droit aux avantages découlant de l'Accord

- a) Les États contractants déclarent que leurs règles et procédures internes relatives aux abus de droit (y compris les conventions fiscales) sont applicables au traitement de ces abus. Ces règles et procédures s'appliquent en particulier aux abus liés aux dispositions de l'alinéa b du paragraphe 3 de l'article 5 de l'Accord.
- b) Il est entendu que les avantages découlant du présent Accord ne peuvent être accordés à un résident d'un État contractant autre que le bénéficiaire effectif des éléments de revenu provenant de l'autre État contractant.
- c) Les dispositions des articles 10, 11 et 12 ne s'appliquent pas lorsque le principal objectif ou l'un des principaux objectifs de toute personne concernée par la création ou la cession d'actions ou d'autres titres à l'égard desquels les dividendes sont versés, la création ou la cession de la créance à l'égard de laquelle les intérêts sont versés, ou la création ou la cession des droits à l'égard desquels les redevances sont versées consisterait à tirer profit des dispositions de ces articles au moyen de cette création ou de cette cession.
- d) Nonobstant les dispositions de tout autre article de l'Accord, un résident d'un État contractant ne bénéficie d'aucune réduction ou exonération d'impôt prévue dans l'Accord par l'autre État contractant si l'objectif principal ou l'un des objectifs principaux de ce résident ou de toute personne qui lui est associée est de tirer profit des avantages découlant de l'Accord. Les autorités

compétentes peuvent se consulter pour empêcher toute société de tirer parti abusivement de l'Accord.

II. En ce qui concerne le paragraphe 4 de l'article 6 et le paragraphe 5 de l'article 13

Il est entendu que le droit à la jouissance des biens immobiliers visé aux paragraphes précités s'entend des droits qui sont octroyés en vertu de contrats d'utilisation de biens à temps partagé et d'arrangements similaires.

III. En ce qui concerne le paragraphe 3 de l'article 7

Les frais généraux d'administration visés au paragraphe 3 de l'article 7 du présent Accord sont déductibles dans tous les cas, conformément aux conditions générales de dégrèvement et des limites quantitatives prévues par la législation interne des États contractants.

IV. En ce qui concerne l'alinéa b du paragraphe 3 de l'article 10

Il est entendu que les dispositions du paragraphe précité s'appliqueront à Qatar Holding tant que la société sera entièrement détenue par l'État du Qatar.

V. En ce qui concerne l'alinéa c du paragraphe 3 de l'article 10

En ce qui concerne l'Espagne, le terme « marchés boursiers » désigne un marché secondaire officiel (mercado secundario oficial).

VI. En ce qui concerne le paragraphe 4 de l'article 13

Pour déterminer la part de 50 % prévue au paragraphe précité, les biens immobiliers utilisés comme bureaux ou à des fins industrielles ne sont pas pris en compte.

VII. En ce qui concerne le paragraphe 1 de l'article 22

La finalité de ce paragraphe est de permettre à un résident d'Espagne d'appliquer la méthode d'élimination des doubles impositions parmi les méthodes disponibles conformément dans le cadre de l'Accord sur les doubles impositions lui-même et de la législation espagnole.

VIII. En ce qui concerne l'article 23

Il est entendu que la non-imposition des ressortissants qatariens et des autres ressortissants du Conseil de coopération du Golfe résidant au Qatar ne sera pas considérée comme une discrimination au sens de l'article 23 de l'Accord.

EN FOI DE QUOI, les soussignés, à ce dûment autorisés, ont signé le présent Protocole.

FAIT en double exemplaire, à Madrid, le 10 septembre 2015, en langues espagnole, arabe et anglaise, tous les textes faisant également foi. Toute éventuelle divergence entre les textes est résolue conformément à la procédure prévue à l'article 24 du présent Accord.

Pour le Royaume d'Espagne

Cristóbal Montoro Romero

Ministre des finances et de l'administration publique

Pour l'État du Qatar

Ali Shareef Al Emadi

Ministre des finances